مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٦١٠

الثلاثاء، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كانسيلا	(أوروغواي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	إسبانيا	السيد غارسيا ألدث
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينيس
	أوكرانيا	السيد كيسليتسيا
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارنيو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، وبالوزراء وغيرهم من الممثلين المحترمين الحاضرين في جلسة اليوم. إن مشاركتهم تأكيد على أهمية المسألة قيد المناقشة.

وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من الأرجنتين، الأردن، إسرائيل، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، تركيا، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، غواتيمالا، قطر، كازاخستان، كوبا، كوستاريكا، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، النرويج، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، الهند وهولندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح على المجلس أن يدعو المراقب عن دولة فلسطين التي لها مركز مراقب لدى الأمم المتحدة للمشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

تقرر ذلك.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد إيوانيس فريلاس، القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد رودولفو رييس رودريغيث، نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لإطلاع المجلس على الحالة في الشرق الأوسط.

تكلم بالإنكليزية

إن عام ٢٠١٦ قد بدأ، للأسف، مثلما انتهى إليه عام ٢٠١٥– مع مستويات غير مقبولة من أعمال العنف والخطاب العام الاستقطابي في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. فعمليات الطعن، والهجمات التي تستخدم فيها مركبات، وحوادث إطلاق النار من جانب الفلسطينيين ضد مدنيين إسرائيليين – التي أدينها جميعا – والاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية أمور استمرت في حصد الأرواح. ولكن التدابير الأمنية وحدها لن توقف أعمال العنف. فهي لا تستطيع معالجة الشعور العميق لبعض الفلسطينيين، لا سيما الشباب، بالعزلة واليأس. أمّا مرتكبو هذه الجرائم، فيجب أن يطبَّق عليهم القانون بمنتهى الشدة، مع وجود نظام للعدالة يخضع له بالتساوي الإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء.

والإحباط الفلسطيني يزداد وطأة نتيجة نصف قرن من الاحتلال، والشلل الذي يصيب عملية السلام. وهناك البعض الذي طلب إليّ أن أشير إلى هذه الحقيقة التي لا جدال فيها. وكما أثبتت الشعوب المضطهدة على مر العصور، فإن طبيعة الانسان تأبى الاحتلال الذي كثيرا ما يعمل كحاضن قوي

للكراهية والتطرف. وما يسمّى بالحقائق على أرض الواقع في الضفة الغربية المحتلة تعمل باطراد على تبديد إمكانية قيام دولة فلسطينية، وقدرة الشعب الفلسطيني على العيش بكرامة.

وفي محاولة للتغلب على المأزق السياسي، اجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية مع مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وكرروا الحاجة الملحة إلى اتخاذ خطوات هامة، تمشيا مع الاتفاقات السابقة، لتعزيز المؤسسات والأمن والفرص الاقتصادية الفلسطينية، مع تلبية الشواغل الأمنية لإسرائيل. وتغيير السياسات الإسرائيلية أمر أساسي لتحقيق هذا الهدف، ولا سيما في المنطقة جيم الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، التي تشكل ٦١ في المائة من أراضي الضفة الغربية، وتضم نحو ٣٠٠ ٠٠٠ فلسطيني. ومن شأن الموافقات على الخطط الرئيسية للقطاعات الفلسطينية في المنطقة جيم أن تسمح بتحقيق النمو التي تمس الحاجة إليه في هذه المجالات، ومنع عمليات الهدم.

إن التقدم نحو السلام يتطلب تجميد المشروع الاستيطاني الإسرائيلي. واستمرار الأنشطة الاستيطانية إهانة للشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي. فهي تثير عن حق أسئلة أساسية حول التزام إسرائيل بالحل القائم على دولتين. وأشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد اليوم بأن الحكومة الإسرائيلية قد وافقت على خطط لأكثر من ١٥٠ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية المحتلة. ويترافق ذلك مع إعلانها الأسبوع الماضي عن ضم ٣٧٠ فدانا في الضفة الغربية، جنوب أريحا، باعتبارها أراضي تابعة للدولة. وسوف تؤدي هذه الأعمال الاستفزازية إلى زيادة نمو السكان المستوطنين، وتزايد حدة التوترات، وتقويض أي احتمالات للسير على الطريق السياسي. وإنني أحث الحكومة الإسرائيلية على عدم استخدام القرار الذي صدر مؤخرا عن المحكمة الإسرائيلية العليا، والذي يؤكد على أن جزءا كبيرا من الأرض الواقعة جنوب بيت لحم هي أرض تابعة للدولة، بغية النهوض بالأنشطة الاستيطانية.

وعمليات هدم المنازل الفلسطينية في المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة مستمرة، وكذلك الصعوبات التي تواجه الفلسطينيين منذ عقود طويلة في الحصول على تصاريح للبناء. ويدفع مجتمع البدو بشكل خاص ثمنا باهظا. وأكرر دعوة الأمم المتحدة التي تقضي بوضع حد فوري للخطط الإسرائيلية التي تعمل قسرا على نقل أمكنة المجتمعات المحلية للبدو الذين يعيشون حاليا داخل الأرض الفلسطينية المحتلة في منطقة القدس.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الإنسانية في قطاع غزة محفوفة بالمخاطر. فبعد ثمانية عشر شهرا على انتهاء الأعمال العدائية، لم تتحسن الظروف كثيرا. وإنني أدين استمرار إطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل من قبل جماعات مسلحة في غزة. والتحديات المزمنة في مجالي الأمن والحكم، وأوجه النقص في التمويل أدت إلى تباطؤ وتيرة إعادة الإعمار. فلا يزال يتعين القيام بعمل كثير. وفي غضون ذلك، يواجه سكان غزة البطالة الأليمة والاحتياجات إلى المياه والكهرباء. وينبغي لتلبية هذه الشواغل أن تكون أولوية قصوى. ومع ذلك، لا شيء من هذا القبيل يمكن تحقيقه بدون دعم حاسم من الجهات المانحة، والوفاء بالتعهدات المعلنة في مؤتمر القاهرة، والعودة الكاملة للسلطة الفلسطينية إلى غزة. وما زلت أعتقد بقوة أن الأوضاع في غزة تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في المنطقة على المدى البعيد.

ويجب على الفلسطينيين أيضا أن يظهروا الالتزام بمعالجة الانقسامات بين الفلسطينيين أنفسهم. وأحث بقوة الفصائل الفلسطينية على تعزيز الوحدة الفلسطينية الحقيقية على أساس الديمقراطية، ومبادئ منظمة التحرير الفلسطينية. والمصالحة أمر بالغ الأهمية من أجل إعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سلطة فلسطينية شرعية واحدة. ومعالجة الانقسامات

بين الفلسطينيين أمر هام بغية أن يركّز الفلسطينيون طاقاتهم على إقامة دولة مستقرة، كجزء من الحل التفاوضي القائم على دولتين. والوحدة الحقيقية سوف تحسن أيضا قدرة الحكومة الفلسطينية على مواجهة المشاكل الاقتصادية الملحّة التي تزيد من الإحباط والغضب اللذين يسببان العنف الفلسطيني.

وثمة مسؤولية تقع أيضا على عاتق المجتمع الدولي، ليس أقلها الاستجابة بسخاء لنداء الطوارئ الذي أصدرته مؤخرا وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الذي يقضي بتوفير ما يزيد على ٤٠٠ مليون دولار لدعم الفلسطينيين الضعفاء. وبينما نواصل التمسك بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، فلنكن راسخين كذلك تجاه أن التحريض ليس له مكان هنا، وأن التشكيك في حق إسرائيل في الوجود لا يمكن السكوت عنه.

وفي بيئة إقليمية متوترة أصلا، من الضروري تعزيز الاستقرار وتوطيده حيثما كان ذلك ممكنا. ففي لبنان، أحث جميع القادة السياسيين على العمل مع رئيس الوزراء تمام سلام، وتكثيف الجهود الرامية إلى حل الأزمة الرئاسية. ومؤتمر الجهات المانحة لسوريا، الذي سينعقد في لندن بتاريخ ٤ شباط/فبراير، سيكون فرصة هامة لحشد الدعم. ويجب أن يشمل هذا الدعم تلبية الاحتياجات الضخمة للبلدان المجاورة في ضوء أزمة اللاجئين، وهي احتياجات إنسانية، وأخرى تتعلق بالبنية الأساسية وتحقيق الاستقرار. ونحن جميعا ندرك الأعباء التي ينوء تحتها لبنان والأردن وتركيا.

وأرحب باستئناف الهدوء على طول الخط الأزرق وفي منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، عقب الأحداث الخطيرة التي وقعت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر و ٤ كانون الثاني/يناير. وعلى جميع الأطراف أن تتحمّل المسؤولية عن التمسك بوقف الأعمال العدائية، وكفالة الاحترام الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

فيما يتعلق بالجولان، ما زال يتعين أن تواصل الأطراف في اتفاق فض الاشتباك التواصل مع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. ويجب أن تمتنع عن القيام بأعمال من شأنها تصعيد الموقف عبر خط وقف إطلاق النار.

قد يقول البعض إن الأوضاع المتقلبة الحالية في شتى أنحاء المنطقة تجعل السعي إلى السلام مخاطرة لا تحمد عقباها. وأقول إن الخطر الأكبر يكمن في عدم السعي لإيجاد حل للقضية الفلسطينية. ويقول البعض إن كلا من الجانبين يتشبث بمواقفه. وأقول إن علينا ألا نركن إلى السلبية أو الإذعان أو اليأس من إمكانية التوصل إلى حل شامل للنزاع. والاتفاق الدائم يتطلب تنازلات صعبة من قبل كل من القادة الإسرائيليين والفلسطينيين – نعم – ولكن ما هي البدائل؟ استمرار الموجة الفتاكة من الهجمات الإرهابية والقتل؟ الانهيار المالي المحتمل للحكومة الفلسطينية؟ ازدياد عزلة الحكومة الإسرائيلية أكثر من أي وقت مضى؟ استمرار التدهور في الأوضاع الإنسانية في غزة والحشد المؤلم لحرب مروعة أخرى؟ انهيار الأساس الأخلاقي للمجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني على السواء؟ العمى الأخلاقي الزاحف الذي يتجاهل معاناة – بل إنسانية – الجار؟ قيام كل جانب بالمزيد من الأفعال الأحادية، المصممة عمداً لغرض إجهاض المفاوضات واستفزاز الجانب الآخر؟

يجب أن تتحرك الأطراف – وأن تتحرك الآن – لمنع حل الدولتين من أن ينسل من بين أيدينا إلى الأبد. إن دعم وتنفيذ ذلك التصور – دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن – هو السبيل الوحيد الذي يمكن إسرائيل من الاحتفاظ بأغلبيتها اليهودية ومكانتها الديمقراطية على حد سواء.

وفي حين لا تزال منطقة الشرق الأوسط الأوسع تعصف بها موجة لا هوادة فيها من الإرهاب المتطرف، فإن الإسرائيليين والفلسطينيين أمامهم فرصة لإعادة الأمل إلى منطقة يمزقها

التعصب والقسوة. وأحثهم على قبول ذلك التحدي التاريخي لصالح السلام المتبادل.

إن دعم الشركاء الإقليميين في ذلك المسعى ضروري. ومبادرة السلام العربية توفر أساساً قيماً لدعم أوسع نطاقاً.

أخيراً، يجب أن يكون المجتمع الدولي برمته أكثر التزاماً من أي وقت مضى بمساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين بشكل فعال على إعادة بناء الثقة وتحقيق سلام دائم قبل فوات الأوان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أهنئ البلد الصديق أوروغواي على انتخابه لمجلس الأمن، وأشكركم، السيد الوزير رودولفو نين نوفوا، على عقد هذه المناقشة الهامة تحت رئاسة أوروغواي. وأشكر أيضاً معالي الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية الهامة للمجلس بشأن الوضع الراهن.

وأود أن أعتذر نيابة عن وزير الخارجية، السيد رياض المالكي، الذي كان يعتزم حضور الجلسة هذه، ولكن نظراً للأحوال الجوية الراهنة وتأثر الرحلات الجوية بها، فلم يتمكن من الحضور. ويشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عنه.

أود أن أتقدم بالتهنئة للأعضاء غير الدائمين الجدد الآخرين – أوكرانيا والسنغال ومصر واليابان – متمنياً لهم كل التوفيق في الوفاء بمسؤولياتهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ونعرب مجدداً عن تقديرنا العميق للأردن وتشاد وشيلي وليتوانيا ونيجيريا لأدائهم الباهر ومواقفهم المبدئية إزاء العديد من القضايا الهامة، بما في ذلك قضية فلسطين، خلال فترة عضويتهم.

وأعرب عن تقديرنا لكل الوزراء الذين انضموا إلينا هنا اليوم، ما يؤكد الاهتمام الذي يولونه لقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط عموماً. ومن بين الوزراء الحاضرين وزير خارجية السنغال، مانكيور نديايي، الذي يضطلع بلده بدور هام كرئيس للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف – وهي مسؤولية تحملتها السنغال خلال السنوات الأربعين الماضية، ونحن ممتنون لها على ذلك.

نجتمع مرة أخرى هنا في مجلس الأمن، الذي أوكلت إليه لسبعة عقود مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، لمعالجة واحدة من أقدم القضايا على جدول أعمال الأمم المتحدة، ألا وهي قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط. وكل يوم يمر دون أن تتمكن هذه الهيئة من الاضطلاع بواجباتها بموجب الميثاق يعني قتل المزيد من المدنيين الأبرياء، والمزيد من تدمير الممتلكات والأرواح وآفاق السلام، والمزيد من اليأس، وهو ما يمثل تهديداً مستمراً ومتزايداً للسلم والأمن الدوليين.

وفي حين تشغل فلسطين مكاناً بارزاً في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ إنشاء هذه المنظمة، فإن محنة شعبنا ما زالت مستمرة بصورة مأساوية، وما زال السلام بعيد المنال. ولا ينقصنا الدعم ولا التضامن من أجل فلسطين. ولكن ينقصنا الشجاعة السياسية والإرادة لتنفيذ قرارات لا تحصى لمجلس الأمن والجمعية العامة في مواجهة التعنت التام من جانب إسرائيل وعدم احترامها لكل التزاماتها، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد تسبب العجز عن مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وحملها على الامتثال للقانون، في معاناة هائلة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك ملايين من اللاجئين، ما أدى إلى تفاقم الأوضاع الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المزرية أصلاً، الأمر الذي يضاعف من حدة الأزمة ويقوض أساس إيجاد حل عادل ودائم.

وخلال السنوات السبع الأخيرة وحدها، جئنا لمخاطبة المجلس مراراً وتكراراً، وانتقلنا من عاصمة إلى أخرى، نطرح الأفكار ونؤيد نصوصاً ومبادرات ونحث على العمل. ومنذ اتخاذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، في أعقاب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عجز مجلس الأمن عن اتخاذ أي إجراء لجبر ذلك الإجحاف. وخلال تلك الفترة، قتل ما لا يقل عن ٢ ٥٠٠ فلسطيني آخر، من بينهم مئات الأطفال والنساء، في الحروب الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة والغارات العسكرية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وأصيب عشرات الآلاف من المدنيين، وقامت قوات الاحتلال باعتقال واحتجاز الآلاف وأساءت معاملتهم. وبالإضافة إلى ذلك، يُفرض حصار غير إنساني ويلحق بغزة دمار واسع بصورة مستمرة. وفي نفس الوقت، استمر بناء المستوطنات الإسرائيلية بلا هوادة في فلسطين المحتلة، وخاصة في القدس الشرقية المحتلة ووادي الأردن، وذلك على حساب السلام وسلامة دولتنا وتواصل أراضيها. وعلاوة على ذلك، فقد بلغ ترويع المستوطنين الإسرائيليين للمدنيين الفلسطينيين مستويات لم يسبق لها مثيل، ما يؤجج الحساسيات الدينية، وخاصة فيما يتعلق بالحرم الشريف والمسجد الأقصى.

لقد شهد العالم على شاشات التلفاز بثاً حياً لارتكاب جرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني. ومع ذلك، لم يتخذ أي إجراء. وإذ نتكلم الآن، يُقتل فلسطينيون، معظمهم من الشباب، يومياً في الشوارع، إلى جانب قيام قوات الاحتلال والمستوطنين بإعدام كثير منهم خارج نطاق القضاء. وتواصل إسرائيل أيضاً سياستها المتمثلة في العقاب الجماعي، بما في ذلك هدم المنازل وحجب جثث الشهداء، وشن غارات الاعتقال والاحتجاز على نطاق واسع. وما زال الحصار الخانق الذي تفرضه إسرائيل على غزة يعرقل إعادة الإعمار الذي تشتد إليه الحاجة، لحرمان شعبنا من كل أساسيات الحياة الكريمة، وتعميق اليأس. وما من مبرر لذلك العنف والقمع ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل.

وتحظر أحكام القانون الإنساني الدولي، وبصورة أساسية اتفاقية جنيف الرابعة، هذه الأعمال وتلزم الدولة القائمة بالاحتلال بأن تكفل، في جملة أمور، سلامة ورفاه المدنيين الواقعين تحت احتلالها، وليس العكس.

إن الادعاءات القائلة بأن هذا العنف والجرائم ضرورية لضمان الأمن الإسرائيلي إنما تمثل إساءة يجب رفضها. فمن حق جميع الشعوب أن تنعم بالأمن، وليس الشعب الإسرائيلي فقط. وأكرر بأن من حق جميع الشعوب أن تنعم بالأمن، بما في ذلك الشعب الفلسطيني، وهذا ليس قاصرا على إسرائيل، ولا يمكن تحقيقه بالأعمال غير الشرعية والعدوانية التي ما من شأنها سوى إذكاء لهيب العنف وزيادة الغضب والتوترات.

يجب أن تتوقف هذه الأعمال غير المشروعة. لا يمكن أن نسمح للمجتمع الدولي بأن يغض الطرف عن الأهوال التي يتحملها أبناء شعبنا، ولا يمكن أن نقبل بالاستمرار في رفض إنهاء الإفلات من العقاب وإنهاء الحصانة الممنوحة للمسؤولين الإسرائيليين وقوات الاحتلال والمستوطنين الإرهابيين، مما يجعل من الممكن ارتكاب هذه الجرائم المتكررة والواسعة النطاق والمنتظمة.

لا يمكننا قبول منطق الذين ما انفكوا يطالبون بتحقيق الأمن للدولة القائمة بالاحتلال، بينما يرفضون طلب توفير الأمن للشعب المحتل الذي من حقه الحصول عليه، وينبغي ضمان هذا الأمن له في إطار القانون الدولي. يجب أن تعمل الأمم المتحدة على ضمان توفير الحماية لشعبنا وفقا للقانون الدولي وقراراته، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن التي تدعو تحديدا إلى توفير الحماية للشعب الفلسطيني، فالسوابق

والدراسات ذات الصلة المعروضة على المجلس، كلها مسائل يجب النظر فيها في المجلس.

يجب أن تختار إسرائيل بين الاحتلال والسلام. إذ يتضح من سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أن البرنامج الاستعماري قد تفوق على برنامج السلام في إسرائيل، ومن الواضح أيضا أنه لا يمكن عكس مسار هذه الحالة من دون تدخل دولي.

إن الاستمرار في نظام المستوطنات وتوسيعه حقيقة مدمرة نشهدها كل يوم، حتى إذا كان العالم لا يرى الجرافات ولا يسمع هديرها. في الأسبوع الماضي أعلنت إسرائيل بصفاقة عن أرض مساحتها ٣٧٠ فدانا جنوب أريحا بأنها ”أرض دولة“، مما يمثل أكبر عملية من عمليات المصادرة غير القانونية للأراضي طيلة سنين. في الآونة الأخيرة، تم الكشف أيضا عن خطط إسرائيلية لبناء أكثر من ٠٠٠ ٦٥ وحدة من الوحدات الاستيطانية غير القانونية الجديدة في جميع أنحاء فلسطين المحتلة. وهذه الخطط التي تشمل بناء آلاف الوحدات الاستيطانية في القدس الشرقية المحتلة والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك في ما يسمى بمنطقة ”E-1“، ستفصل القدس الشرقية عن محيطها الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، يجري بناء مئات أخرى من الوحدات الاستيطانية في مستوطنة ”غيفات أيتام“ غير المشروعة ويشار إليها بمنطقة ”E-2“، وتقع جنوب بيت لحم، وما ذلك إلا غيض من فيض على الكثير من الأمثلة الصارخة.

مما ينتقص من الحقيقة القول بأن أي بناء أي وحدة استيطانية في أي مكان على أرضنا المحتلة يقربنا خطوة إلى زوال رؤية حل الدولتين. بل يجب على المجتمع الدولي معالجة هذه المسألة وإرسال رسالة لا لبس فيها إلى إسرائيل الآن، وقبل أن يفوت الأوان. إذ لا يمكن تجاهل هذه الحقائق أو تجاهل حقيقة أن وزارة الخارجية الإسرائيلية أصدرت مؤخرا على نحو مستغرب وثيقة تدعي فيها بأن المستوطنات قانونية بموجب القانون الدولي. بينما عدم مشروعية نظام الاستيطان الإسرائيلي أكدته مجددا قرارات عدة لمجلس الأمن، والأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقيات جنيف، ومحكمة العدل الدولية، ومجلس حقوق الإنسان، والمقررين الخاصين المتعاقبين، وبعثات تقصي الحقائق الدولية، وتقريبا جميع دول العالم، باستثناء إسرائيل. لا يمكن لأحد أن ينكر بأن النقل القسري للمدنيين الفلسطينيين ونقل الإسرائيليين إلى الأراضي المحتلة يعد من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي ومن جرائم الحرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. إن حجج إسرائيل تعتمد على تفسيرات سخيفة لنصوص قانونية واضحة جداً وعلى تشويهات تاريخية وذرائع فارغة استُخدمت لعقود لتبرير الاستعمار والفصل العنصري، وهما ظاهرتان من بين أكثر الظواهر إدانة في التاريخ. ومع ذلك فإن إسرائيل سادرة في نشرهما، قولا وعملا.

إن أكثر جانب يبعث على الدهشة في وثيقة وزارة الخارجية الإسرائيلية ليس فقط إنها تنم عن حجة سخيفة في الدفاع لا يمكن تبريرها، بل إنها في الحقيقة تؤكد من جديد التزام إسرائيل التام بنظام الاستيطان الاستعماري على حساب القانون والسلام. ولذلك لا نأمل في أن تعمل إسرائيل من أجل إنهاء نظام الاستيطان الماضية في التخطيط له، وتطويره وتوسيعه، والدفاع عنه، وتكريس موارد هائلة له، بل نأمل في ما سيفعله المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته كما حددتها مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة (انظر A/ES-10/273)، لا سيما فيما يتعلق بمسؤولية الطرف الثالث. يجب النظر في ذلك والقيام بعمل حياله على سبيل الأولوية والاستعجال.

إن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية غير قابلة للتفاوض أيضا،

ولا يمكن أن تخضع إلى حسن نية الدولة القائمة بالاحتلال أو عدم توفر حسن النية لديها. لا يمكن، لأي دولة تحت أي ذريعة كانت دعم الحوار بين الأطراف، والتملص من مسؤوليتها عن التمسك بالقانون الدولي. هذا وقت العمل والمسؤولية؛ إذ لا يمكن أن تسمح منطقتنا والعالم بالانهيار الذي يلوح في الأفق لأنه سيؤدي إلى المزيد من الفوضى والمعاناة. أما الذين يعتقدون بأن الاحتلال مستدام، أو أننا سوف نستسلم له فهم مخطئون. وما زلنا نسعى من دون هوادة إلى تحقيق استقلالنا ونيل حقوقنا. وندعو هذا المجلس إلى الاضطلاع بدوره وتحمل مسؤولياته: أي رفع هذا الظلم، وإنهاء الاحتلال، والمساعدة في جعل السلام والعدل حقيقة ملموسة لدى جميع شعوب هذه المنطقة. فالسكوت والتقاعس شريكان مع الاحتلال وأعداء السلام.

يجب أن نسأل اليوم: هل فعلنا جميعا كل ما في وسعنا واستنفدنا جميع الوسائل التي لدينا فقط لكي نصل إلى نقطة الفشل؟ هل الطريق مسدود أمامنا؟ ما زلنا نؤمن بإمكانية إيجاد سبيل آخر وبأن السلام ممكن، وأن المواجهة والحرب ليست من الأمور الحتمية. لقد أظهرنا التزاما ثابتاً بالسلام، لكن لا توجد فرصة أمام الحل الدائم من دون القيام بعمل دولي حاسم يدعم حل الدولتين على حدود ما قبل عام ١٩٦٧ ويدعم اتخاذ تدابير لمساءلة الذين يعملون على تدمير ذلك الحل. وفي هذا الصدد، ندرك جميعا أن المشروع الاستيطاني الإسرائيلي بجميع مظاهرة يشكل أكبر عقبة أمام السلام الذي نسعى إليه.

ولذلك، يتعين أن تزاح هذه العقبة من أمام طريق عملية السلام إذا أريد لنا بشكل جدي فتح الأبواب أمام عملية مجدية للسلام من شأنها أن تفضي إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق استقلال دولتنا وإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين.

وفي حين نقدر المواقف القوية التي أعرب عنها جميع أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي بوجه عام إزاء الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، يجب أن تترجم تلك المواقف إلى اتخاذ أخرى. ويجب أن يبدأ اتخاذ ذلك الأخرى هنا في مجلس الأمن. ولا بد أن يشمل اتخاذ جميع الدول تدابير تتجاوز تقديم المعونة أو المساعدة بإخضاع إسرائيل للمساءلة عن أفعالها. وطرحت التقارير الدولية، بما في ذلك التقارير التي قدمتها المنظمات غير الحكومية، أفكارا هامة يمكن أن تساعد في تحديد سبيل المضي قدما. كما أن الآليات الدولية ضرورية، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي بهدف رئيسي يتمثل في إنهاء الاحتلال وتحقيق السلام وإنشاء فريق دعم دولي للنهوض بذلك الهدف أيضا. وبالرصد السليم والمساءلة وحدهما يمكن أن نأمل بعكس المسار وإتاحة فرصة للوصول إلى بر الأمان. وينبغي منح الأولوية لإحلال السلام الدائم، وليس للتهدئة المؤقتة.

وجئت إلى هنا اليوم مرة أخرى للدعوة إلى اتخاذ ذلك الأخرى بالنيابة عن الشعب الفلسطيني، الذي يستحق التمتع بحريته ويطالب بها، وباسم جميع من يسعون لتحقيق السلام والعدالة وتعزيزهما. فمن يحتاجون إلى ذرائع لعدم اتخاذ أخرى سيجدون ذريعة دائما: وسيحاولون جعلنا نعالج النتائج بدلا من الأسباب الجذرية، وسيقولون انتظروا الانتخابات المقبلة، أو تفهموا المزيد من القضايا الملحة التي تلوح في الأفق، إلى أن ينهار كل شيء. وفي الأشهر الأخيرة، اتخذت عدة دول مبادرات وأظهرت القيادة والتفهم فيما يتعلق بالحاجة الملحة إلى اتخاذ أخرى، ومنح الأولوية لتلك المسألة من ضمن العديد من المسائل الرئيسية الأخرى التي تعمل هذه الدول بصورة مشتركة من أجل تسويتها. لقد حان الوقت لعملية جماعية لتحقيق السلام الفلسطيني – الإسرائيلي. وآن الأوان لكي يبدي مجلس الأمن الإرادة الصريحة لأعضائه ولكي يعبر المجتمع الدولي عن ولايته المكلف بتمثيلها. فلن تكفي المبررات والمواقف المائعة وأنصاف التدابير. ويجري اختبار الإرادة الدولية. إن الفشل ليس خيارا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ أوروغواي على كونها أصبحت عضوا في مجلس الأمن وعلى نجاحها في الشهر الذي تولت فيه رئاسة مجلس الأمن. وتلك ليست بالمهمة السهلة وقد أديتموها، سيدي الرئيس، بشكل جيد. وإذ نبدأ هذا العام بمجلس أمن جديد، أرجو أن تسمحوا لي بأن أغتنم الفرصة لأهنئ الأعضاء الجدد. وبالنيابة عن دولة إسرائيل، أتمنى لكم كل النجاح. إن التحديات التي تواجه هذا المجلس الجديد تحديات هائلة ومعقدة. ويتطلع المجتمع الدولي إلى أن يجابه هذا المجلس التهديدات الجديدة وغير المسبوقة للنظام والاستقرار العالميين. فحياة ملايين الأشخاص ومستقبلهم على المحك في هذه المجابهة مع قوى الفوضى وزعزعة الاستقرار.

ويصدق ذلك على المنطقة التي أنتمي إليها أكثر من أية منطقة اخرى. وسواء كانت الأزمة هي الدول الفاشلة، أو صعود الجماعات الإرهابية الراديكالية، فإن الشرق الأوسط هو نقطة الصفر في المعركة من أجل انتصار العالم المتحضر. وبوصف إسرائيل دولة صغيرة تقع في قلب الشرق الأوسط، فإنها على خطوط المواجهة. وحينما ينظر الإسرائيليون حولهم، وحينما ينظر شعب بلدي حوله، فإنه يشهد الحرب الأهلية الوحشية سوريا، ويرى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام موجودا في الجولان السوري وعلى الحدود مع مصر. ويشهد حزب الله وهو يعزز موقفه في الشمال وحماس وهي تحول غزة إلى نقطة انطلاق للإرهاب.

فحماس لا تخفي اعتزامها الإعداد للجولة المقبلة من أعمال العنف، وهي لا تزال تزيد هياكلها الأساسية للإرهاب – فوق سطح الأرض وتحتها. ويتباهى مسؤولو حماس بمصانع الصواريخ التي تعمل ليلا ونهارا. وهم يحسنون ترسانتهم بالصواريخ البعيدة المدى. كما تقوم حماس بإعادة بناء شبكتها لأنفاق الإرهاب. وتشكل تلك الأنفاق طريقا سريعا تحت الأرض للأعمال الإرهابية، ويؤدي مباشرة إلى قلب البلدات والمدن الإسرائيلية.

وكشفت قوات الأمن الإسرائيلية مؤخرا خلايا حماس الإرهابية، التي كانت تخطط لارتكاب موجة من عمليات إطلاق النار والاختطاف والتفجيرات الانتحارية. وحتى فيما تخطط حماس لشن هجمات على المواطنين الإسرائيليين وبالرغم من التهديد المستمر للهجمات بالصواريخ، فإن إسرائيل تتخذ خطوات لتحسين رفاه السكان في غزة. وفي العام الماضي وحده، استثمرنا ملايين الدولارات لمضاعفة قدرات معبر غزة إلى ثلاثة اضعاف، مما يسمح بدخول ١ ٠٠٠ شاحنة مليئة بمواد البناء والسلع إلى قطاع غزة كل يوم. ومع ذلك – ونحن جميعا نعلم ذلك – فإن من المخزي أن حماس تستولي على الإمدادات التي تهدف إلى مساعدة سكان غزة من أجل بناء هياكلها الأساسية للإرهاب. وعلينا جميعا مواجهة الحقيقة. إن أكبر معارض لرفاه السكان في غزة هي حماس.

وفي حين يعيش الإسرائيليون في ظل التهديد من حماس في الجنوب، فإنهم يرون سحابة حزب الله القاتمة في الشمال. فتلك الجماعة الإرهابية ملتزمة بتدمير إسرائيل، وهي تصبح أكثر قوة وأكثر تعقيدا كل يوم. وفي اللحظة التي نتكلم فيها الآن، يمتلك حزب الله أكثر من ١٠٠٠٠٠ صاروخ جاهزة للإطلاق على المدن الإسرائيلية. ولدى حزب الله قذائف بعيدة المدى يمكن أن تستهدف أي مكان في إسرائيل، وحصل حزب الله على منظومات أسلحة استراتيجية متطورة. وتدل أعمال حزب الله على تجاهله للحياة البشرية. وأدمج حزب الله معظم هياكله العسكرية الأساسية في قرى جنوب لبنان وهو يقوم بتخرين الأسلحة في المنازل الخاصة وبنشر القذائف بالقرب من رياض الأطفال.

ولنأخذ، على سبيل المثال، قرية محيبيب في جنوب لبنان. فهي بلدة صغيرة في جنوب لبنان. وفي تلك البلدة صغيرة، يمتلك حزب الله تسعة مواقع لتخزين الأسلحة، وخمسة مواقع لإطلاق الصواريخ، وأربعة مواقع لأفراد المشاة وثلاثة أنفاق تحت الأرض، وثلاثة مواقع للقذائف المضادة للدبابات ومركز قيادة في وسط القرية. ويوجد في البلدة ٢٥ موقعا عسكريا في بقعة لا يوجد فيها سوى تسعين مترلاً. ولنأخذ قرية أخرى، هي قرية شقرا الأكبر التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٠٠٠ ٤ شخص، حيث حددت قوات الدفاع الإسرائيلية وجود ٤٠٠ موقع عسكري. لقد حول حزب الله تلك القرى إلى مخافر أمامية للإرهاب. وذلك هو الوجه الحقيقي لحزب الله – منظمة وحشية تستهدف المدنيين الإسرائيليين عمدا وتستخدم المدنيين اللبنانيين دروعا بشرية. وذلك هو تعريف لجريمة الحرب المزدوجة.

وحذرت إسرائيل المجلس مرارا وتكرارا من تهديد حزب الله، ودعت إلى اتخاذ إجراء. ومرة أخرى، أود أن أقول بوضوح: إن حزب الله يعد لجولة أخرى من القتال. فلا بد من تجريده من السّلاح وعلى حكومة لبنان أن تتقيّد بشكل كامل بالتزاماتها الدولية وأن تنفّذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١(٢٠٠٦) تنفيذا كاملا. وليكن واضحا – إن لدى، إسرائيل الوسائل للدفاع عن نفسها. وسنتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية شعبنا.

إن جمهورية إيران الإسلامية هي الصلة التي تربط بين تهديد حماس وخطر حزب الله. وحيثما يوجد إرهاب، تلوح إيران في الأفق. فإيران هي العامل الرئيسي لزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، ولتمويل الفوضى وعدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

وإيران أيضا لديها سجل حافل على صعيد تحدي قرارت المجلس. وفي ما يتعلق بإيران، فإن التحدي الذي يواجهه المجلس في هذا التوقيت الحرج هو أن يتحلى باليقظة وبالشجاعة – أن يكون يقظا لرصد كل أفعال إيران وشجاعا للرد بقوة على كل وأي انتهاك.

وبالنسبة لإسرائيل، فإنه لا يوجد تحد أكبر من تحدي السلام. إن الطريق إلى السلام طويل وصعب، ولكن إسرائيل ملتزمة ببذل كل جهد ممكن. وكل رحلة شاقة تبدأ بخطوة واحدة. والجلوس والحوار يمثلان الخطوة الأولى نحو السلام، ولكن الفلسطينيين يرفضون الجلوس إلى الطاولة. فماذا تريد إسرائيل؟ ببساطة، نحن نريد السلام مع الأمن. فهذا هو السلام الوحيد الذي يمكن أن يستمر. وما الذي يريده الفلسطينيون؟ إنهم يطالبون بتنازلات دون مفاوضات. وهم يريدون أن يُكافأوا على إجراءاتهم الانفرادية. ومكافأة السلطة الفلسطينية لن يؤدي إلا إلى ابتعاد الفلسطينيين أكثر عن طاولة المفاوضات. وقد دعا رئيس الوزراء نتنياهو الرئيس عباس والسلطة الفلسطينية إلى استئناف المفاوضات، ولكنهما مستمران في الرفض. وللأسف، فإن قيادة السلطة الفلسطينية لا تتفاوض، ولكنها تُحرض.

وفي الآونة الأخيرة، وعقب هجوم وحشي آخر على الإسرائيليين، قال جبريل الرجوب، نائب أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح،

> ”ما حدث أعمال فردية بطولية، نحن في حركة فتح نُحييها ونشجعهم ونعتبرهم أبطالا ونعتبرهم تاجا على رؤوس كل الفلسطينيين“.

من هؤلاء ”الأبطال“؟ إنهم الفلسطينيون الذين يطعنون شابة أثناء سيرها في الشارع، والذين يدهمون رجلا مسنا بالسيارة. وبدلا من العمل لتحسين حياة الفلسطينيين، تشجع السلطة الفلسطينية الإرهاب من خلال دفع مرتبات للإرهابيين وأسرهم؛ وكلما زادت بشاعة الهجوم، زادت المكافأة. والمبالغ المدفوعة يمكن أن تصل إلى ٥٠٠ ٣ دولار شهريا، وذلك في

منطقة يتجاوز فيها متوسط الأجور بالكاد ٦٠٠ دولار. وقد اعترف العديد من الإرهابيين بارتكاب أعمال إرهابية شنيعة لكي يكونوا مؤهلين للحصول على راتب مدى الحياة، وهي ”مكافأة“ لا تُمنح إلا لمن قضوا ما لا يقل عن خمس سنوات في السجون الإسرائيلية. والإرهاب بالنسبة للفلسطينيين نشاط مُجز. وقيادتهم هي التي تكافئ من يقتل الأبرياء بالدولارات والسنتات.

وحتى لُعب الأطفال يجري استخدامها كأدوات لتسميم عقول الأطفال وتشجيعهم على العنف. وقد أوقفت إسرائيل مؤخرا شحنة تضم آلاف من الدمى المُصممة على شكل إرهابيين يمسكون حجارة في أيديهم، كانت في طريقها إلى الأطفال في الضفة الغربية. والغرض ”التعليمي“ من تلك الدمى الإرهابية واضح، ألا وهو، أن تكون قدوة للشباب الفلسطيني.

وهذا التحريض هو السبب الرئيسي لموجة الإرهاب التي تواجهها إسرائيل. والتحدي الذي يواجه المجلس هو أن يوجه الأسئلة الصعبة. لماذا ترفض السلطة الفلسطينية إدانة أعمال الإرهاب ضد الإسرائيليين؟ ولماذا ترفض الجلوس للتفاوض؟ والأهم من ذلك، ما الذي يريده الفلسطينيون حقا؟ وإذا كان المجلس يعتقد أن الجواب هو السلام، فليحثهم إذن على إدانة الأعمال الإرهابية. وليطالبهم بالتوقف عن التحريض. وليتوقف عن تقديم حوافز لهم لتفادي الدخول في حوار حقيقي. وليُصر على أن يعودوا إلى طاولة المفاوضات.

إن أكبر تحد يواجهه العالم اليوم هو آفة الإرهاب الدولي والتطرف العنيف. ومن باريس إلى جاكرتا، ومن سيناء إلى سان برناردينو، هناك خطر على السلام والأمن في العالم المتحضر. ففي كل يوم، تضرب يد الإرهاب الوحشية في مكان ما من العالم لتقتل المزيد من الأبرياء وتحطم المزيد من الأسر وتقوض المزيد من المجتمعات. وبما أن المجلس يتولى المسؤولية الجسيمة المتمثلة في صون السلام والأمن العالميين، فإنه يجب عليه أن يشكل جبهة متحدة ضد الإرهاب. ومن هذا المنطلق، اتخذ المجلس القرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥) في أعقاب الهجمات الإرهابية في باريس. وينص القرار على أن

> ”أي عمل إرهابي هو عملٌ إجرامي لا يمكن تبريره بغض النظر عن دوافعه، وبصرف النظر عن توقيته أو هوية مرتكبيه“ (القرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥)، الفقرة الثالثة من الديباجة).

وأكرر ”بصرف النظر عن توقيته أو هوية مرتكبيه“.

ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي قد وافق على استثناء واحد. فهناك مكان واحد في العالم يمكن فيه تجاهل هذا الحظر المطلق المفروض على الإرهاب. ومرة أخرى، هناك تمييز ضد دولة إسرائيل حيث تجري معاملتها معاملة مختلفة من قبل جميع الدول الأخرى في العالم. وخلال الأشهر الأربعة الماضية، تعرض الإسرائيليون للطعن في منازلهم ولإطلاق النار في الشوارع وللدهس من قبل إرهابيين يستخدمون السيارات كأسلحة. وخلال هذه الموجة من أعمال العنف، قتل ٣٠ شخصا وأصيب المئات بجروح. وخلال الفترة ذاتها، اتخذ المجلس ١٢ قرارا ضد الإرهاب وأدان الهجمات الإرهابية في فرنسا وسيناء ولبنان ومالي وتونس وتركيا والعراق وسورية ونيجيريا وبوركينا فاسو والصومال والسودان. ولم يُشر مجلس الأمن ولو في مرة واحدة إلى أرواح الإسرائيليين الذين قتلهم الإرهابيون – لا بإدانة ولا بأي تعبير عن التضامن ولا حتى ببيان للإعراب عن القلق. والوقائع لا تكذب. إن مجلس الأمن منافق عندما يتعلق الأمر بإسرائيل. وأود أن أتوقف لحظة لأقص على الأعضاء قصة واحدة من الضحايا الإسرائيليين الكثيرين الذين لم يعتبر المجلس أنهم جديرون حتى بالذكر.

إنها قصة دافنا مائير، تلك السيدة الإسرائيلية البالغة من العمر ٣٨ عاما التي قتلها إرهابي فلسطيني. واسمحوا لي أن أُزود

المجلس ببعض المعلومات عن شخصية دافنا. لقد كانت أما متفانية لستة أطفال، بما في ذلك شقيقان عمرهما أربع وست سنوات كانت قد تبنتهما هي وزوجها. وكانت دافنا ممرضة في مستشفى سوروكا في بئر السبع حيث كانت تعالج المرضى من اليهود والعرب. وقبل بضعة أيام من الهجوم المروع، جهزت دافنا دعاء تتضرع فيه إلى الله أن يمنحها القوة لمساعدة الناس. واسمحوا لي أن أتلو على المجلس بضع كلمات منه:

”فلتكن إرادتك أن تمنحني القدرة على تقديم الدواء لشعبك ولأفراد الأمم الأخرى الموجودين تحت الرعاية المتفانية لرُسلك المخلصين الذين يواصلون عملهم المقدس بالليل والنهار“.

في الأسبوع الماضي، هاجم إرهابي دافنا بسكين عند مدخل منزلها. ومن أجل حماية أطفالها بالداخل، قاتلت دافنا الإرهابي قتالا بطوليا حتى لاذ بالفرار. ومن المفجع أن دافنا مائير ماتت متأثرة بطعنات السكين أمام الأطفال الذين قاتلت من أجل حمايتهم. وقرار المجلس تجاهل مقتل دافنا مائير وغيرها من ضحايا الإرهاب الإسرائيليين ليس مجرد سهو. إنه نتيجة مباشرة للسماح بأن تكون للاعتبارات السياسية الخبيثة لدى البعض الأولوية على حياة الناس.

إن التحدي الذي يواجهه المجلس هو رسم مسار جديد. فلنتوقف عن العمل كالمعتاد عندما يتعلق الأمر بالإرهاب ضد الإسرائيليين. فالخوف هو نفس الخوف. والألم هو نفس الألم. والاستجابة يجب أن تكون نفس الاستجابة. والإرهاب هو الإرهاب هو الإرهاب. وإذا أردنا أن ننجح في التغلب على هذه التحديات الهائلة، يجب أن نتوقف عن النفاق وأن نتوقف عن المعايير المزدوجة. ويجب على المجلس أن يدين التحريض الفلسطيني ضد الإسرائيليين.

إن عبارات التحريض هذه تؤدي مباشرة إلى سفك الدماء وموت الأبرياء. ويجب علينا اتخاذ موقف حازم ضد جميع الأعمال الوحشية والإرهاب، دون أن نسأل عن مكان ارتكاب تلك الأفعال أو من هم ضحاياها.

هذا العام عام صعب وحرج بالنسبة للمجلس، وللمنطقة ولإسرائيل. فالإرهابيون يسعون إلى تقويض قيمنا وإلى أن يملوا علينا كيفية عيش حياتنا. إن هؤلاء المتطرفين يناهضون كل ما نؤمن به، ولكن إذا واجهناهم معا، فإنهم سوف يفشلون. ومن أجل مستقبل المنطقة ومستقبل العالم الحر، يجب أن نتعاون معا لهزم قوى الشر والتعصب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية، وزير الخارجية في أوروغواي.

أود أن أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، والإشادة ببيانه. وأود على وجه الخصوص، أن أنوه بالمشاركة واسعة النطاق من جانب البلدان مما يبرز أهمية تبادل الآراء والأفكار حول هذا الموضوع، والتوقيت المناسب لذلك. نحن ندرك أهمية هذه القضية، والمسؤولية التي نتولى من خلالها مهمة رئاسة هذه المناقشة المفتوحة، أياما قليلة فقط بعد أن تبوأنا مقعدنا في مجلس الأمن، وبعد مرور ٥٠ عاما على مشاركتنا الأولى كعضو في المجلس. وفي هذا الصدد، إعتقدنا أنه من المناسب من حيث التوقيت ومن المهم على حد سواء عقد هذه المناقشة المفتوحة على المستوى الوزاري، على غرار ما حصل خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7540).

ونظرا لأهمية هذه المناقشات الرفيعة المستوى بشأن هذه المسألة، فإنها تشير أيضا على مستوى عال من الالتزام السياسي. إن منطقة الشرق الأوسط تواجه عددا من التحديات المعقدة، التي أسفرت عن الركود وعودة العديد من الصراعات، وظهور تهديدات جديدة ومعاناة الآلاف من الضحايا الأبرياء. ويلاحظ بلدنا بقلق بالغ الشلل الحاصل في عملية السلام في الشرق الأوسط، والوضع الحالي في سوريا وتوسع الإرهاب في المنطقة.

وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، إعتمدت الجمعية العامة، قبل ما يناهز سبعة عقود، القرار ١٨١(د-٢)، الذي عقدت فيه العزم على إنشاء دولتين. وقد أيدت أوروغواي بشدة ذلك القرار، اقتناعا منها بأنه سيسمح للإسرائيليين والفلسطينيين بالعيش بسلام، وضمن حدود آمنة. وفي هذا الصدد، قال الممثل الدائم لأوروغواي لدى الأمم المتحدة آنذاك، السفير إنريكي رودريغيث فابريغات:

”إن من يصوت منا مؤيدا للتقسيم، لا يصوت ضد أي شعب من هذين الشعبين ....بل إننا نصوت مؤيدين لكليهما، من أجل تقدمهما وتطورهما المدني، وتقدمهما في المجتمع الدولي.“ (A/PV.125، p.1350)

ويصادف هذا العام مرور ٢٥ عاما على مؤتمر مدريد للسلام التاريخي، حيث بدأت سلسلة من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، التي أدت إلى إبرام اتفاقات أوسلو. وعلى الرغم من مختلف الجهود والمبادرات التي اتخذت منذ ذلك الوقت، ظل السلام بين الطرفين بعيد المنال. ونجد أنفسنا في وضع حيث لا يبدو ممكنا استئناف مفاوضات السلام في المدى القصير. وزادت الشكوك بشأن جدوى حل الدولتين. وعلاوة على ذلك، فإننا نواجه أيضا تصاعد خطيرا في أعمال العنف.

وفي هذا الصدد، إستمرت أوروغواي في دعمها الراسخ لحل الدولتين، أي دولتين مستقلتين، ولحق إسرائيل وفلسطين في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها في جو من التعاون المتجدد، دولتين خاليتين من أية تهديدات أو أعمال تقوض السلام، بما في ذلك الأعمال الإرهابية، وإبرام اتفاقات بشأن القدس والجوانب الأخرى، مثل المساواة في الحصول على مياه الشرب المأمونة، واحترام الأماكن المقدسة. ومن خلال هذا الاقتناع، إعترفت أوروغواي بدولة إسرائيل في وقت مبكر، وبعد ذلك بكثير، عندما رأينا عدم إمكانية تمديد العملية، إعترفنا بدولة فلسطين، كما فعلت العديد من الدول الأخرى في أمريكا اللاتينية. واليوم، لبلدنا سفارتان في إسرائيل وفلسطين. ولكل بلد سفارته في أوروغواي.

إننا ندرك بأنه يجب حل الصراع من خلال إجراء محادثات ثنائية. وندرك أيضا بأن الحالة الآن تتسم بالشلل الذي لا يؤدي سوى إلى تلاشي إمكانية تحقيق السلام. ولهذا السبب، فإننا نتفق مع رؤية العديد من البلدان المحبة للسلام، ولديها تقاليد ديمقراطية وتعمل على تعزيز حقوق الإنسان. ونحن نعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لدعم هذه العملية. كما نشجع الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل ومتفاوض عليه ودائم، للنزاع وفقا للقانون الدولي، أي حل ينص أيضا على مصالح كلا الطرفين ويلبي احتياجاتهما.

ويعتقد بلدي أن مساعدة الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات، من أجل التوصل إلى اتفاق هو واجب أخلاقي وضرورة استراتيجية بالنسبة للمنظمة والمجلس. كما يشكل الامتثال للقانون الدولي الإنساني، وخصوصا الالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين، فضلا عن الوقف الفوري لأعمال العنف والنشاط الاستيطاني غير المشروع، الذي أشارت إليه العديد من قرارات مجلس الأمن، تحديات تواجه تحقيق سلام عادل ودائم، وتبدو أساسية، إذا أردنا التغلب على الوضع الحالي وإعادة بناء مناخ من الثقة يمكّن من تحقيق تقدم مستدام.

وعلاوة على ذلك، تلتزم الأطراف وهي مسؤولة عن المضي قدما نحو التفاهم المتبادل، وتمتنع عن اتخاذ قرارات أحادية الجانب تتعارض مع الحوار. كما نؤكد أهمية التعاون الدولي في إطار الجهود الرامية إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني. إن تعزيز وإنشاء مؤسسات وطنية وبنية تحتية أساسية، هي أمور ضرورية بالنسبة للجهود الرامية إلى ضمان بقاء الدولة الفلسطينية، التي قطعت أشواطا بعيدة، لتأكيد مكانتها كدولة كاملة. وينبغي أيضا أن تكون هذه الدولة الكاملة قادرة على القضاء على الإرهاب.

تربط أوروغواي علاقات صداقة وطيدة مع دولة إسرائيل، وأقامت صلات مماثلة مع دولة فلسطين، ولهذا السبب فإننا نعرب عن استعدادنا للتعاون وتقديم الدعم، حسب استطاعتنا، سعيا لإيجاد حلول يمكن في نهاية المطاف أن تنجح هذه العملية التي استمرت ما يناهز ٧٠ عاما، والتي، رغم الجهود الكبيرة التي بذلت، لم تنته بعد. وستواصل أوروغواي نهجها البناء والمتوازن لتسهيل هذه العملية. وسندعم الإجراءات التي تدعو لوقف القتال وبدء محادثات السلام.

لا يمكننا مناقشة قضية الشرق الأوسط بدون الإشارة إلى الصراع الدائر في سوريا. حيث أن له تأثيرا مدمرا، ليس فقط على الشعب السوري، ولكن أيضا على المنطقة كلها وجميع أنحاء العالم. ويساور أوروغواي بالغ القلق جراء زيادة حدة الصراع الذي تسبب في ضرر لا يمكن إصلاحه لملايين من الناس، وتسبب في خسائر فادحة من حيث الوفيات واللاجئين والمشردين. ويظل السكان المدنيون الضحايا الرئيسيين للنزاعات ولآثار الحرب. وبهذا المعنى، تدين أوروغواي بشكل قاطع الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع، من جانب كل من الحكومة والكيانات من غير الدول. ولهذا السبب، تدعو أوروغواي بقوة الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وبنفس تلك القناعة، فإننا ندين أيضا العوائق التي تمنع الوصول السريع والآمن للمساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة، وخصوصا في المناطق الواقعة تحت الحصار. إننا نرفض بشدة استخدام الطعام كسلاح من أسلحة الحرب، الأمر الذي يشكل بكل المقاييس جريمة حرب.

ومن غير المقبول أن الناس لايزالون يموتون في حين أن لدى المجتمع الدولي الموارد اللازمة لمساعدة من هم في أشد الحاجة إليها، وذلك بكفالة توفير الغذاء والأدوية والمؤن الأساسية لهم. وفي الوقت نفسه، فإن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتوصل إلى حل سياسي للنزاع أمر أساسي، وهو حل يستند إلى حوار وطني واسع وشفاف وشامل للجميع ويمثل قطاعات المجتمع كافة ومن شأنه أن يمكّن السوريين من تقرير مستقبلهم بأنفسهم. وقد رحبنا بالقرار المهم الذي اتخذه المجلس في كانون الأول/ديسمبر وأيدناه عندما تمكن الأعضاء، وللمرة الأولى منذ بدء النزاع قبل خمس سنوات، من تنحية خلافاتهم جانبا بغية الاتفاق على خريطة طريق لسورية باتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

لقد دُمر البلد بفعل جميع الأعمال التي تقوم بها الجماعات المسلحة – التي تبرز من بينها الجماعات الإرهابية على نحو متزايد – حيث تغزو الأراضي وتستخدم أسلحة محظورة وتجند الأطفال وتستعبدهم وتستخدم المدارس والمستشفيات لأغراض عسكرية وتنتهك بصورة منهجية حقوق الإنسان الخاصة بالسكان، وخاصة النساء والفتيات. وتدير الجماعات المتطرفة معسكرات تدريب وتجنيد مشتركة لتنسيق ارتكاب الفظائع التي لا علاقة لها بالدفاع عن أي دين أو عقيدة. وبالنسبة لهذه المجموعات، لا معنى لمفهوم السيادة؛ فهي لا تعرف حدا أو حدودا. وينتشر خطرها كالوباء في جميع المناطق حيث يشكل المدنيون ضحاياها الرئيسيين. وهكذا، نشهد، مع دخولنا القرن الحادي والعشرين، انحدارا إلى أكثر أشكال الأعمال الوحشية إثارة للاشمئزاز.

وتشكك هذه الأنواع من النزاعات والعنف في قدرة النظام الدولي ومجلس الأمن على الوفاء بولايتهما، غير أننا يجب أن نعمل لمكافحة آفة الإرهاب الإجرامية. وقد نجحت الأمم المتحدة من خلال جهودها في تجنب نشوب حرب عالمية جديدة، ولكنها لم تنجح في تجنب تجزؤ وتكاثر نزاعات من هذا القبيل، والتي يجبرنا طابعها عبر الوطني على البحث عن استراتيجيات جديدة. ويمثل العراق وأفغانستان مثالين آخرين للجحيم الإنساني حيث

أدى فشل التدخلات إلى ترك فراغ ملأه التطرف الأصولي. ومن المهم للغاية منع حدوث ذلك في سورية.

كما نشعر بالجزع إزاء ما يجري في اليمن وشمال أفريقيا والصومال وشمال نيجيريا، حيث أن ثمة صلات وثيقة بين المنظمات الإرهابية فيها جميعا، وذلك مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وحركة الشباب وجماعة بوكو حرام. وفي هذا الصدد، نؤكد على الأهمية الملحة لأن نواجه آفة الإرهاب بفاعلية في إطار القانون الدولي وأن ننسق ذلك عبر الأمم المتحدة. وندعو أيضا إلى بذل مزيد من الجهود لمكافحة تمويل الجماعات الإرهابية من خلال نهج شامل وواسع النطاق يستند إلى استراتيجيات سياسية واجتماعية واقتصادية يمكن أن تعزز الإدماج الاجتماعي والمشاركة السياسية والمساواة بهدف تمكيننا من معالجة الأسباب الكامنة وراء هذه المشكلة.

ومن الضروري أن نواصل بذل أقصى ما في وسعنا من أجل التوصل إلى توافق آراء سياسي عريض بشأن هذه النزاعات المستمرة. فنحن نؤمن بالدبلوماسية والحل السياسي الشامل للجميع والذي يشكل أمرا حيويا لضمان توفر الثقة بين أطراف النزاعات وبأن السلام يمكن أن يكون سلاما دائما. وتشجعنا بعض الأمثلة الإيجابية مؤخرا، مثل اتفاق مجموعة ٥+١ مع إيران والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والمحادثات الشاملة في فيينا. فهي، إلى جانب أمور أخرى، تمنحنا الأمل في أن المستقبل يحمل في طياته أياما أفضل لشعوب هذه المنطقة التي تريد نفس الشيء الذي تريده بقيتنا – العيش في سلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين.

السيد نداياي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بما أني أتكلم في مجلس الأمن للمرة الأولى منذ أن عهدت الجمعية العامة بعضوية المجلس غير الدائمة للسنغال، أود أن أكرر خالص شكرنا للدول الأعضاء في منظمتنا على إيلائنا هذه الثقة، ونحن نقدر ذلك تقديراً عظيما. وهذه هي المرة الثالثة التي تشغل فيها السنغال مقعدا في المجلس. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا التزام السنغال ورئيسها، السيد ماكي سال، بمبادئ السلام والأمن والعدالة على الصعيد العالمي.

وأود أن أبدأ بالترحيب بمبادرة أوروغواي الجديرة بالثناء بعقد مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها فلسطين. وتعقد جلسة اليوم، مرة أخرى، وسط تصاعد العنف على أرض الواقع والذي يؤدي إلى وقوع العديد من الخسائر بين المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في المنطقة، بما في ذلك في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي فلسطين على وجه الخصوص، نشهد زيادة أعمال العنف والتخويف والاستفزاز، ولا سيما مصادرة أراضي الفلسطينيين وهدم منازلهم وزحف الاستعمار. ومن المرجح أن تثير هذه الأعمال الكراهية والتطرف في كل من فلسطين وإسرائيل، وأن تشجع بالتالي تصاعد العنف وانعدام الأمن بين شعبيهما.

وعلاوة على ذلك، ما يزال الشعب الفلسطيني في غزة يعاني من حصار غير مقبول يحرم الأطفال والنساء والمعاقين والمسنين من حقوق أساسية كالتعليم والصحة، وذلك على الرغم من الإدانة الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينطبق الشيء نفسه على الاحتجاز التعسفي، والذي كثيرا ما يتم عبر وسائل إدارية، للعديد من الفلسطينيين بمن فيهم القصر، فضلا عن الاستراتيجيات الرامية إلى تغيير القدس من النواحي الديمغرافية والجغرافية والثقافية، والتي لم تؤد إلا إلى تفاقم هذا النزاع المستمر منذ عقود.

لقد ركز الاجتماع بشأن القدس، المعقود في جاكرتا، إندونيسيا، في ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ – بمبادرة من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة

للتصرف، بالاشتراك مع منظمة التعاون الإسلامي والحكومة الإندونيسية – الاهتمام على خطر التهويد القسري للقدس، تلك المدينة ذات القيمة الرمزية للديانات التوحيدية الثلاث. وتنطوي هذه السياسة على خطر تحويل أزمة سياسية إلى نزاع ديني، بما لذلك من عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها.

وينبغي لهذه الحالة المأساوية أن تستفز وعينا الجماعي وأن تحمل مجلس الأمن لأكثر من سبب على العمل للوفاء بالتزاماته تجاه الشعب الفلسطيني وفق جدول زمني محدد وبدعم من المجموعة الرباعية الموسعة. وقد حان الوقت لأن تتحمل منظمتنا، بعد ٧٠ عاما من إنشائها، ولا سيما بخصوص ولايتها الأساسية المتمثلة في التعامل مع مسائل السلام والأمن الدوليين، مسؤوليتها عن ضمان تنفيذ قراراتها تنفيذا فعالا من أجل تتويجها، كما كان الحال مع دولة إسرائيل، بإقامة دولة فلسطينية، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، وفقا لخطة الأمم المتحدة للتقسيم لعام ١٩٤٨. ويجب أن نستأنف المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بناءً على جدول زمني محدد، من أجل التوصل إلى اتفاق سلام نهائي. ومن المستصوب أيضا للحكومة الإسرائيلية، التي أكدت في عدة مناسبات استعدادها للعمل من أجل إيجاد حل دائم يقوم على وجود دولتين – إسرائيل وفلسطين، اغتنام الفرص التي تتيحها مبادرة السلام العربية التي ترتكز على إحلال سلام شامل يتعدى فلسطين وحدها، ليشمل جميع البلدان العربية.

وفي غضون ذلك، ينبغي للمجلس أن ينظر في اتخاذ تدابير وقائية لتعزيز احترام الوضع القائم في الأماكن المقدسة في القدس دون أن ينسى توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، تؤيد السنغال الاقتراح الفرنسي المتعلق بنشر مراقبين دوليين للإسهام في التخفيف من حدة التوتر في المنطقة. وتدعو السنغال الأطراف الفاعلة السياسية الفلسطينية، لا سيما حركتي فتح وحماس، إلى الانخراط في دينامية اتفاق القاهرة بغية إنهاء خلافاتهما الداخلية والعمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية تستطيع تيسير استئناف العملية السياسية مع دولة إسرائيل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر بالضرورة الملحة لإعادة بناء، ومن ثم، توجيه نداء من أجل الوفاء بالتبرعات التي تم التعهد بها في هذا الصدد، بمقدار ٤ ملايين دولار، لا سيما في مؤتمر المانحين المعقود عام ٢٠١٤ في القاهرة، في مصر. والقول ذاته يصدق على ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بمواصلة الجهود لتزويد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بالموارد الكافية لتمكينها من مواصلة عملها الذي لا غنى عنه من أجل ملايين اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط، لا سيما في مجالي التعليم والصحة.

إن السنغال تشجع وتدعم الحكومة الفلسطينية في استراتيجيتها الرامية إلى الانضمام إلى المنظمات والاتفاقيات الدولية للتوصل إلى سلام نهائي مع إسرائيل على أساس القانون الدولي وباتباع نهج سلمي.

وأوجه التقدم التي حققتها فلسطين على الصعيد الدولي حق دائم، مثل الاعتراف بها من جانب ١٣٦ بلدا، ورفع علمها منذ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في مبنى الأمم المتحدة، أو انضمامها عام ٢٠١٥ إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كلها تستحق الإشادة.

ونحن على قناعة بأن تسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس دولتين، فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب، سيعزز التصدي على نحو أفضل للتحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الشرق الأوسط، حيث يتزايد الإرهاب والتطرف العنيف بصورة خطيرة إلى درجة أنهما أصبحا تهديدا للأمن العالمي.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أقتبس هذه الملاحظة التي أدلى بها رئيس السنغال ماكي سال، في رسالته المؤرخة ٢٩

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني:

”إن العنف بكل مظاهره غير مقبول ولا يطاق، وحالة التناحر ليست بالتأكيد هي الحالة الطبيعية للإنسان. والحل السلمي هو المصير الوحيد الذي يستحقه السكان الفلسطينيون والإسرائيليون، على غرار الشعوب الأخرى التي تمكنت من إنهاء نزاعها بالحوار“

وعلى هذا الأساس، فإن السنغال، إخلاصا منها لمبادئها وتوجهاتها، ستواصل العمل على تغليب كفة الحوار والتشاور لتحقيق حل الدولتين، لا سيما في إطار اللجنة المذكورة آنفا التي يتشرف بلدنا برئاستها منذ إنشائها قبل ٤٠ عاما.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):: أشكر وزير الخارجية نين نوفوا، على رئاسة هذه الجلسة وعلى قيادتكم الحكيمة خلال رئاسة وفد بلدكم الأولى لمجلس الأمن. كما أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية للمجلس اليوم وعلى حضوره هنا، الذي يدل على التحديات الخطيرة التي تواجه المنطقة – وهو واقع سلط الضوء عليه في إحاطته الإعلامية القائمة.

ملاحظاتي اليوم ستركز على ثلاثة أجزاء من المنطقة: المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية وسورية ولبنان. فيما يتعلق بالمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية، فإننا ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء تأثير الإرهاب والعنف المستمر على الإسرائيليين والفلسطينيين، وإزاء عدم إحراز التقدم نحو تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. إن الولايات المتحدة تدين بشدة الهجمات الإرهابية التي ارتكبها الفلسطينيون.

وتشمل تلك الهجمات الاعتداء على شلوميت كريغمان البالغ من العمر ٢٤ سنة، والذي تعرض للطعن بالأمس خارج أحد المتاجر وتوفي في وقت سابق صباح من هذا اليوم. كما تعرضت امرأة أخرى، تبلغ ٥٨ سنة من العمر، للطعن والجرح في ذلك الهجوم. ومن بين الضحايا أيضا دافنا مايير، وهي أم لستة أطفال، تعرضت للطعن حتى الموت في منزلها في ١٧ كانون الثاني/يناير، بينما كانت تحاول الدفاع عن أطفالها، كما سمعنا في وقت سابق.

وتلك الهجمات وغيرها من الهجمات البشعة وغير المبررة على المدنيين الأبرياء تؤكد الأهمية الحاسمة لاتخاذ خطوات إيجابية لوقف التحريض، واستعادة الهدوء، والحد من التوترات، وإنهاء العنف من كلا الجانبين.

كما ندين العنف الذي يقترفه المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، مثل الهجوم المروع عام ٢٠١٥ الذي قتل فيه ثلاثة من أعضاء أسرة الدوابشه في دوما، الأب سعد، والأم ريهام، وابنهما البالغ من العمر ١٨ شهرا علي سعد، وتعرض لحروق بالغة ابنهما الآخر البالغ من العمر أربع سنوات.

وليس هناك أي مبرر على الإطلاق لأي من أعمال الإرهاب تلك. ويجب علينا جميعا أن ندينها باستمرار وعلى نحو لا لبس فيه.

وتواصل الولايات المتحدة التأكيد على ضرورة القيام بالإجراءات القضائية العادلة للجميع بغية تقديم مقترفي العنف وأعمال الإرهاب إلى العدالة.

ولوائح الاتهام التي وجهتها مؤخرا الحكومة الإسرائيلية إلى الإرهابيين الذين ارتكبوا الهجوم في دوما تمثل خطوة إيجابية، ولكن يجب عمل المزيد لكفالة إخضاع المسؤولين عن هذه الهجمات للمساءلة. ومن مسؤولية السلطة الفلسطينية أيضا بذل كل ما في وسعها لمكافحة التحريض على العنف ومواصلة الحض على التهدئة. وبالإضافة إلى ذلك، لدى التعامل مع المدنيين والاحتجاجات السلمية، على كلا الجانبين، فإن من الأهمية

بمكان أن يُبذل كل جهد ممكن لإبداء ضبط النفس، والحيلولة دون وقوع الخسائر في الأرواح، وتخفيف حدة التوترات.

والولايات المتحدة تعارض بقوة النشاط الاستيطاني، بما في ذلك بعض الخطوات التي اتخذها إسرائيل خلال هذا الشهر. ونشعر بقلق بالغ إزاء الأنباء عن إعلان أكثر من ٣٧٠ فدانا في غور الأردن في الضفة الغربية أراض للدولة. كما نشعر ببالغ القلق إزاء الخطوات الأخيرة التي يبدو أنها قد أنشأت فعلا مستوطنة جديدة جنوب غوش إتزيون. فحوالي ٧٠ في المائة من المنطقة جيم في الضفة الغربية تم بالفعل إعلانها من جانب واحد أراض تابعة للدولة الإسرائيلية، أو اعتبارها تقع داخل حدود مجالس المستوطنات الإسرائيلية الإقليمية. إن الخطوات الرامية إلى النهوض بالمشروع الاستيطاني الإسرائيلي، بما في ذلك تغيير تسمية الأراضي وإصدار عطاءات البناء أو بناء مستوطنات جديدة، تتعارض تماما مع الحل القائم على وجود دولتين وتثير أسئلة مشروعة حول نوايا إسرائيل في الأجل الطويل. وعلى الرغم من أوجه القلق تلك، أود أن أكون واضحة تماما، على غرار ما أعرب عنه الوزير كيري وغيره من مسؤولي حكومة الولايات المتحدة في مناسبات عديدة، بأن النشاط الاستيطاني لا يمكن أبدا أن يكون في حد ذاته ذريعة للعنف – أبدا. كما تتابع الولايات المتحدة بقلق عمليات الهدم والطرد التي قامت بها السلطات الإسرائيلية في العديد من المواقع في جميع أنحاء الضفة الغربية والقدس الشرقية. ففي ٢١ كانون الثاني/يناير، شُرد ١٦ شخصا، من بينهم ستة أطفال، عندما هدمت السلطات الإسرائيلية أربعة منازل في جبل البابا، وهو قرية تقع في المنطقة المعروفة بمنطقة هاء –١. وتدل تلك الأعمال على استمرار اتجاه الهدم والتشريد السكان ومصادرة الأراضي، الذي لا يزال يقوض فرص تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

ومما يثير الجزع أيضا الأحوال الإنسانية الخطيرة السائدة في قطاع غزة، حيث يواجه سكان غزة تحديات استثنائية في حياتهم اليومية. وقد أطلقت في هذا الشهر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى نداء بمقدار ٤٠٣ ملايين دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مثل المعونة الغذائية والطبية لحالات الطوارىء. ويجب علينا جميعا أن نقوم بدورنا لكفالة تلبية تلك الاحتياجات. ونحث جميع الدول الأعضاء التي أعربت عن قلقها بشأن الأحوال المعيشية للفلسطينيين على الانضمام إلى الولايات المتحدة في المساهمة في نداء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وتقديم المساعدة لمن يحتاجون إليها. وكما أوضحنا مرارا، يمكننا أن نواصل حث الجانبين على إثبات إلتزام حقيقي بالحل القائم على وجود دولتين، باتخاذ الإجراءات ووضع السياسات. وتحقيقا لتلك الغاية، سافر مبعوثو المجموعة الرباعية إلى المنطقة في الشهر الماضي للاجتماع مع القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية بغية استكشاف سبل الحفاظ على حل الدولتين، وسوف يجتمع المبعوثون مرة أخرى في أوائل الشهر القادم في أوروبا. كما نشجع الأطراف على اتخاذ الخطوات اللازمة للتصدي للقضايا الكامنة وراء هذه التحديات، مثل فتح نقاط العبور الحدودية في غزة، وتعميم القوى العاملة المدنية، ومعالجة الاحتياجات من حيث الهياكل الأساسية، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي على نطاق أوسع. ومن الأهمية بمكان منع إمداد الأسلحة غير المشروعة إلى غزة، شأنه في ذلك شأن دعم عملية تفضي بالسلطة الفلسطينية إلى بسط سيطرتها الفعلية على غزة. إننا نتفهم جسامة التحديات السياسية التي تنطوي عليها معالجة تلك المسائل الصعبة في كلا الجانبين، لا سيما في بيئة تتسم بازدياد التهديدات الأمنية، والإرهاب وانعدام الثقة. ولكن، كما رأينا، فإن مرور الوقت لن يؤدي سوى إلى جعل تلك المسائل العسيرة من الصعب، وليس من السهل، حلها. ونشجع القادة على اتخاذ الخطوات اللازمة التي من شأنها الإبقاء على إمكانية الدولتين وزيادة آفاق السلام.

وفيما يتعلق بسورية، لا نزال نشعر بالذهول من جراء المعاناة الإنسانية التي لا توصف الناجمة عن النزاع الوحشي في البلد. وقد تكلمنا مرارا وتكرارا هنا وفي أماكن أخرى عن الفظائع والظروف اللاإنسانية – كلها بفعل الإنسان – التي أُجبرَ الشعب السوري على تحملها، إلا أن الحالة تزداد سوءا.

وفقاً لما ذكره التقرير الأخير للأمين العام، هنالك ما يقدر الآن بـ ١٣,٥ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية في سورية، بزيادة قدرها ١,٣ مليون شخص عن عام ٢٠١٤. ستة ملايين من هؤلاء المحتاجين هم من الأطفال، أي بزيادة ما يقرب من مليون عن العام الفائت. وهذه الأعداد تطرح سؤالاً: مع كل ما نعرفه، بوصفنا المجلس، عن الحالة المتردية للشعب السوري، ومع كل القرارات التي اتخذناها في هذه القاعة لمعالجة هذه الكارثة الإنسانية، كيف يمكن أن تستمر هذه الأعداد في الارتفاع؟

إن الظروف مزرية بصورة خاصة في المناطق المحاصرة، حيث يكافح يومياً، وفقاً للأمم المتحدة، ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص من أجل مجرد البقاء على قيد الحياة. ويصف تقرير الأمين العام كمية المساعدة التي تتمكن الأمم المتحدة من إيصالها إلى هذه المناطق بأنها ”تافهة“. وقد تلقّى أقل من ١ في المائة من المدنيين في المناطق المحاصرة معونة غذائية كل شهر في عام ٢٠١٥، و ٣ في المائة فقط تلقوا مساعدة صحية. وقد رأينا جميعاً النتائج المروّعة لعمليات الحصار هذه في التقارير عن الـ ٤٠ ٠٠٠ شخص المحاصرين في مضايا. وقد أبلغ فنّي تخدير يعمل في العيادة الطبية بمضايا، والتي اضطروا إلى نقلها إلى قبو بعد قصف المرفق الموجود فوق الأرض، مراسلاً صحفياً بأنه بدأ بإعطاء الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية أدوية علاجية حتى يحصلوا على بعض من السكّر. وأخبرت مليكة جابر، وهي امرأة عمرها ٨٥ سنة في المدينة، أحد المراسلين الصحفيين قائلة: ”لم أعد أذهب إلى أي مكان. إنني أتقوقع على نفسي وأبقى في السرير فحسب“، لأن الجوع والمشاكل الصحية تمكّنا منها. وقال آباء وعاملون في مجال تقديم المعونة إنهم يعطون أطفالهم الأقراص المنومة حتى يجنبوهم البقاء صاحين بسبب آلام الجوع.

وإذا وُجد هنا من لم ير الصور المؤرّقة لهؤلاء الأطفال، فعليه أن يُجبر نفسه على النظر إليها ورؤية الأوجاع التي أُلحقت بمن هم الأكثر ضعفاً بيننا. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية للاستماع إلى مناشداتهم. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن المعاناة في المناطق المحاصرة قد أدينت بشدة في جميع أنحاء العالم، يواصل أطراف النزاع منع المعونة الإنسانية من الوصول إلى المحتاجين إليها. وأود هنا أن أشدد على النظام السوري بشكل محدد. ووفقاً لما ذكره تقرير الأمين العام، عن المناطق الـ ١٥ المحاصرة، فإن اثنتين منها محاصرتان من قبل جماعات المعارضة المسلحة، وواحدة يحاصرها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، و ١٢ من أصل ١٥ يحاصرها نظام الأسد، الذي يجلس هنا في الأمم المتحدة بوصفه إحدى الدول الأعضاء. ومن بين ما مجموعه ١١٣ طلباً لقوافل مشتركة بين الوكالات أرسلتها الأمم المتحدة، وافقت تلك الدولة العضو على ١٣ منها فقط. أي ١٣ تمت الموافقة عليها وإتمامها من أصل ١١٣. وهذا يعني أن ١٠٠ من الطلبات التي تمسّ الحاجة إليها في العام الماضي لم تنجز. وبالنسبة لـ ٨٠ من الطلبات، لم يكلّف نظام الأسد نفسه، وأكرر أنه من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، عناء الرد على الأمم المتحدة في غضون ثلاثة أشهر. وهذه ليست ممارسة معزولة متبعة في مكان واحد لفترة محدودة من الزمن. إنها جزء من استراتيجية متعمدة ومنهجية من أجل قتل المدنيين وتشريدهم.

وصحيح أن حفنة من القوافل المحملة بالأغذية والمساعدة الطبية تمكنت من الوصول إلى مضايا خلال الأسابيع القليلة الماضية، ونُثني على شجاعة موظفي الأمم المتحدة والجماعات

الإنسانية الدولية والجهات الفاعلة المحلية التي لم تتوانَ عن الضغط لإيصال المعونة المنقذة للحياة. إلا أنه سيكون خطأ جسيماً الاعتقاد بأن السكان الجوعى في المناطق المحاصرة سينجون الآن. فهناك حاجة إلى المزيد من المعونة. وقد تم إجلاء أقل من عشرين شخصاً هم في حاجة ماسة إلى العلاج الطبي من مضايا، والذين سيموتون ما لم يخرجوا وفقاً للأمم المتحدة، وهم ليسوا إلا مجموعة صغيرة من أصل ٤٠٠ تم تحديدهم. وقد منعت الأفرقة الطبية والتغذوية المتخصصة من العودة إلى مضايا، بعد أن قامت بزيارات قصيرة من قبل.

إن مؤتمر ٤ شباط/فبراير في لندن، حيث سيرأس وزير الخارجية جون كيري وفد الولايات المتحدة، يتيح فرصة للمجتمع الدولي لسد الثغرات المتزايدة في تمويل الأمم المتحدة للنداءات الإنسانية من أجل سورية. ونحث جميع الدول الأعضاء على أن تتقدم بتعهدات قوية تتماشى مع الاحتياجات المتزايدة للشعب السوري. ومع ذلك، يجب أن تصحب تعبئة الأموال تعبئة أكثر شدة للضغط السياسي على هؤلاء الذين يحولون بقسوة دون وصول المعونة إلى المدنيين والأسر الذين هم في أمس الحاجة إليها.

كما أننا يجب ألا ننسى أن تجويع الناس حتى الموت ليس الشكل الوحيد للمعاناة التي تفرضها الأطراف على المدنيين. فما زال النظام السوري يلقي بالبراميل المتفجرة على مناطق المدنيين، مما أسفر حسب التقارير عن مقتل ما لا يقل عن ١٢ طفلاً في كانون الأول/ديسمبر وتشويه عدد أكبر. ويواصل النظام السوري أيضاً شن الغارات الجوية، مثل تلك التي أصابت سوقاً مزدحمة في جسرين بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر، وقتلت حوالي ٢٦ مدنياً.

والنظام لا يعمل منفرداً، كما نعلم. فهو يحظى بمساعدة من مناصريه الأقوياء، بما في ذلك روسيا. وقد وثّقت منظماتُ رصدٍ ذاتُ مصداقية آثار الضربات الجوية الروسية في سورية، والتي تواصل استهداف الجماعات المعارضة وقتلت المئات من الأشخاص، وكانت الغالبية العظمى منها في المناطق التي لا يُسيطر عليها تنظيم داعش ولا تربطها صلة به على الإطلاق. وفي دير الزور، لم يقم تنظيم داعش بمحاصرة المدينة وحسب، فقد أعدم واختطف أيضاً مئات من المدنيين، حسبما أفادت التقارير. وقدّم تقرير الأمين العام وصفاً لأحد تسجيلات الفيديو التي نشرها تنظيم داعش في كانون الأول/ديسمبر، والذي أظهر ستة مدنيين يُعدمون بعد أن اتهموا بالتعاون مع النظام السوري. وأفادت الأمم المتحدة بأن منفذي الإعدامات بدوا أطفالاً دون سن الخامسة عشرة.

وتؤكد تلك المعاناة والهمجية كلها الحاجة الملحة إلى العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي. ولهذه الغاية، نرحب بدعوة ستافان دي ميستورا فيما يتعلق بالمحادثات التي ستبدأ يوم الجمعة المقبل في جنيف. إن بدء مفاوضات سورية تيسرها الأمم المتحدة للوصول إلى انتقال سياسي وفقاً لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) هو خطوة حاسمة نحو إنهاء النزاع في سورية. ويشجعنا أن تجمع لجنة المفاوضات العليا تمثيلاً واسع النطاق للمعارضة السورية وتظهر التزاماً حقيقياً بالمشاركة في العملية السياسية.

وأخيراً، أودّ أن أنتقل بإيجاز شديد إلى لبنان. أكّد المجلس مراراً أن الشعب اللبناني يستحق، وفي الواقع يطلب حكومة تعمل بكامل أجهزتها لحماية لبنان من تهديد داعش وغيره من الجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى معالجة التحديات الاقتصادية الهامة للبلد، بما في ذلك تلك التي تنجم عن استضافته لأكثر من مليون من اللاجئين السوريين، مما يجعل لبنان يحوز على أعلى تركيز لمتوسط نصيب الفرد من اللاجئين في العالم أجمع. وبما أن المناقشات اللبنانية حول الرئاسة ما زالت مستمرة، فإننا ندعم الالتزام بالعملية الدستورية لانتخاب رئيس بدلاً من دعم أي مرشح بعينه. ومن الأهمية بمكان أن يحترم قادة لبنان سياسة الحكومة للنأي بالنفس عن النزاعات الإقليمية،

المكرسة لأول مرة في إعلان بعبدا في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وكما شدد المجلس على مدى سنوات، ينبغي أن يُركز لبنان على تعزيز مؤسساته، وحل النزاعات الداخلية الصعبة وإرساء سيادة القانون. وينبغي ألا يتدخّل في الحرب الأهلية في سورية.

السيد أوغوستو (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر معالي السيد رودولفو نين نوبوا على ترؤس هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. ونثني على وفد أوروغواي على عمله الممتاز في رئاسة مجلس الأمن. ونود أيضاً اغتنام هذه الفرصة للترحيب بالأعضاء الخمسة الجدد في المجلس، الذين نتطلع إلى تعاون بناء معهم. ونثني على الأمين العام بان كي – مون على جهوده الدؤوبة الرامية إلى تعزيز الحوار والحل السلمي للنزاعات التي تؤثر على الشرق الأوسط في هذه المرحلة الحرجة.

في عام ٢٠١١، مع ما يسمى بالربيع العربي، شهد العالم الأحداث التي جرت في بعض بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وآفاق عهد جديد من السلام والديمقراطية والتنمية الاقتصادية. ومن المؤسف أن نتائج تلك الأحداث لم تقدم المزيد من الحرية والديمقراطية؛ وبدلاً من ذلك، أدت إلى انهيار سلطة الدولة وأشكال جديدة ومتطرّفة من الاستبداد وانهيار الحدود الوطنية. وفاقم انهيارُ سلطة الدولة من الانقسامات الطائفية، حيث يميل الناس، في أوقات انعدام الأمن وعدم اليقين، إلى انتماءاتهم العرقية والدينية. وهذا هو الحال في سورية، التي أصبحت دولة ممزّقة، ولم تعد تنسجم مع حدودها المعترف بها، وتقسمت أراضيها إلى مناطق تسيطر عليها الحكومة الشرعية، من ناحية، والجماعات المسلحة من غير الدول وإرهابيو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة من بين جماعات أخرى، من جهة أخرى، وتستعدّ بالتالي إلى مستقبل غير مؤكد.

تكمن الفرصة الوحيدة في اتباع نهج حاسم ومخلص من جانب القوى الإقليمية والعالمية لسحق الإرهاب وشمول جميع السوريين في البحث عن تسوية سياسية للنزاع.

وينطبق الشيء نفسه على العراق، دولة ممزقة، كما يتبين من الحالة الراهنة. نفوذ بغداد قليل أو معدوم على المنطقة الكردية أو محافظتي الأنبار أو نينوى حيث توجد أغلبية سنية. وانهيار هياكل الدولة في ليبيا واليمن حقيقة مثيرة أيضا للقلق، فاقمت منها الأحوال الإنسانية المتردية للغاية واحتمالات التقسيم إذا لم تنقذ الجهود الحازمة والمتضافرة من جانب الدول الكبرى هذين البلدين من الخطر المميت للإرهاب. وللأسف، فإن استجابة المجتمع الدولي، في مواجهة هذه السيناريوهات الكئيبة، للمشاكل المتزايدة التي تؤثر على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم توجه نحو معالجة الأسباب الجذرية لهذه النزاعات وسد الفجوات فيما بين الطوائف العرقية والمجموعات الدينية.

في الوقت الحاضر، فإن المسألة الملحة في الشرق الأوسط هي إلحاق الهزيمة بالجماعات المتطرفة بهدف تيسير التسوية السلمية للصراعات السائدة. ومن الأهمية بمكان تجنب سيناريو يرسخ فيه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام دولة مارقة متطرفة في أجزاء من سورية والعراق، وهو ما قد يصبح عندئذ تربة خصبة للإرهابيين، تنشر الخوف والكراهية. لا بد من تكثيف التعاون السياسي والدبلوماسي والعسكري والاقتصادي في إطار السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في منطقة مكروبة جراء المعايير المزدوجة والتقاعس وتواجه ظروفا سياسية واقتصادية وإنسانية كارثية.

وبناء على وجهة النظر هذه، نلاحظ مع القلق تضاؤل آفاق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهي حالة تشكل عنصرا رئيسيا من عناصر الاضطرابات الحالية في الشرق الأوسط وأداة تجنيد فعالة للمتطرفين الراديكاليين في المنطقة. ونأسف لسياسات التوسع الاستيطاني الإسرائيلية. وكما ذكر المجتمع الدولي متحدا، فإن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية تشكل انتهاكا للقانون الدولي وتتناقض تناقضا صارخا مع التصريحات العلنية

للحكومة الإسرائيلية بشأن حل الدولتين لتسوية الصراع. وفي هذا الصدد، نناشد أيضا الفلسطينيين مواصلة نبذ العنف والاعتراف بدولة إسرائيل واحترام الاتفاقات المبرمة حتى الآن. كما أننا نذكر إسرائيل بأنها لا يمكن أن تظل دولة يهودية وديمقراطية آمنة في حين تقمع وتحكم بشكل غير قانوني ملايين الفلسطينيين ضد إرادتهم. وفي هذا السياق، نؤكد الدور الهام الذي ينبغي أن يؤديه مجلس الأمن بشأن هذه المسألة من خلال اعتماد قرار، مع معايير متوازنة وعادلة، من أجل التوصل إلى حل سياسي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، استنادا إلى اعتقادنا بأن مجلس الأمن عليه التزام سياسي وأخلاقي بالقيام بذلك، وفي أقرب وقت ممكن.

لقد منيت الدبلوماسية بهزائم متتالية في محاولاتها إيجاد حلول سلمية للأزمات والصراعات في الشرق الأوسط. وبعد اتفاقين تأخرا طويلا بين مصر وإسرائيل في عام ١٩٧٩ والأردن وإسرائيل في عام ١٩٩٤، كانت حالة النجاح الوحيدة هي الحل الدبلوماسي مؤخرا لمسألة البرنامج النووي الإيراني، بوصفه دليلا على أن أي خلاف، مهما كان معقدا وصعبا، يمكن أن يحقق نتائج عبر التفاوض إن أبدت الأطراف الإرادة والالتزام السياسيين بالسعي إلى إيجاد حلول سياسية لتفادي اللجوء إلى الوسائل العسكرية.

إن اعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني ودخولها حيز النفاذ في الأسبوع الماضي يمكن أن يكون بمثابة عنصر تغيير في قواعد اللعبة إن تواصل الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن بعزم مع القوى الإقليمية والبلدان في الشرق الأوسط – إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا ومصر وسورية والعراق ودول الخليج والأردن وإسرائيل وفلسطين، من أجل معالجة وحل الحروب بالوكالة وحالات الأزمات الخطيرة التي تؤثر على المنطقة، بما في ذلك مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة والمجموعات الإرهابية والحربين في سورية واليمن والقضية الفلسطينية والصدع بين البلدان ذات الأغلبية السنية وتلك ذات الأغلبية الشيعية في الشرق الأوسط، وقبل كل شيء من أجل فتح عهد جديد من التعاون والاحترام ومن أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

السيدة زيركل (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود، باديء ذي بدء، أن أشكر رئاسة أوروغواي على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة بالغة الأهمية لمجلس الأمن والأمم المتحدة وربما ظلت على جدول أعمال مجلس الأمن لفترة أطول من أي مسألة أخرى.

ما فتئت التسوية السلمية في الشرق الأوسط تتصدر جدول أعمال السياسة الخارجية لأوكرانيا. قبل عقود، في عام ١٩٧٥، في ظل بيئة دولية مختلفة – أصبح بلدي أحد الأعضاء المؤسسين للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتابع هذه المسألة طوال كل هذه السنوات. مر الوقت، لكن لا يزال اليوم لا يوجد بلد في العالم يمكنه أن ينأى بنفسه عن ما يجري في منطقة الشرق الأوسط الحيوية من الناحية الاستراتيجية.

عملية السلام في الشرق الأوسط تقع في صميم أي جهد يهدف إلى استعادة الاستقرار الإقليمي. وما برحنا نؤيد عملية السلام ونعتقد أن السلام في المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تم التوصل إلى حلول التوفيقية متبادلة قابلة للتنفيذ حول طاولة المفاوضات. نحن نعلم أن شعب إسرائيل يريد السلام وندرك شواغل إسرائيل، لأنها لا تزال تفتقر إلى حدود آمنة. ونعتقد أن إسرائيل يجب أن تتمتع بنفس الحق الذي يتمتع به جيرانها في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا بغير خوف ورعب وعنف. ومن ناحية أخرى، فإن الشعب الفلسطيني، شأنه شأن أي أمة أخرى، يتطلع إلى حياة يسودها السلام، والعمل اللائق وآفاق مستقبل أفضل لأطفاله. ويرواده حلما آخر – فهو

يريد أن يتمتع بالحرية في بلده دون قيود على الحركة. للشعب الفلسطيني، شأنه شأن الشعب الإسرائيلي، الحق في تحقيق حلمه بإقامة دولة ديمقراطية قابلة للبقاء خاصة به. للفلسطينيين شأن الإسرائيليين، الحق في تقرير المصير والعدالة.

لا يمكن أن يكون هناك أمن بدون سلام. يمكن للقوة العسكرية قمع الفوضى، لكنها لا يمكن أن توجد السلام. لا يمكن تحقيق السلام الدائم والمستمر لإسرائيل إلا في إطار سلام دائم مع جيرانها العرب. إن دولة فلسطينية ديمقراطية مستقرة يسودها السلام في مصلحة إسرائيل في الأجل الطويل، ونحن نعتقد أن هذا هو السبيل الوحيد لضمان السلام الدائم للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. يتوقف السلام على التزام الجميع؛ لا يستثنى من ذلك أحد. ولهذا السبب، نؤيد جهود الوساطة التي تبذلها المجموعة الرباعية للشرق الأوسط والعمل الدؤوب الذي تضطلع به. غير أننا نعتقد أن أداة الوساطة هذه بحاجة إلى زخم جديد.

يبدو أن الجميع يتشاطرون رؤية مشتركة تتمثل في أنه لا بديل عن عملية السلام.

وللأسف، فقد شهدنا جميعا جمودا في محادثات السلام وتدهورا كبيرا في الحالة في الأشهر الأخيرة. وما يدعو إلى القلق بصفة خاصة هو الحالة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، حيث يستمر تصاعد حدة التوترات. ويسفر انعدام الحوار السياسي عن حالة متفجرة للغاية ولا يمكن التنبؤ بها.

وتدعو أوكرانيا القادة السياسيين من جميع الأطراف إلى العمل معا واتخاذ إجراءات واضحة لتهدئة الحالة واستئناف الحوار المباشر. وتؤكد أوكرانيا من جديد موقفها بأن اتفاق سلام إسرائيلي – فلسطيني يكمن في إطار التزام الأطراف غير المشروط بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق والاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف سابقا، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢.

وهناك العديد من المشاكل الأوسع نطاقا التي تزيد من التهديدات في المنطقة وخارجها: وهي تدفق اللاجئين وخطر الإرهاب وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، على سبيل المثال لا الحصر. وينبغي ألا نغفل النزاعات الأخرى التي تلهب المنطقة ويمكن أن يكون لها تأثير مدمر على عملية السلام في الشرق الأوسط. والأزمة السورية هي ربما التحدي الإقليمي الأخطر وأحد أكبر التحديات العالمية التي واجهها العالم منذ إنشاء الأمم المتحدة. وما فتئت هذه الأزمة تؤثر على جميع مجالات الحياة في لبنان المجاور، الأمر الذي تسبب في حدوث أزمة سياسية مطولة في مؤسسات الدولة واضطراب أمني دائم في البلد. وشهدنا في ليبيا بداية واعدة في كانون الأول/ديسمبر الماضي بالتوقيع على اتفاق سياسي؛ ونتطلع الآن إلى تنفيذه على نطاق واسع. ولا تزال الحالة في اليمن تستأثر بانتباه المجتمع الدولي في ضوء فشل وقف إطلاق النار وعدم إحراز تقدم في إيجاد حل سياسي للنزاع. وتظل أوكرانيا ملتزمة بالحفاظ على سيادة جمهورية العراق ووحدة أراضيها التي تواجه تحديات أمنية حاسمة الأهمية.

وهذه النزاعات لا تقوم سوى بتهيئة تربة خصبة لظهور وتنامي التطرف العنيف والإرهاب، وهو ما يشكل تحديا للعالم المتحضر بأسره. ويتجاوز خطر التطرف العنيف السريع التطور حدود كل منطقة. ويستفيد من النزاعات القائمة ويواصل زعزعة استقرار الحالة في منطقة الشرق الأوسط. وتمشيا مع استراتيجية قابلة للاستمرار لمواجهة هذا التهديد، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية التي أدت إلى هذا التحدي في المقام الأول.

ولمنع المزيد من انتشار التطرف العنيف، نحتاج إلى العمل بجد على الأزمة الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل في ذلك الجزء من العالم. إن أزمة اللاجئين مؤخرا في أوروبا تذكرة أخرى بأنه لا يمكننا غض الطرف عن الأزمات الإنسانية الكارثية التي تتكشف

في سوريا وليبيا والعراق واليمن. وهذه النزاعات المستمرة التي لم تحل هي المحرك الرئيسي للتطرف العنيف. ولذلك يجب أن نضاعف جهودنا لتعزيز الحلول الدائمة والمستدامة لحالات النزاع، بما في ذلك القضية الفلسطينية. إذ لا نود المخاطرة بإشعال نزاع آخر يزيد تأجيج التطرف الإقليمي.

ونحن مقتنعون بأنه من مصلحة الجميع ألا تعكس نتائج هذه النزاعات مصير عملية السلام في الشرق الأوسط برمتها، التي استمرت لعقود. ولا يسعنا تحمل العبء الرهيب للنيران المتأججة والمندلعة في جميع أنحاء المنطقة المهددة بإشعال العالم بأسره. ويحدوني الأمل في أن تثمر الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي الأوسع نطاقا وبلدي في إطار مجلس الأمن وفي أن تنكسر الحلقة المفرغة للعنف في نهاية المطاف.

السيد أبو العطا (مصر): اسمحوا لي في البداية أن أرحب بكم وأشكركم على رئاستكم لهذه المناقشة الهامة. كما لا يفوتني أن أسجل بالتقدير حرص وزير خارجية السنغال على مشاركتنا هذا الاجتماع وعلى كلمته التي ألقاها.

لقد أصبحت منطقة الشرق الأوسط ساحة مستباحة للنزاعات المسلحة، ومع ازدياد بؤر التوتر وتصاعد سطوة الجماعات الإرهابية. تظل القضية الفلسطينية هي البند الوحيد الذي استمر على جدول أعمال مجلس الأمن لمدة ٧٠ عاما، ومنذ انعقاده الأول عام ١٩٤٦. ويبقى تجاهل المجتمع الدولي للحقوق الفلسطينية المشروعة الذخيرة الرئيسية التي يستغلها التطرف والإرهاب الأسود لتجنيد الشباب والتلاعب بمستقبله، والتمدد داخل وخارج المنطقة العربية. حسبما رأينا في تنامي ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

لذلك فإنني أؤكد مجددا ضرورة الحيلولة دون نجاح محاولات تشتيت المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، أو إثنائه عن القيام بواجباته تجاه القضية الفلسطينية؛ والجولان السوري المحتل من خلال استخدام ذريعة وجود أزمات أخرى بالمنطقة. وتدعو مصر في هذا الصدد أعضاء المنظمة والمجلس إلى التركيز في مناقشتهم في بند اليوم على القضية الأساسية للشرق الأوسط وهي الاحتلال الإسرائيلي.

مر أكثر من عشرين عاما على اتفاق أوسلو والذي كان من المفترض أن ينتج عنه اتفاق سلام شامل خلال خمسة أعوام فقط، كان من المفترض أن نشهد منذ أكثر من خمسة عشر عاما دولة فلسطينية على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ و عاصمتها القدس الشريف. إلا أنه ومنذ ذلك الحين لم نشهد سوى توسعا استيطانا وتهويدا للعاصمة الفلسطينية، وانتهاكا لأماكن العبادة المقدسة بها، وقطيعا لأواصر الأراضي الفلسطينية وجدارا عنصريا عازلا صدر ضده رأيا استشاريا قاطعا من محكمة العدل الدولية. مر أكثر من عشرين عاما، وبدلا من أن نشدد ونعمل على عودة الحقوق الشرعية لأصحابها، عمد البعض لتذويب قضية الأرض والشعب الفلسطيني. فتحولت بعض الجهود الدولية لإنهاء الاحتلال، للأسف الشديد، إلى دعوات لتحسين أوضاع الفلسطينيين تحت الاحتلال.

بل ذهب البعض إلى أبعد من ذلك، ذهبوا إلى التشكيك في دور المنظمة الدولية وحيادها وشرعيتها. واستغلوا الجمود والتدهور الذي تسببت فيه إسرائيل كذريعة للمطالبة بإنهاء دور المنظمة وأجهزتها، وانتقاد قرارات الشرعية الدولية، كما لو كانت قرارات الأمم المتحدة التي تحفظ الحقوق هي التي تعوق التسوية السلمية، وكما لو كانت الشرعية الدولية مدينة بالاعتذار لقوة الاحتلال. خلط غير مسبوق في المفاهيم ووصمة على جبين المجتمع الدولي. ومن ثم فإن الأمم المتحدة، بجميع أجهزتها، يجب أن تظل الحارس الشرعي للحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، وأدعوها مجددا للتمسك بهذا الدور وحتى يتسنى لهذا الشعب استرجاع حقوقه المسلوبة.

تؤكد مصر أن محددات السلام والحقوق الفلسطينية واضحة للجميع. وأن مطالبات الشعب الفلسطيني الشرعية لا خلاف عليها ولا يكتنفها الغموض.

فقد قبل الفلسطينيون والعرب بحل الدولتين، وطرحوا مبادرة تاريخيه منذ عام ٢٠٠٢، وقبلوا بالتعامل مع أمر واقع كانوا يرفضونه تاريخيا، وقبلوا بتطبيع العلاقات مع إسرائيل لدى التسوية النهائية ولكن من دون استجابة. وإنني إذ أؤكد مجددا التزامنا بمبادرة السلام العربية وعناصرها الواضحة والصريحة التي تتماشى مع قرارات الشرعية، وتراعي حق إسرائيل في الوجود، أؤكد أيضا بأننا أصبحنا في حيرة من أمرنا. بل ويتردد في أذهاننا وأذهان أعضاء المجتمع الدولي سؤال محوري من دون إجابات: ماذا تريد إسرائيل بالتحديد؟ بل على أي أساس أخلاقي وسياسي تقف بعض القوى الكبرى وراء هذا التعنت الإسرائيلي؟

ترى مصر أن حل الدولتين ليس شعارا للاستهلاك السياسي، بل ضرورة حتمية لتحقيق السلام والتعايش بين شعوب المنطقة. وبالتأكيد أنه لن يتحقق من خلال إضعاف ممنهج لشريك السلام الفلسطيني أو تجاهل دعوات التفاوض، أو التوسع الاستيطاني والقرارت غير القانونية بضم الأراضي الفلسطينية التي بلغت وفقا لبعض الإحصاءات الموثوق بها ٧٠ في المائة من المنطقة جيم، وهي المنطقة التي تمثل أكثر من ٦٠ في المائة من الأراضي الفلسطينية.

إن الممارسات الإسرائيلية تعكس توجها غير بناء، فيبدو أن هناك واقعا جديد يجري تكريسه من قبل الاحتلال يقود إلى واقع الدولة الواحدة. ويثير هذا التصور علامات استفهام كثيرة حول واقعية النجاح، أو الغرض من ورائه، أو إذا كان يساوي في الحقوق بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ويأخذ في الاعتبار حق العودة. إنه الأمر الذي يؤدي إلى تحول إسرائيل إلى دولة فصل عنصري.

إن مجلس الأمن يتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية إزاء ما آلت إليه الأمور والتذرع بالموائمات السياسية لتبرير عجزه عن إنهاء الاحتلال، أو حتى وقف تمدده أصبح أمرا مؤسفا. ولو استسلم المجلس لما يراه البعض سياسة واقعية بعيدة عن أي سند أخلاقي، وإذا ظل مجمدا يكتفي بالمتابعة خلال المرحلة المقبلة، فإن الأوضاع على الأرض لن تنتظر المواءمات السياسية والتوغل الاستيطاني والتهجير والاستيلاء على الأراضي لن يتوقف خلال تلك المرحلة، بل سيستمر الاحتلال في استغلال الجمود لتكريس واقع جديد وفرضه على العالم. فقد غابت المحاسبة وأُجهضت حتى كلمات الشجب والتنديد. لذلك، ومن واقع تمسكنا بحل الدولتين الذي يتآكل أمام سياسات عدوانية تتحدى أبسط المبادئ الإنسانية، وفي إطار التزامنا بالخيار السلمي، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، ونظرا لغياب أي أفق للتسوية واستمرار معاناة الشعب الفلسطيني وأراضيه، والمقدسات الإسلامية والمسيحية تحت وطأة الممارسات اليومية لقوات الاحتلال وقراراته الأحادية، نؤكد أننا سنتعاون مع شركائنا، أعضاء مجلس الأمن خلال فترة عضويتنا للعمل على تحمل المجلس لمسؤولياته في سبيل إنقاذ حل الدولتين، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني مما يتعرض له من ممارسات، خاصة مع وجود دراسة أعدها الأمين العام في هذا الشأن.

السيد ريكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ كلمتي بالانضمام إلى الآخرين في الترحيب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام، وبوجود ومساهمات لعدد كبير من الوزراء.

من المؤسف أن الحالة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة قد تدهورت منذ مناقشتنا المفتوحة السابقة (انظر S/PV.7540). أن العنف الذي شهدناه في تشرين الأول/أكتوبر سرعان ما أصبح أمرا طبيعيا جديدا. ندين بصورة مطلقة ومن دون تحفظ كل عمل من أعمال العنف، أيا كان مرتكبه، وأيا كانت الضحية، فضلا عن جميع أشكال التحريض على العنف. ونرى أنه يجب على الأطراف اتخاذ ثلاث خطوات

واضحة. أولاً، يتعين على الأطراف القيام بكل ما في وسعها لنزع فتيل التوتر، وعدم تأجيجه. ثانيا، عليها العمل مجددا على إنشاء آلية للتعامل مع التحريض، كما التزمت في السابق بذلك. ولا بد من مساءلة المسؤولين عن أعمال العنف. ثالثا، إن تحقيق السلام والاستقرار الحقيقيين يتطلب معالجة الأسباب الأساسية للنزاع ليتسنى للذين يشعرون باليأس والخوف حاليا أن يأملوا بدلاً من ذلك في مستقبل أكثر إشراقا. يعني ذلك في الأجل القصير اتخاذ خطوات عملية لتحسين الأحوال على أرض الواقع. ولا بد للسلطة الوطنية الفلسطينية من المضي قدما في تحقيق المصالحة واستعادة السيطرة على قطاع غزة. يجب على إسرائيل رفع القيود المفروضة على قطاع غزة ونقل المزيد من أراضي الضفة الغربية إلى سيطرة السلطة الفلسطينية.

من المخيب للآمال جداً أنه لم يتحقق تقدم في الأشهر الأخيرة، على الرغم من الجهود الحثيثة التي قامت بها المجموعة الرباعية. فإذا لم تتخذ خطوات ملموسة ومحددة، سيزداد تدهور الحالة الأمنية وستُفْقد المزيد من الأرواح للأسف. وعلاوة على ذلك ستبتعد الأطراف عن عملية السلام الحقيقية التي يستحقها الإسرائيليون والفلسطينيون، وستتضاءل أكثر آفاق التوصل إلى حل الدولتين.

كذلك فإن الاستمرار في بناء المستوطنات، وهدم الممتلكات الفلسطينية، وعمليات الإخلاء لا تزال تتسبب بمعاناة للفلسطينيين العاديين الذي هم في غنى عنها. فهذه الأعمال تضر بعملية السلام. لقد شهدت الأشهر الأخيرة زيادة في النشاط الاستيطاني، بما في ذلك الموافقة في مطلع الشهر الجاري على التوسع في مستوطنة ”غوش اتزيون“ وقد وردت أنباء في الأسبوع الماضي عن إعلان ٣٨٥ هكتارا من الأراضي الواقعة جنوب أريحا بوصفها أراضي للدولة الإسرائيلية. نشعر بالقلق إزاء هذه التطورات، ونحض إسرائيل على إلغاء قراراتها.

يتعين على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يظهر بأننا لم ننس أشد الناس تضررا من هذا النزاع. ما تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والمجموعة الرباعية، والأمم المتحدة، والشركاء الإقليميين الرئيسيين للتشجيع على اتخاذ خطوات تهدف إلى تحسين حياة الفلسطينيين وضمان أمن وسلامة الإسرائيليين.

اسمحوا لي أن انتقل الآن إلى سوريا. إن أعمال الفريق الدولي لدعم سوريا توفر بعض التفاؤل بالنسبة لاحتمالات التوصل إلى تسوية سياسية على الرغم من حدوث تأخير طفيف في بدء المحادثات، أي تم إرجاء البدء بها من يوم الاثنين إلى يوم الجمعة من هذا الأسبوع. وللحفاظ على الزخم، ينبغي اتخاذ تدابير بناء الثقة جنبا إلى جنب مع المفاوضات. وكما اتفقنا جميعا في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، فإننا نتطلع إلى تلقي مقترحات مفصلة، في أقرب وقت ممكن، من مكتب المبعوث الخاص بشأن تدابير بناء الثقة. يجب عندها على المجتمع الدولي والمجلس مساعدة الأطراف السورية على تسليمها. فالسوريون بحاجة إلى أن يلمسوا تحسينات في الحالة على أرض الواقع، وبحاجة إلى أن يروا فوائد في المفاوضات التي بدأت في جنيف.

لكن الحالة على أرض الواقع تروي قصة مختلفة. فالضربات الجوية العشوائية مستمرة، بما في ذلك ضد أهداف غير داعش. توجد تقارير متواترة مدعومة بأدلة كافية تفيد بأن غارات القصف الجوي التي يشنها طيران روسيا وطيران النظام السوري أدت إلى وقوع خسائر مدنية واسعة النطاق. فشن الهجمات على المدنيين وعلى المعارضة لن يؤدي إلا إلى تقويض العملية السياسية. كيف يمكن لجماعات المعارضة أن تفسر لمؤيديها مشاركتها في المفاوضات بينما لا تزال تعاني من غارات القصف اليومي، وبينما لا تزال ترى المرافق الطبية لديها تُدمر، وترى أن حصولها على الغذاء والمعونة الإنسانية يتضاءل؟ لا بد من أن تتوقف هذه الأعمال الوحشية.

بالنظر إلى مستوى البربرية، من غير المدهش أن سوريا لا تزال تمثل أسوأ أزمة إنسانية في العالم. فالحالة المروعة في مضايا تذكرنا جميعا بالحاجة الماسة إلى وصول المساعدات الإنسانية من دون أي عائق، وتقديم دعم أكبر لجهود الإغاثة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. إن انعقاد مؤتمر سوريا في لندن المقرر في ٤ شباط/فبراير يمثل الوقت المناسب لإظهار هذا الدعم. وكما قال لنا الأمين العام صباح هذا اليوم، نأمل من هذا المؤتمر أن يسفر عن زيادة كبيرة في التمويل الجديد من جانب طائفة أكبر من الشركاء لتلبية احتياجات جميع الأشخاص المتأثرين في سوريا وفي البلدان المجاورة. وفي هذا المسعى، نرحب بالدعم من المجلس والمجتمع الدولي الأوسع.

واسمحوا لي أن اختتم بملاحظة أخيرة.

ولم يحصل مثل هذا المستوى من النشاط الدبلوماسي بشأن سوريا منذ الجولة الأخيرة من المحادثات التي عقدت بجنيف في عام ٢٠١٤. ومن مصلحتنا جميعا الحفاظ على الزخم والاستفادة من التفاؤل. فهذا هو السبيل الوحيد الذي يُمكننا من كفالة أن يكون عام ٢٠١٦ هو في النهاية، العام الذي سيتم فيه وضع حد لهذه الأزمة الرهيبة التي طال كثيرا انتظاره حلها.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد بلدي، أود، سيدي الرئيس، أن أرحب بكم ترحيبا حارا في المجلس، وأن أشكركم على ترؤس هذه الجلسة. ونحن نقدر حضوركم تقديرا عاليا، وكذلك التمثيل الرفيع المستوى اليوم من جانب السنغال وأوكرانيا وأنغولا. إن مشاركتكم في هذه المناقشة المفتوحة تضفي أهمية على موضوع جرى تهميشه في المجلس منذ فترة طويلة .

ونحن نقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام بان كي – مون، ونقر بالرسالة الواضحة للأمين العام عن الوضع غير المحتمل في فلسطين المحتلة.

وتؤيد ماليزيا أيضا البيانين اللذين سيدلي بهما ممثل كل من إيران والكويت بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، على التوالي.

ولأغراض جلسة اليوم، أود أن أركز بياني على محنة الأطفال الفلسطينيين وعلى مسألة المستوطنات غير القانونية.

منذ بدء الموجة العنف الأخيرة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، شكل الأطفال نحو ربع مجموع الإصابات بين الفلسطينيين. ووفقا لليونيسيف، قتل في الشهر الماضي وحده تسعة أطفال فلسطينيين وجرح أكثر من ٢٠٥ آخرين على أيدي القوات الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وعلى سبيل المقارنة، لم تبلغ اليونيسيف عن أي إصابات أو وفيات بين الأطفال الإسرائيليين خلال الفترة نفسها. وكان واضحا أن النية تتجه إلى إحداث أكبر قدر من الخسائر، حيث استهدفت القوات الإسرائيلية بشكل متعمد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك الأطفال، بالذخيرة الحية أو الطلقات المطاطية. وفي بعض الحالات، حرموا من العلاج الطبي وتركوا يوجهون ميتات مفجعة.

وقد أظهر تسجيل فيديو مرعب، النهج العشوائية وغير المتناسبة التي تتبعها السلطة القائمة بالاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وفي الفيديو، دخلت المركبات العسكرية الإسرائيلية مخيم عايدة للاجئين الفلسطينيين، وهدد أحد الجنود الإسرائيليين مستخدما مكبر صوت:

”ما دمت ترموننا بالحجارة، عودوا إلى دياركم وإلا رميناكم بقنابل الغاز. سنرميكم بقنابل الغاز إلى أن تموتوا. ستموتون جميعا، أطفالا كنتم أم شبابا أم شيبا. ولن ندع أحدا منكم يعيش.“

كما تستمر عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية بحق الأطفال الفلسطينيين. ومنذ شهر أيلول/سبتمبر الماضي،

احتجزت القوات الإسرائيلية أو ألقت القبض على حوالي ٤٠٠ طفل فلسطيني. لقد ألقي القبض على العديد من هؤلاء الأطفال بصورة عنيفة في عتمة الليل، وتعرضوا للضرب وعصبت أعينهم وخلعت عنهم ملابسهم بغرض التفتيش، وتم استجوابهم دون وجود محام، واحتجزوا بمعزل عن والديهم، وزج بهم في الحبس الانفرادي. وحتى المدارس لم تسلم من الهجمات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، عانى أكثر من ٧٠ طفلا فلسطينيا من أطفال المدارس نتيجة استنشاق الغاز المسيل للدموع بعد أن أطلقت القوات الإسرائيلية عبوات الغاز المسيل للدموع واستخدمت رشاشات المياه ذات الرائحة الكريهة في إحدى مدارس مدينة الخليل. كما استمرت الممارسة غير المشروعة المتمثلة في العقاب الجماعي الذي ينفذ بطريقة وحشية إذ هدمت القوات الإسرائيلية منازل الفلسطينيين جاعلة الأسر الفلسطينية، بما في ذلك الأطفال، دون مأوى، وفي عوز.

وفي نفس الوقت، في قطاع غزة، أبلغ برنامج غزة للصحة النفسية المجتمعية عن زيادة كبيرة في عدد الأطفال الذين يعانون من الاكتراب التالي للصدمة، باستثناء أنه في غزة لا يوجد شيء اسمه ”التالي“. لقد أصبح الاكتراب التالي للصدمة، للأسف، واقعا يوميا. وحتى بعد العدوان الإسرائيلي غير المتناسب في تموز/يوليه ٢٠١٤، ما زال الفلسطينيون يرزحون تحت نير الاحتلال والقمع والحصار غير الإنساني على يد إسرائيل. والأطفال في غزة الذين كانوا في يوم من الأيام أفضل الطلبة وسعداء يعانون من الصدمات النفسية، وأصبحوا عدوانيين ومنطوين على أنفسهم، وتأتيهم الكوابيس باستمرار، ويمرون بحالة من الذعر من الضجة المدوية.

وإذ نضع في الاعتبار جميع الممارسات الإسرائيلية غير القانونية ضد الأطفال، في انتهاك للقانون الدولي، يجب علينا أن نسأل أنفسنا ونراجع ضميرنا: ما نوع المستقبل الذي رسمناه للأطفال الفلسطينيين الذين نشأوا لا يعرفون إلا الظلم والقهر والغضب والعنف طوال حياتهم؟ ومن الجلي أن عدم مساءلة إسرائيل، بما في ذلك بشأن مسألة حماية الأطفال، قد شجع الحكومة على ارتكاب مزيد من الانتهاكات مع الإفلات من العقاب. مع استمرار عدم اتخاذنا الإجراءات، فإننا نجازف بانفجار قنبلة موقوتة مع عواقب وخيمة على المنطقة والعالم.

ومثّل العام الماضي ضياع فرصة أخرى أما المجلس لإحراز تقدم في القضية الفلسطينية. وعلى الرغم من المبادرات الواعدة من جانب بعض أعضاء المجلس، رجعنا في نهاية المطاف إلى المربع الأول، وتبددت أحلام وآمال الذين عانوا طويلا جدا وتأكد أن مآسيهم جرى تجاهلها مرة أخرى. وقيل لنا أن ننتظر، وبينما امتثلنا وانتظرنا، قامت إسرائيل، التي لديها رغبة لا تُشبع في الاستحواذ على الأراضي، بالاستيلاء على مزيد من أراضي الفلسطينيين، مستهزئة بالحل القائم على وجود دولتين. وفي الأسبوع الماضي تحديدا، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أرضا مساحتها ٣٧٠ فدانا من الضفة الغربية المحتلة بوصفها أرضي دولة، مصادرة، بصورة عملية، مزيد من الأراضي الفلسطينية، وسرقة مستقبل الفلسطينيين.

وفي هذا الشهر وحده، واصلت السلطات الإسرائيلية هدم الهياكل السكنية العائدة للفلسطينيين البدو في القدس الشرقية المحتلة، مما يجعل عدد المشردين أكثر من ٤٠ فلسطينيا، نصفهم من الأطفال. وكان التشريد القسري في إطار الخطة الإسرائيلية لبناء المستوطنات غير القانونية في الممر هاء – ١ للآلاف من المستوطنين الإسرائيليين. وما من شك في أن هذه الأعمال غير قانونية وتتعارض مع القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. علاوة على ذلك، تشكل المستوطنات غير القانونية العامل الوحيد الأكثر ضررا الذي يهدد الحل القائم على وجود دولتين.

ويجب على المجلس أن يتوقف عن غض الطرف عن هذه الانتهاكات،وأن يبدأ بمساءلة إسرائيل، استنادا إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي. لم يعد بوسعنا قبول الأعذار بأن أي إجراء ضد إسرائيل، حتى وإن كان للتمسك بالقانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان، هو معاداة للسامية أو يعرض للخطر إمكانية إجراء محادثات السلام. وبدلا من ذلك، يجب أن نسمي هذه الأعذار باسمها – وهي ذرائع سخيفة لإدامة الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي لفلسطين.

وفي المدى القصير، وفي انتظار إيجاد تسوية نهائية وشاملة للقضية الفلسطينية، نحن بحاجة إلى النظر بجدية في خيار الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، بمن فيهم الأطفال. ويمكن أن تشكل هذه الحماية، التي لها العديد من السوابق في الأمم المتحدة، تدبيرا من تدابير بناء الثقة، من شأنه أن يقطع شوطا طويلا نحو إنهاء الإفلات من العقاب وكفالة الاستقرار والأمن في فلسطين المحتلة والمنطقة. كما ينبغي للمجتمع الدولي استخدام جميع قنواته القانونية والدبلوماسية والاقتصادية لتصعيد الضغط على الحكومة الإسرائيلية وجعل استمرار إسرائيل في سياستها الاستيطانية غير القانونية أمرا مكلفا جدا.

وعلى المدى الطويل، وما زلنا نتطلع إلى الحل القائم على وجود دولتين – دولتا إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. ومع ذلك، فإن إمكانية التعايش السلمي تتضاءل كل يوم، ولا سيما بسبب سياسة إسرائيل الاستيطانية وعدم اتخاذنا أي إجراءات. وإذا واصلنا عدم اتخاذنا لأي إجراءات، فسوف ندعم مخططات الذين يسعون إلى تقويض احتمالات تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، وسيغدو الحل القائم على وجود دولتين في نهاية المطاف وهما.

وستكون العواقب وخيمة، ليس على المنطقة وحدها بل على البشرية جمعاء. ويجب ألا نقف موقف المتفرج بلا حول ولا قوة فيما يحدث ذلك.

السيد راميريز كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نشكركم، سيدي، على توليكم شخصيا رئاسة هذه المناقشة الهامة للغاية لمجلس الأمن. ونرحب بوجودكم، سيدي الرئيس، ونشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

ويعلن وفد بلدي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وسيركز بيان بلدي على قضية فلسطين، لأننا نرى من أن من الأهمية البالغة بمكان تسوية تلك المسألة من أجل ضمان تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وإذ يتناول مجلس الأمن مرة أخرى القضية الفلسطينية، فإننا نحيط علما بأعمال العدوان المستمرة التي ترتكبها الدولة القائمة بالاحتلال بحق سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة وندين هذه الأعمال. وللأسف، يبدو أن كل شيء يشير إلى أن دعوات مجلس الأمن إلى إنهاء الاحتلال غير المشروع وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية، فضلا عن عودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات، لن تترجم إلى إجراءات ملموسة لعكس مسار هذه الحالة المعقدة. فالافتقار إلى الإرادة السياسية في مجلس الأمن لتسوية القضية الفلسطينية أمر واضح.

وتتجاهل الدولة القائمة بالاحتلال علنا ودونما خوف من العواقب نداءات المجتمع الدولي المستمرة من أجل إنهاء أعمالها غير القانونية. فهي تستغل تقاعس مجلس الأمن وإحجامه عن تولي مسؤوليته عن تحديد إسرائيل باعتبارها دولة ارتكبت جرائم الحرب واحتلت أراضي دولة فلسطين، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

وإزاء تلك الخلفية، فإن معاناة الشعب الفلسطيني آخذة في الازدياد. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قتل ما يزيد

عن ١٦٠ فلسطينيا، من بينهم ٢٩ طفلا و ٧ نساء، على يد قوات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين المقيمين بصورة غير قانونية في الأرض الفلسطينية. وإجمالا في عام ٢٠١٥، أصيب أكثر من ٠٠٠ ١٥ فلسطيني بجروح في حوادث واعتداءات مختلفة ارتكبتها إسرائيل.

وفي الوقت نفسه، لا يزال يزداد عدد الرجال والنساء من الفلسطينيين الذين يهانون ويعتدى عليهم ويضطهدون ويعتقلون على نحو مجحف بموجب الاحتجاز الإداري. إنهم يتعرضون للهجوم من الشرطة والقوات العسكرية الإسرائيلية، التي يشكل موقفها القمعي مظهرا من مظاهر الاحتلال العسكري المطول وسياسة استعمار الأرض. ونشاطر مطالبة إسرائيل بالإفراج الفوري عن الأطفال الفلسطينيين المسجونين.

وتدين فنزويلا أعمال العنف أيا كان مصدرها وبجميع مظاهرها. وبالمثل، ندين الهجمات التي تشن على المدنيين الإسرائيليين، الذين كانوا ضحايا لعمليات الطعن وغيرها من أشكال العنف. ومنذ عام ٢٠١٥، بلغ إجمالي ذلك العدد ١٨ شخصا تقريبا، وفقا للمعلومات المقدمة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ولا يزال العالم يشعر بالصدمة من الآثار المدمرة لعملية الدرع الواقي العسكرية، وهي عمل من أعمال العدان ضد السكان المدنيين أودى بحياة أكثر من ٥٥٠ طفلا وخلف آلاف الأطفال الآخرين معاقين ولا يزالون في المستشفى. وشهد العديد من الأشخاص ضياع مستقبلهم، فضلا عن تبديد أي أمل قريب بالتمكن من استئناف حياتهم من أجل بناء غد واعد. وحتى اليوم، لا تزال المنظمات الإنسانية تبلغ عن حالات لإصابة الأطفال في غزة بصدمة نفسية شديدة، بالرغم من الرعاية التي يتلقونها في مراكز العلاج. ويرفض بلدي بقوة الحصار المفروض على غزة، الذي منذ عام ٢٠٠٧ أبقى السكان في نوع من الغيتو الذي يؤثر على حياة الملايين من الفلسطينيين، في انتهاك واضح للقانون الدولي. ونطالب بوضع حد لتلك السياسة غير القانونية بحق السكان المدنيين في غزة.

ولا يبدو أن ثمة ما يردع الأعمال الاستعمارية المنهجية للدولة القائمة بالاحتلال، مع بنائها للمستوطنات غير القانونية وتدمير الممتلكات الفلسطينية. وتشكل المصادرة غير القانونية للأراضي والغزو العقابي وهدم المنازل وطرد الفلسطينيين من أراضيهم جزءا من قائمة المظالم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، ولا سيما الأشخاص المشردين واللاجئين. وذلك هو واقع الحال فيما يتعلق بضم إسرائيل مؤخرا ٣٧٠ فدانا من الأرض الواقعة بالقرب من أريحا في الضفة الغربية، التي أعلن أنها مملوكة للدولة – وهو إجراء أدانه الأمين العام و لم يتصرف المجلس بشأنه.

وفي مواجهة تلك الحالة، تشارك جمهورية فنزويلا البوليفارية العديدين في جميع أرجاء العالم الذين يطالبون مجلس الأمن بالاضطلاع بدور استباقي في هذه المسألة، تمشيا مع المسؤوليات التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. ومن شأن ذلك الدور أن يمكن من معالجة القضية الفلسطينية بعزم وبإحساس بالعدالة. ولذلك فهي مسألة تتعلق بوقف إسرائيل بصورة نهائية أعمالها العدوانية، ووضع حد للاحتلال والجلوس للتفاوض بحسن نية مع الفلسطينيين للتوصل إلى حل سياسي شامل للجميع ونهائي لإنهاء النزاع في إطار الحل القائم على وجود دولتين، بما في ذلك قبول حق الفلسطينيين في العيش في إطار حدود معترف بها دوليا، وفقا للميثاق وقرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبالمثل، تشكل المساواة بين الطرفين شرطا مسبقا بالغ الأهمية لأية مفاوضات منصفة. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري أن تدرج دولة فلسطين بوصفها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. ومن شأن اتخاذ أي قرار في ذلك الصدد أن يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق السلام الثابت والدائم في المنطقة.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تعالج في أقرب وقت ممكن الدعوات المتكررة للسلطة الوطنية الفلسطينية من أجل وضع سكان الأراضي المحتلة تحت الحماية الدولية وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة والقرار ٩٠٤ (١٩٩٤)، وبالتالي ضمان سلامة الرجال والنساء الفلسطينيين في مواجهة العدوان المستمر والمنهجي للدولة القائمة بالاحتلال.

فلنعمل بدون ازدواجية المعايير للحكم الصارم على سياسة إسرائيل المتمثلة في الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، فضلا عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي، بالطريقة نفسها التي يكون بها المجلس مستعدا بسرعة لإدانة البلدان الأخرى ومعاقبتها. ولنكن متسقين في دعواتنا المستمرة الصادرة من المجلس من أجل للمساءلة. وترسم الأعمال غير القانونية التي ترتكبها الدولة القائمة بالاحتلال بحق الشعب الفلسطيني صورة لجرائم الحرب يجب أن تعرض على العدالة الجنائية الدولية من أجل تحديد المسؤولية عنها.

ويؤدي الجمود في المفاوضات إلى تقويض آفاق السلام ويثير الإحباط واليأس في نفوس السكان الفلسطينيين، الأمر الذي يمكن أن تستغله الجماعات المتطرفة لتأجيج الكراهية وتعزيز جداول الأعمال الإرهابية. ومع كل فشل في محادثات السلام، يتآكل صبر الفلسطينيين من الرجال والنساء – بعد أن عانوا لأكثر من ٥٠ عاما من احتلال غير قانوني ووحشي حرمهم من حقوقهم الإنسانية وحقهم في تقرير المصير – بالإضافة إلى تبديد آمال الفلسطينيين في المجتمع الدولي والمنظمات المتعددة الأطراف من أجل معالجة قضيتهم العادلة.

وينبغي ألا نخيب ظن تلك الثقة. ويجب ألا تنتظر الشعب الفلسطيني ليثور بغضب في انتفاضة جديدة. ويجب ألا ننتظر وقوع شبابه في شراك التطرف العنيف الذي تبتلى به المنطقة. ولن يتحقق السلام أو الاستقرار في الشرق الأوسط حتى يتم التوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية. وعلى إسرائيل أن تحترم القانون الدولي وأن توقف أعمال العنف وأن تضع حدا لاحتلالها لفلسطين. وعلينا أن نتصرف الآن. ويجب على المجلس أن يضطلع بمسؤوليته، ويجب أن يبدي بعض أعضاء المجلس المزيد من الإرادة السياسية من أجل تسوية هذه القضية. وينبغي أن نسهم بفعالية في جعل وجود دولة فلسطين واقعا – دولة حرة وذات سيادة في منطقة تنعم بالسلام.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أؤكد مجددا على رسالة فرنسا فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط وهي: يجب ألا نستسلم ولا يمكن أن نستسلم.

وببساطة، إن الوضع لا يُحتمل، كما يتضح من استمرار أعمال العنف في إسرائيل والقدس والأراضي الفلسطينية. ومنذ بداية اندلاع أعمال العنف، قتل على الأقل ١٥٣ فلسطينيا، معظمهم من مرتكبي الهجمات، و ٢٥ اسرائيليا. ولا يمكن لهذه الحالة المتفاقمة للغاية أن تستمر، ونكرر إدانتنا لجميع الهجمات.

ومن مسؤوليتنا اتخاذ الإجراءات اللازمة. وتظل فرنسا مقتنعة بأن عدم وجود آفاق سياسية يمثل السبب الجذري للأحداث الأخيرة، حيث أنه يخدم العنف والتطرف والتعصب. ويؤجج تعزيز التدابير الأمنية التي تنفذها إسرائيل واستمرار عمليات الهدم العقابية والأنشطة الاستيطانية، غير القانونية بموجب القانون الدولي، التوترات والاستياء المتبادل. وفي هذا الصدد، يشكل الإعلان مؤخرا عن بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية والقدس أمرا مقلقا للغاية، ويثير شكوكا جدية حول التزام إسرائيل بالتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين.

إن نطاق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يتجاوز الأراضي الممتدة من البحر الأبيض المتوسط إلى وادي الأردن. ولا تزال القضية الفلسطينية تُذكي التوترات الإقليمية. ولا أحد في هذه القاعة يريد أن يختطف تنظيم داعش القضية الفلسطينية ويشوهها ويستخدمها لمصالحه الخاصة، كحجة مقنعة للتجنيد.

وليس من المستحيل أن يجد تنظيم داعش، في نهاية المطاف، مُستقرا له في غزة والضفة الغربية. ويجب علينا أن نفعل كل ما هو ممكن لضمان عدم حدوث ذلك.

والحاجة إلى تعبئة طموحة وجماعية من جانب المجتمع الدولي تزداد إلحاحا بشكل متزايد مع مرور الأيام. وما يُغري البعض لتأجيل هذه المسألة وإدارة الصراع وانتظار الظروف المواتية قبل الحديث بجدية عن السلام، هو في رأينا، أمر غير ذي جدوى لأن إحالة الصراع إلى مرتبة ثانوية في أولوياتنا والتعامل معه كأنه نزاع مجمد يمكن أن يؤدي إلى اندلاع موجة جديدة من الصراع. ولهذا السبب، فإن الالتزام الجماعي لأعضاء المجلس والاتحاد الأوروبي ودول المنطقة أمر ضروري. ويستدعي ذلك إيجاد أفق سياسي محدد وذي مصداقية من أجل تحقيق هدف مشترك، يتمثل في إيجاد حل قائم على وجود دولتين، والذي يجب علينا حمايته.

ومن أجل اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه، تظل فرنسا مقتنعة بالحاجة لتغيير النهج ليتخذ طابع الدعم الجماعي والمتجدد والمعزز. ويجب أن يستمر العمل الذي جرى الاضطلاع به خلال الاجتماع الموسع للمجموعة الرباعية، بمشاركة البلدان العربية والشركاء الدوليين أثناء انعقاد الجمعية العامة، فهذا عنصر رئيسي. ويقع على عاتق مجلس الأمن أيضا دور يتعين عليه القيام به ومسؤولية يجب أن يضطلع بها، ويجب أن يلتزم التزاما كاملا بإيجاد حل مقبول لكلا الطرفين. وستواصل فرنسا تعبئة جهودها بشكل كامل بشأن هذه المسألة، لأنها مقتنعة تماما بأن استقرار تلك المنطقة التي مزقتها وأرهقتها الصراعات يتطلب إيجاد تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية – الإسرائيلية.

وهناك أيضا حاجة ملحة فيما يتعلق بسورية: فثمة ضرورة ملحة لكسر دائرة العنف والشروع في عملية انتقال سياسي. إننا نقدم دعمنا الكامل للعملية التي بدأت في فيينا وأقرها مجلس الأمن في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ومن المهم بدء المفاوضات بين السوريين، والتي تشكل مفتاح إحلال السلام. ونحن نفهم أن السيد ستافان دي ميستورا يقوم بكل ما هو ممكن لكي تبدأ تلك المفاوضات في ٢٩ كانون الثاني/يناير. ومن أجل ضمان نجاح هذه المفاوضات، هناك ثلاثة عناصر ضرورية.

أولا، يجب أن يحصل تحسن سريع وكبير في الحالة الإنسانية. ولا يمكن أن تجري عملية سياسية ذات مصداقية بون تحسن ميداني فوري في حالة السوريين. وقد كشفت الجلسة المفتوحة (انظر S/PV.7360) التي عقدها مجلس الأمن في مطلع العام الماضي الممارسة المستمرة والشنيعة المتمثلة في استخدام الحصار كسلاح من أسلحة الحرب. وإنني أكرر دعوتي رسميا إلى الرفع الفوري والفعال لجميع أشكال الحصار، وكذلك إلى إتاحة وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين بشكل دائم، ومن دون أي قيود، ووقف الهجمات على المدنيين. ويتعين على النظام السوري ومؤيديه احترام القانون الدولي الإنساني. وهذا أمر غير قابل للمساومة، بل هو التزام مطلق.

ثانيا، يجب احترام تعيين المعارضة لممثليها. ويجمع فريق المعارضة الذي ظهر خلال مؤتمر الرياض لأول مرة بين طائفة واسعة من القادة السياسيين والعسكريين غير الجهاديين الملتزمين بتحقيق هدف مشترك يتمثل في سورية موحدة وحرة وديمقراطية، تحترم حقوق جميع المواطنين. وفريق المعارضة ذاك هو المسؤول عن التحاور مع النظام خلال المفاوضات. ولكن عملية التفاوض يمكن أن تؤدي أيضا إلى إجراء مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني.

ثالثا، من الضروري أن تركز المناقشات على عملية الانتقال السياسي، وفقا للشروط المتفق عليها في بيان جنيف (S/2012/522، المرفق). ولا تتعلق المسألة بمجرد إنشاء حكومة وحدة وطنية زائفة، بل تتعلق بالاتفاق على إنشاء هيئة

حكومية انتقالية تتمتع بسلطات تنفيذية كاملة لكي تتيح آفاقا للمصالحة في سورية. ولن ينهي معاناة ونزوح المدنيين ويحد من التهديد الارهابي الذي نواجهه سوى التوصل إلى حل سياسي. وأؤكد للمجلس التزام فرنسا القوي في هذا الصدد.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير الخارجية نين نوفوا على حضوره هنا، وأثني على أوروغواي على عقدها هذه الجلسة على المستوى الوزاري اليوم. كما أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، التي استمعنا لها بعناية.

أصبحت نيوزيلندا عضوا منتخبا في المجلس منذ عام واحد فقط. وخلال ذلك الوقت، حظيت الصراعات في الشرق الأوسط بالكثير من اهتمام المجلس، لكن للأسف، مع القليل جدا من التأثير العملي. فعمليات القتال والقتل مستمرة في سورية، ويموت الناس من الجوع ونتيجة القنابل والرصاص. ويستمر الصراع في اليمن بما له من عواقب مروعة بالنسبة للشعب اليمني، على الرغم من الحقيقة البديهية المتمثلة في أنه ليس بوسع أي من الطرفين تحقيق النصر بالوسائل العسكرية. ويظل السلام في ليبيا بعيد المنال.

ولا يزال الجمود يعتري عملية السلام الاسرائيلية – الفلسطينية، بينما يلجأ الأشخاص الساخطون من الجانبين إلى العنف، مما ينذر بتجدد القتال بشكل خطير، ويتبادل الطرفان الاتهامات، وهو ما يعبر عن فشلهما الجلي في إظهار القيادة وفي المشاركة. وهذا الوضع القاتم هو مسؤولية منطقة الشرق الأوسط نفسها وأولئك الذين يتدخلون في المنطقة ومسؤولية المجلس.

إن إبرام الاتفاق النووي الايراني يعطي الأمل. فهو يشير إلى ما يمكن تحقيقه عندما تلتزم الدول بالدبلوماسية وتكون عازمة على إيجاد حل. وتأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران قد أوفت بتعهداتها، وما نتج عن ذلك من رفع للجزاءات هي خطوات مشجعة للغاية. وندعو إيران إلى مواصلة السير على طريق الانخراط مع المجتمع الدولي وتجنب الأفعال التي تدعو إلى الشك في التزامها بالاتفاق. ولا ترغب إيران ومجموعة الخمسة زائدا واحدا وحدهما في أن ينجح الاتفاق، بل إن ثمة مصلحة لجميع الدول الأعضاء في تنفيذه بحسن نية.

ولا نزال نأمل أن يجري اتباع هذا المثال في سورية. وقد مثل إنشاء الفريق الدولي لدعم سورية، واتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) إشارات واعدة بعد ما يناهز خمس سنوات من الحرب. ولكننا بحاجة إلى أن تتخذ الأطراف المعنية، في سورية وفي المنطقة وخارجها، القرارات السياسية الصعبة اللازمة للتوصل إلى حل سياسي. ويجب أن يتم التفاوض على طاولة المفاوضات، وليس قبل بدئها، وليس على أرض المعركة.

إننا نرحب بالأخبار الواردة من الممثل الخاص دي ميستورا بشأن توجيه دعوات اليوم للمشاركة في المحادثات وأنه من المقرر أن تبدأ المحادثات نفسها يوم الجمعة. وبينما شعرنا بالقلق جراء تأخير بدئها، فإننا ندعم تصميم السيد دي ميستورا على ضمان بدء المحادثات استنادا إلى أفضل أساس ممكن وشامل للجميع بشكل سليم. ونحث جميع الأطراف على إظهار الإرادة السياسية اللازمة لإيجاد حل للصراع وإنقاذ ما تبقى من سورية.

يحتاج الشعب السوري إلى القيادة، والإغاثة من القتال والتجويع، وإلى سبب يدفعه للاعتقاد بوجود وسيلة للخروج من الكابوس الحالي.

وفي خضم النزاعات المستمرة والمدمرة في الشرق الأوسط، لم يقم المجلس إلا بالنذر اليسير لمعالجة الحالة في إسرائيل والأراضي المحتلة. ولمدة سبع سنوات، بقينا صامتين إلى حد كبير – والأسوأ من ذلك، أننا ما زلنا غير فاعلين – بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي السنة التي كانت نيوزيلندا فيها عضواً في مجلس الأمن، ازداد النشاط الاستيطاني كما ازداد العنف الذي يؤثر على مئات الإسرائيليين

والفلسطينيين. وما يبعث على الذهول أن العنف على مستوى الشارع قد أصبح الآن الأمر المعتاد الجديد.

ولم يُظهر أي من الطرفين الاستعداد اللازم لتقديم تنازلات ضرورية من أجل السلام. وكلاهما زاد من شعاراته الرنانة غير المفيدة ومن لوم بعضهما بعضاً. وإن خطوات مثل عزم إسرائيل على إعلان ٣٨٥ فدانا من الأراضي في الضفة الغربية بوصفها ”أراضي الدولة“ غير مفيد إطلاقاً ويعوق آفاق السلام.

إن الحل القائم على وجود دولتين هو النموذج الوحيد الموثوق به لدينا لإنهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ولكن إمكانية تطبيقه تتلاشى. وبالنظر إلى مستويات العنف وعدم الثقة والتشبث بالمواقف، يبدو أن استئناف المفاوضات أمرٌ غير محتمل في المستقبل القريب. ولا يبدو أي من الطرفين مستعداً أو قادراً على إظهار الرؤية السياسية اللازمة للتوصل إلى سلام. ويجري ملء الفراغ بالأصوات المتطرفة التي ستجد جمهوراً أكثر تقبلاً لها كلما طال أمد المأزق.

يجب أن ينهض الإسرائيليون والفلسطينيون وقادة العالم ذوو النفوذ ويعكسوا هذا الاتجاه. وليس الطرفان متباعدين إلى الحد الذي تنعدم فيه أي رؤية لدور حاسم للمجلس. ولهذا السبب ما فتئت نيوزيلندا ثابتة في دعوتها إلى أن يؤدي المجلس دوره. ويجب أن يضطلع بدور في تأكيد الأهمية الأساسية للحل القائم على وجود دولتين وفي تهيئة الظروف اللازمة من أجل استئناف المحادثات. نعلم أن البعض لا يوافقوننا الرأي. إذ يرى البعض أن مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة منحازان بدرجة لا تمكنهما من الاضطلاع بدور. وبالنسبة لبلدان أخرى، ينظر إلى أي بادرة على الانخراط على أنها مكافأة على التعنت.

فدعونا نغيّر هذا التصور باتخاذ إجراءات معقولة ومجدية لتشجيع الطرفين على العودة إلى المحادثات. للأسف، لم يكن هناك اتفاق في عام ٢٠١٤ بشأن مشروع القرار الذي قدّمه الأردن (S/2014/916) (انظر S/PV.7354). وفي عام ٢٠١٥، قدّمت كل من فرنسا ونيوزيلندا مقترحات بشأن اتخاذ المجلس لإجراءات (انظر S/PV.7540). وقوبلت تلك المقترحات باستجابات متباينة من أعضاء المجلس ومن الطرفين نفسيهما. استزاد البعض واستنقص البعض ولم يرد آخرون شيئاً على الإطلاق.

سيتطلب الاتفاق حلاً وسطاً لا محالة. ومن الجائز أن يتعيّن على المجلس أن يبدأ بخطوة واحدة بعد سبع سنوات من الجمود. وقد اقترحنا ما قد تبدو عليه هذه الخطوة. وما زلنا على استعداد للمضي قدماً بمشروعنا للقرار المقترح. ولكننا على استعداد أيضاً لدعم أي مبادرة معقولة أخرى لتوليد الزخم اللازم من أجل محادثات السلام، ولقد استمعنا باهتمام في ذلك الصدد إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر. إن عدم اتخاذ المجلس لأي إجراء ليس خياراً. ونأمل أن يُذكر عام ٢٠١٦ على أنه العام الذي وجدنا فيه، بصفتنا المجلس، الإرادة والتصميم السياسيين اللازمين للتأكيد على الحل القائم على وجود دولتين وشق الطريق نحو التوصل إلى استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): شهدنا في السنوات الأخيرة زيادة في احتمال نشوب النزاعات في المساحات الشاسعة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – من ليبيا إلى العراق. وعلى هذه الخلفية، حدثت زيادة لم يسبق لها مثيل في التهديدات الإرهابية. ولكن يجب ألا نقلل في هذا السياق من شأن الطبيعة القابلة للانفجار للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي ما فتئ قائماً لفترة طويلة جداً. والرأي السائد بأن هذا النزاع أمر اعتاد المرء عليه بمرور الزمن وأنه سيحل نفسه هو زيف لا يمكن الدفاع عنه. ويجب بذل الجهود للخروج بحل للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي من حالة الركود

الحالية التي يمرّ بها. وإلا سيستمر التدهور في هذه الحالة. إن التصاعد الأخير في أعمال العنف في الأراضي الفلسطينية وفي إسرائيل هو أحدث دليل على هذا الاتجاه.

ويعني إحراز تقدم نحو التسوية السياسية أنه يجب توقف النشاط الاستيطاني. ونشعر بالقلق إزاء خطط السلطات الإسرائيلية بمصادرة ١٥٠ هكتاراً أخرى من الأراضي جنوب أريحا. وتقوّض سياسة الأمر الواقع التي تنفّذها السلطات الإسرائيلية، بالمعنى الحرفي تماما، الحل القائم على وجود دولتين. ونحن مقتنعون بأن الهدف الاستراتيجي الرئيسي ينبغي أن يكون إحياء المسار التفاوضي. وحالياً، لا بد من اتخاذ تدابير موضوعية معاً، استناداً إلى الاتفاقات الإسرائيلية والفلسطينية التي تعزز المؤسسات السياسية والاقتصادية الفلسطينية، مع الأخذ في الاعتبار، بطبيعة الحال، الشواغل المشروعة لإسرائيل في مجال الأمن.

وفي الحالة الراهنة الصعبة، تسعى المجموعة الرباعية، التي تتكلم بالنيابة عن المجتمع الدولي، إلى إيجاد حل ومخرج من المأزق الخطير الحالي. ونتيجة للاجتماعات الوزارية للمجموعة الرباعية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ على هامش الجمعية العامة في دورتها السبعين في مدينة نيويورك، وكذلك الاجتماعات المماثلة التي عقدت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي في فيينا، اعتمدت بيانات تركز على الحاجة إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن تسوية النزاع في الشرق الأوسط. ونعتقد أن الزيارة التي قام بها منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى إسرائيل وفلسطين كانت مفيدة. وعُقدت اجتماعات مع كبار المفاوضين من الطرفين، وكذلك مع قيادة وزارتي الخارجية والوكالات الأمنية.

ونعتقد أن على مجلس الأمن أن يؤدي دوراً هاماً في الجهود الرامية إلى تسوية النزاع في الشرق الأوسط. لذا ومن أجل تفادي أزمة حادة أخرى فيما يتعلق بقطاع غزة، هنالك مهمتان تحتاجان إلى معالجة: توسيع نطاق سيطرة السلطات الفلسطينية المركيزة إلى قطاع غزة وكفالة الاستقرار في جميع أنحاء هذا الإقليم. وينبغي السعي لإيجاد حلول لتلك المهام على وجه الحصر في إطار ضمان الوحدة بين الفلسطينيين المرتكزة على منظمة التحرير الفلسطينية. وإننا نعمل بشكل مستمر بشأن هذه المسألة مع الأطراف الإقليمية.

ونتوقع أن تبدأ المفاوضات بين الأطراف السورية في المستقبل القريب جداً. إن إطلاق عملية فيينا، التي أقرها مجلس الأمن في قراره ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وظهور عدد من العوامل المؤدية إلى التوصل إلى تسوية سياسية في سورية قد هيأت فرصة فريدة لإحراز تقدّم في تسوية ذلك الصراع. ويجب علينا اغتنام هذه الفرصة السانحة. وما يثير دهشتنا أن بعض أعضاء مجلس الأمن ما زالوا حتى اليوم يواصلون تعكير الأجواء بتقديم تفسيراتهم الأحادية الجانب للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وهذا عمل غير مسؤول، ينبغي التخلّي عن هذه العادات.

ومن أجل مساعدة الحكومة السورية، يواصل الاتحاد الروسي تقديم المساعدة العسكرية إلى الحكومة في قتالها ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وغيره من الجماعات الإرهابية. وللمرة الأولى، خسرت قوات تنظيم داعش موطئ قدمها. وتساعد روسيا أيضاً في المجال الإنساني بتوفير المساعدة الإنسانية، بما في ذلك في دير الزور، حيث يحاصر مقاتلو تنظيم داعش أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ مدني. لقد استمعنا إلى أفكار مختلفة بشأن أنشطة روسيا في سورية. ونحن نرفضها بشدة. ومن الغريب بشكل خاص نشرها من قبل بلدان تشكل جزءاً من التحالف الغربي، الذي يتصرف، على عكس قوات روسيا الجوية والفضائية، بطريقة غير شفافة مطلقاً وليست غاية في الفعالية على الإطلاق. غير أن زملاءنا الإنكليز والأمريكيين يرفضون دوماً إعطاء معلومات عن العديد من الضحايا المدنيين لضربات التحالف الجوية في سورية والعراق وليبيا وأفغانستان.

وهناك حاجة ملحة لاستعادة الوحدة الوطنية في ليبيا، حيث أن هناك أدلة متزايدة على وجود وحدات إرهابية. ويحاول تنظيم داعش إنشاء ممرات بين البلدان المنكوبة بالنزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المطل على ساحل البحر الأبيض المتوسط. ونحث الأطراف الليبية على الاستجابة بروح المسؤولية إلى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتناول مسألة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وعلى توحيد الصف في مكافحة الإرهاب.

ولا يمكننا أن ندعو الحالة في اليمن أي شيء سوى أنها مأساوية. ولا تزال الاشتباكات العنيفة في البلد مستمرة. ويجري قتل المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية. وندعو جميع أطراف النزاع إلى وقف الأعمال القتالية فوراً وتسوية جميع المشاكل القائمة من خلال المفاوضات. ونؤيد الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام بشأن اليمن، السيد أحمد إسماعيل، لوضع هذه الحالة على المسار السياسي وبدء حوار بين اليمنيين من أجل تسوية مستدامة. ومن جانبنا، سنقدم الدعم اللازم لتلك الجهود.

ولا يمكن إيجاد الرد الفعال على التحديات الصعبة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلا بشكل جماعي. وهناك مقترح معروف جيداً من الاتحاد الروسي للتعاون على نطاق واسع لدحر الإرهاب وكفالة تسويات سياسية للأزمات الحالية، وهو لا يزال مطروحاً.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): إن الصين تقدّر مبادرة أوروغواي إلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة على المستوى الوزاري بشأن مسألة الشرق الأوسط، وترحب ب بوزير الخارجية نين نوبوا، لرئاسة هذه الجلسة. وأشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الاعلامية، وأثني على مشاركته النشطة في تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط. واستمعت الصين بعناية إلى البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن فلسطين وممثل إسرائيل.

في الوقت الحاضر، لا يزال الشرق الأوسط يعاني من الصراع والحرب. فتاريخ الشرق الأوسط أثبت مرارا وتكرارا أنه لا يمكن أن يكون هناك منتصر في هذا الصراع، وأن تحقيق السلام هو الاتجاه التاريخي الذي لا يقاوَم في نهاية المطاف. ولقد قام الرئيس الصيني زي جينبينغ مؤخرا بزيارة منطقة الشرق الأوسط، حيث أكد مجددا سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط، ودعا إلى تركيز الجهود على تحقيق السلام والتنمية. وشدد على ضرورة حل الخلافات عن طريق الحوار، وعلى أن تختار شعوب المنطقة مسار التنمية الذي يراعي الظروف الخاصة بها. وهو تقدّم بحل صيني يقوم على اتباع نهج شامل يعالج أعراض الصراع وأسبابه الجذرية على حد سواء. والحل الذي تقدّم به يحظى بتقدير واسع من بلدان المنطقة. والصين مستعدة لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي، بغية تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في منطقة الشرق الأوسط.

إن قضية فلسطين تكمن في صميم كل ما يؤثر على تحقيق السلام في الشرق الأوسط. ومحادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل ما زالت حاليا أمام طريق مسدود تماما. فالصراع يشتد ضراوة، والوضع الأمني آخذ في التدهور. وعلى المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة عن حماية الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. والتوصل إلى حل شامل وعادل لقضية فلسطين سيخدم مصالح جميع الأطراف المعنية. وتأمل الصين من المجتمع الدولي أن يعالج هذه المسألة عن طريق تناول الأولويات التالية.

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحث فلسطين وإسرائيل على اتخاذ إجراءات فورية لوقف إطلاق النار ووضع حد للعنف وتخفيف حدة التوترات. وينبغي لإسرائيل صاحبة اليد الطولى أن تأخذ زمام المبادرة في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب للشواغل الأمنية المشروعة لبلدان المنطقة.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير أقوى، وأن يعيد تنشيط عملية السلام السياسية بغية إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات في أسرع وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، من الضروري التمسك بالعدالة، وتصحيح أوجه الظلم التاريخية بأسرع ما يكون.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز توافق الآراء، وينشئ آلية جديدة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. وينبغي له أن يدعم الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي في هذا الصدد. وينبغي للأمم المتحدة أن تحث الدول الأعضاء على التنفيذ الفعال لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بقضية فلسطين وإسرائيل. وينبغي لمجلس الأمن أن يستجيب بنشاط للمطالب المشروعة التي تتقدم بها فلسطين والدول العربية، وأن ينظر بجدية في مسألة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

رابعا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل توطيد العملية الاقتصادية وإعادة الإعمار، وتعزيز مساعداته الاقتصادية لفلسطين وتعاونه معها، وتخفيف حدة الوضع الإنساني بغية جلب الأمل للشعب الفلسطيني.

إن الصين تؤيد بقوة تحقيق السلام بين فلسطين وإسرائيل. ولقد كرر الرئيس زي جينبينغ في خطابه الأخير في مقر جامعة الدول العربية دعم الصين الثابت لاستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. وتؤيد الصين إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لها، وهي تتفهم مطالبها المشروعة بالانضمام كدولة إلى المجتمع الدولي. وبغية تحسين معيشة الشعب الفلسطيني، قررت الصين تقديم مساعدة مجانية تبلغ ٥٠ مليون ين. والصين على استعداد للقيام بدورها، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، في المضي قدما لتحقيق عملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي ما يتعلق بمسألة سوريا، تثني الصين على جهود الوساطة التي يقوم بها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، وتدعم الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في التوسط لتحقيق حل سياسي بشأن مسألة سوريا. وثمة فرصة هامة الآن للبحث عن حل سياسي، وتأمل الصين أن يجري عقد الجولة الجديدة من محادثات السلام في جنيف قريبا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في سبيل تشجيع طرفي المفاوضات على مراعاة مستقبل بلدهما وخيره، والمضي قدما بناء على المصالح الأساسية للشعب السوري، وإظهار الإخلاص، والبحث عن أرضية مشتركة، وحل خلافاتها بغية التأكد من بقاء عملية السلام على المسار الصحيح، وتحقيق نتائج إيجابية. ونأمل أن يتحد المجتمع الدولي في العمل من أجل الحفاظ على الزخم الإيجابي الحالي نحو إيجاد حل سياسي.

إن التعاون في مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي يتطلب من المجتمع الدولي تعزيز توافق الآراء في هذا الميدان. وتدعو الصين التحالفات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب إلى تعزيز الاتصالات والتعاون بينها. فمكافحة الإرهاب لا يمكنها أن تخضع للكيل بمكيالين، وينبغي عدم ربط الإرهاب بعرق أو دين أو حضارة معينة. ونحن نؤيد جهود المجتمع الدولي لمواصلة تعزيز التنسيق وفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية الأخرى المعترف بها في القانون الدولي، وبغية تحقيق التآزر في جهود مكافحة الإرهاب ضمن إطار الأمم المتحدة.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإسبانية): نرحب بكم ترحيبا حارا، سيدي، في مجلس الأمن. ونحن سعداء جدا لأن نعمل في المجلس إلى جانب أوروغواي.

تكلم بالإنكليزية

توفيرا للوقت، سوف أعمد إلى ذكر نقاطي البارزة، وتوزيع النص الكامل على المجلس. واسمحوا لي أن أبدأ بالنظر في وضع الشرق الأوسط عموما.

قبل عام واحد، دان المجلس بشدة الجريمة البشعة المتمثلة في قتل مواطنَين يابانيَين في سوريا على أيدي إرهابيين. وبعد مرور عام، لا يزال الإرهاب وأعمال العنف يستغلان الفراغات السياسية والصعوبات الاقتصادية في المنطقة، مع تحمّل المدنيين العبء الأكبر من التكلفة. والهجمات الإرهابية الأخرى في أفريقيا، وآسيا، وأستراليا، وأوروبا، وأمريكا الشمالية هي بمثابة تذكير مرير بالتداعيات البعيدة الأثر لعدم الاستقرار المتزايد في الشرق الأوسط. فمن سوريا إلى اليمن، يتطلب العديد من الأزمات في الشرق الأوسط حلولا سياسية على وجه السرعة. لذلك، نرحب باستئناف محادثات السلام في اليمن، ونتطلع إلى بدء الحوار بين الأطراف السورية في ٢٩ كانون الثاني/يناير.

بيد أننا نلاحظ مع القلق تصاعد التوترات الإقليمية. فالتصريحات الاستفزازية ورسم الخطوط المعيبة لا يساهمان في التوصل إلى حلول سياسية. ويجب الحفاظ على الحوار في جميع الأوقات؛ هذا هو جوهر الدبلوماسية والقوة التي تتمتع بها. ويجب أن يواصل مجلس الأمن الحث على إجراء الحوار، واتخاذ تدابير لتخفيف حدة التوترات في تلك المنطقة المضطربة.

إن صعود الأيديولوجية المتطرفة والانتقال الجماعي للاجئين يحدثان في ظل آفاق اقتصادية منقوصة، وتعرّض المدنيين للهجمات العشوائية، واقتلاع الأسر من أماكنها. ودعونا لا ننسى هذه العوامل الكامنة التي تغذي عدم الاستقرار في سوريا وبلدان أخرى في المنطقة. وفي إطار مفهوم الأمن البشري، تسعى اليابان لمساعدة الأفراد على تمكينهم، وتعزيز المجتمعات المحلية من جميع النواحي. وتعمد اليابان حاليا إلى صرف مبلغ ٢,٥ بلايون دولار كمساعدة غير عسكرية للمنطقة، بدءا من المساعدة على إعادة إعمار غزة وتوفير فرص التعليم للأطفال السوريين، وصولا إلى توفير التدريب المهني في مخيمات اللاجئين. علاوة على ذلك، وافق البرلمان الياباني في الأسبوع الماضي على تقديم مبلغ إضافي قدره ٣٥٠ مليون دولار كمساعدة غير عسكرية لسوريا والبلدان المجاورة لها.

وطال انتظار استئناف الحوار السياسي وتحسين الأوضاع على أرض الواقع في فلسطين أكثر من أي مكان آخر. فلا توجد خطوات إيجابية على أرض الواقع. وفي ذلك الصدد، نكرر دعوتنا إلى تجميد الأنشطة الاستيطانية، التي تمثل انتهاكات للقانون الدولي وتقوض بشدة إمكانية تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين. وفي حين نرحب بتزايد الجهود المبذولة من جانب إسرائيل للتصدي للعنف الذي يمارسه المستوطنون، ندعو إسرائيل إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات العقاب الجماعي، بما في ذلك هدم المنازل. كما ندعو الفلسطينيين إلى الحفاظ على التعاون الأمني مع إسرائيل، وهو أمر حيوي للاستقرار ولتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية.

ويجب على الأطراف ذاتها التوصل إلى اتفاق. ولكن يجب أن ندرك أن المجلس لم يقدم دعما ملموسا يذكر. ويجب ألا تمنعنا حالة الجمود الحالية من المضي قدما حيث يمكن إحراز تقدم. وتعتقد اليابان اعتقادا راسخا بأن اقتصادا فلسطينيا مستداما أمر لا غنى عنه لتحقيق الحل القائم على وجود الدولتين. ومن هذا المنطلق، وافق البرلمان الياباني مؤخرا على ٧٨ مليون دولار إضافية من المساعدات، إضافة إلى ١,٦ بلايين دولار سبق وأن تم دفعها في مجال التنمية في فلسطين. ومن الأمثلة الرائعة على ذلك مدينة أريحا الصناعية الزراعية، التي أدت الاستثمارات الأولى فيها إلى بداية العمليات الخريف الماضي. هناك مدينة صناعية معاصرة الآن على ما كان سابقا صحراء قادرة على تهيئة ٧٠٠ وظيفة للفلسطينيين. وهي نتاج التعاون بين اليابان وإسرائيل والأردن وفلسطين، وتشهد على

المكاسب المرجوة من خلال التعاون السلمي. ويحدونا الأمل في أن يجذب نجاح المشروع المزيد من الاستثمارات.

وينبغي لجهود المساعدة أن يكون لها هدف محدد. والتأجيل ليس خياراً. واليابان على الاستعداد للاضطلاع بدور بناء، سواء داخل المجلس أو خارجه، في العمل لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين، الذي طال انتظاره.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): إنه لمن دواعي السرور ترأسكم جلسة مجلس الأمن ثانية بعد جلسة أمس، سيدي الرئيس، وجلسة اليوم لا تقل أهمية عن جلسة الأمس.

لقد مر على عضوية إسبانيا في مجلس الأمن الآن عام، واجهت خلاله المنطقة للأسف بعض النزاعات الخطيرة للغاية. وفي بعض تلك النزاعات، مثل الحرب الأهلية في سورية، تمكن المجلس من إحراز بعض التقدم نحو إيجاد حل، في هذه الحالة من خلال اتخاذه القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي نزاعات أخرى، وتحديدا الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، لم يحرز أي تقدم. ولم يقتصر الأمر على عدم إحراز أي تقدم فحسب؛ فما نراه هو في الواقع فقدان تدريجي للثقة في جدوى الحل القائم على وجود الدولتين، والذي يعتبره المجتمع الدولي الحل الوحيد لكفالة السلام الدائم والمستدام.

أود أن أشدد على أن أعمال العنف والإرهاب، أينما تحدث وأيا كانت الظروف، تستحق الإدانة بأكبر قدر ممكن من الحزم. ويجب على الأطراف الامتناع عن القيام بأي نوع من التحريض على العنف، وإن كان لا بد من الاستجابة، فيجب أن تكون متناسبة. وعلى أي حال، فالتدابير الأمنية وحدها لا تكفي لوضع حد للعنف. إننا بحاجة إلى إيجاد رؤية السياسية وإطار تفاوضي يمكن أن يمنح الأمل مرة أخرى للشعب الفلسطيني بينما يكفل الأمن الإسرائيلي. وتلك مسؤولية المجتمع الدولي، وإسبانيا تعتقد أن مجلس الأمن يمكن أن يضطلع بدور مركزي في ذلك الصدد ويجب عليه ذلك، كما قال الكثير من المتكلمين الآخرين أيضا.

فالمجتمع الدولي بصورة عامة، والمجلس بصفة خاصة، أمامهما مختلف الإمكانيات لاتخاذ الإجراءات، وخاصة إجراءين، الأول إعلان من جانب المجلس. لقد انقضت سبع سنوات منذ اتخذ المجلس قرارا بشأن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وهو ما يعد فترة طويلة للغاية. وبطبيعة الحال، لا يتعلق الأمر بمجرد اتخاذ قرار في حد ذاته. بل على العكس من ذلك، يجب على المجلس التفكير مليا في هذه المسألة وإيجاد سبيل لاتخاذ نص يقدم قيمة مضافة. ثانيا، ترى إسبانيا أنه من المفيد استكشاف إمكانية عقد مؤتمر دولي يعيد روح مؤتمر مدريد للسلام لعام ١٩٩١، الذي يمكننا أن نسعى من خلاله إلى إحياء عملية السلام بناء على ما نعتقد أنهما عنصران رئيسان، ومبادرة السلام العربية ونهج إقليمي لوضع إطار أمني جديد في منطقة الشرق الأوسط.

ويتطلب اليوم إحراز تقدم نحو تنفيذ الحل القائم على وجود الدولتين أن نحافظ على إمكانية تنفيذه. إن بناء المستوطنات، ولا سيما المستوطنات التي تؤثر على الوضع النهائي للقدس، – في الأراضي المحتلة، وهو ما يعد أمرا غير قانوني بموجب القانون الدولي، يشكل أحد التهديدات الرئيسية التي تهدد إمكانية تنفيذ ذلك الحل. ووقف هدم المنازل والتشريد القسري للشعب ومصادرة الأراضي واعتماد تدابير تحويلية في المنطقة جيم علامات لا لبس فيها على التزام إسرائيل بالحل القائم على وجود الدولتين. إضافة إلى ذلك، الشقاق في المخيم الفلسطيني وضعف مؤسساته أيضا من التهديدات الهيكلية لإمكانية إقامة دولة فلسطينية. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي على المضي قدما في عملية المصالحة فيما بين مختلف الفصائل الفلسطينية وتعزيز إجراء انتخابات ديمقراطية يمكن أن يشارك فيها كافة الفلسطينيين. وتبرز عملية

إعادة إعمار قطاع غزة التي لم تنتهي واستمرار خطر التصعيد الخطير للعنف مدى أهمية استئناف السلطة الفلسطينية لمهامها الرئاسية في قطاع غزة وكفالة أن تكون جزءا من الدولة الفلسطينية المقبلة. ولا بد من وضع حد لشن الهجمات على إسرائيل من قطاع غزة.

سأتطرق بإيجاز الآن للحالة في سورية. نتحمل الآن عبء الاستفادة من الفرصة لوضع حد للصراع هناك، والمضي قدما بشكل متزامن على ثلاثة مسارات متوازية بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). أولاً، فيما يتعلق بالحوار فيما بين الأطراف السورية، ندعو الحكومة والمعارضة إلى إبداء التزامها الكامل بجولة المحادثات التي ستبدأ في جنيف يوم الجمعة، الأمر الذي من شأنه تمهيد الطريق لعملية الانتقال السياسي. ثانيا، فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، الإفراج عن السجناء وإنهاء الغارات الجوية هي الآن أكثر ضرورة من أي وقت مضى إذا كان للمفاوضات أن تكتسي مصداقية. ثالثا، يجب ألا نغفل الهدف المتمثل في تحقيق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني تقوم الأمم المتحدة برصده. نقترب من الذكرى السنوية الخامسة للحرب في سوريا وينبغي لنا أن نتمكن من تهيئة آفاق الأمل لشعبها. واستنادا إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ترى إسبانيا أن الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور محوري في هذه العملية، ونثق بشكل كامل في المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا السيد ستافان دي ميستورا، الوسيط الذي يجب أن يحدد الجدول الزمني والمعايير اللازمة لكل مرحلة من مراحل المفاوضات بدعم من المجلس.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، قد قيل كل كل ما ينبغي قوله بالفعل. لذلك سأقتصر في كلمتي على دعوة جميع الأطراف إلى كفالة الوصول دون انقطاع ودون قيد أو شرط إلى المناطق المحاصرة من سورية. وغدا، بناء على طلب من نيوزيلندا ومصر وإسبانيا، سيقدم برنامج الأغذية العالمي ومنسق الشؤون الإنسانية الإقليمي للأزمة السورية التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للمجلس إحاطات إعلامية خلال جلسة ستكون بلا شك جلسة بالغة الأهمية. والأولوية بالنسبة لنا الآن هي منع تكرار الحالات في مضايا وكفريا في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ جميع المعنيين أننا سنواصل المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء لأنه لدينا عددا كبيرا للغاية من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية هولندا.

السيد كويندرز (هولندا): تتولى مملكة هولندا حاليا رئاسة الاتحاد الأوروبي. سأدلي اليوم، بعدد من التعليقات بصفتي الوطنية. وسيُدلى ببيان نيابة عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

أشعر بقلق بالغ إزاء الأزمات المختلفة في الشرق الأوسط. ويبدو في بعض الأحيان أنه تم تجاهل مسؤوليتنا المشتركة كاملة عن الحماية والتزاماتنا بحماية المدنيين. يتعرض القانون الدولي الإنساني للتهديد كل يوم في بلدان مثل سوريا واليمن. فقد قُتل مئات الألاف من الناس، واضطُر ملايين الناس إلى الفرار من ديارهم. هناك مجموعات كاملة من السكان تخشى مما قد يخبئه لها المستقبل. يتحمل مجلس الأمن مسؤولية هائلة عن المساعدة في إنهاء أعمال العنف. ونحن مدينون بذلك للشعوب. لا يمكن للسلام أن ينتظر. فقد طال انتظاره أكثر من اللازم.

توشك الحرب الأهلية في سوريا على الولوج في السنة السادسة. فالأرقام مذهلة. ونجد أن نصف السكان قد شردوا، وتوفي أكثر من واحد في كل مائة سوري، والأغلبية الساحقة منهم قتلتهم حكومتهم. والكثير من الناس الذين شردوا داخليا يفرون إلى البلدان المجاورة. تقع علينا جميعا مسؤولية ضمان تمكين أبناء الشعب في سوريا من العيش حياة خالية من

العنف، وخالية من الفقر وخالية من الخوف في منازلهم وقراهم وريفهم. تحث هولندا جميع الأطراف المعنية على مضاعفة الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي يتضمن عنصرين وهما: عملية سياسية ذات جدول زمني موجهة نحو مرحلة انتقالية ومكافحة داعش. العنصران لازمان، ويمكن أن يعزز أحدهما الآخر.

يتعين علينا التغلب على الإرهاب، وتعزيز الحرية وإعطاء الأولوية للاحتياجات الإنسانية لجميع السوريين. يجب أن يقترن أحدهما بالآخر، وهذه الكيفية التي تنظر بها الحكومة الهولندية إلى الحالة. لهذا السبب يتعين علينا أن نتصرف بذكاء ضد داعش التي تتبنى أيديولوجية كريهة وتقوم بأفعال بغيضة ضد الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال – مسلمون ومسيحيون وأزيديون. يتكون التحالف الدولي ضد داعش من أكثر من ٦٠ بلدا. ونحرز تقدما في ميدان المعركة، لا سيما في العراق، ونعمل على إضعاف مواردها المالية وسردها الشرير. غير أن الوقاية أيضا عنصر رئيسي في جميع أنحاء العالم. يجب أن نبذل المزيد من الجهود لإيجاد حلول للنزاعات الجارية في المنطقة بمعالجة الأسباب الجذرية والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تترعرع عليها داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية.

من حسن الحظ، أنه اتخذت أيضا خطوات ذات مغزى في الأشهر الأخيرة فيما يتعلق بالعملية السياسية. لقد شهدنا إنشاء الفريق الدولي لدعم سوريا. وشهدنا أيضا المعارضة تنضم بدرجة كبيرة إلى الصفوف في الرياض. إن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يوفر إطارا لمرحلة انتقالية في سوريا، وهو شرط مسبق لازم لإحلال السلام، وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير سوف تبدأ المحادثات التي ينبغي أن تؤدي في نهاية المطاف إلى إحلال السلام المستدام. وأعتقد أن علينا جميعا أن نبذل قصارى جهدنا لإقناع الطرفين بالانخراط بشكل كامل وقاطع في تلك المحادثات، وعلينا أن نقف على أهبة الاستعداد للمساعدة حيثما استطعنا ذلك. وفي ضوء ذلك، تدعم هولندا على وجه التحديد مجموعة النساء السوريات اللواتي سوف يقمن بدور استشاري في المحادثات. من المهم لنا جميعا أن نستخدم أموالنا في نصابها الصحيح عند تنفيذ قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد العملية السياسية بالتدريب وبناء القدرات لدى جماعات المعارضة المشاركة في المحادثات وبدعم الدبلوماسية.

نعرب عن احترامنا العميق لمبعوث الأمم المتحدة الخاص دي مستورا والشركاء الآخرين الذين يعملون بكد من أجل تحقيق هذه الغاية. وأنا شخصيا عملت ممثلا خاصا، وكثيراً ما أُتيحت لي الفرصة لاطلاع المجلس على حالات أخرى، بما في ذلك الحالة في مالي من بين حالات أخرى. بوسعي أن أقول المجلس أنه ليس من المهم فقط للمبعوث الخاص الحصول على التشجيع، بل من المهم له أيضا نيل الدعم من الجميع. ما برحنا نقدم الدعم الكبير لفريق دي مستورا. ونشيد أيضا بالوزير كيري ووزير الخارجية لافروف، حيث أثبتت جهودهما أنه يمكن التغلب على الخلافات الكبيرة ويمكن أن يتعاون أعضاء مجلس الأمن بفعالية نحو نفس الهدف. لا تزال الدبلوماسية فاعلة.

بما أن السلام لا يمكنه الانتظار فإنه يتعين فعل المزيد. علينا نحن أيضا مضاعفة جهودنا الإنسانية، وزيادة المساعدة التي نقدمها والشعور بالحاجة الملحة لمساعدة الشعب داخل سوريا والذين يفرون منها، والتأكد من أنهم سيكونون في مأمن من العنف والحرمان، وهم يعانون منهما، وأن يكون لهم وطن كي يعودوا إليه حيث يمكنهم العيش في سلم وأمن. إن بلدانا – ممثلة هنا اليوم – من قبيل لبنان، والأردن، وتركيا والعراق تستضيف الأغلبية من اللاجئين، وهذه البلدان تستحق من المساعدة أكثر مما يقدم إليها بكثير. وفي هذا الصدد، نرحب بالمؤتمر الذي سوف تستضيفه المملكة المتحدة وألمانيا،

والنرويج، والكويت والولايات المتحدة، والمزمع عقده في لندن في ٤ شباط/فبراير، حيث ستتعهد فيه هولندا بتقديم المساعدات الإنسانية والدعم الهيكلي للسوريين في سوريا وفي الخارج.

ينبغي أن تكون الأولوية رقم واحد للمجلس إيجاد حل دائم لسوريا. ليس هذا بالأمر السهل، ولكن السلام لا يمكن أن ينتظر. أدعو المجلس إلى ينحي جانبا خلافاته وأن يعمل على تمهيد الطريق أما التوصل إلى حل يلبي الحاجة إلى العدالة والمساءلة، لأنه لا يمكن إحلال السلام من دون العدالة.

نحن بحاجة أيضا إلى إحلال السلام بين إسرائيل وجيرانها. فهذه مسألة عزيزة على قلبي منذ الوقت الذي عملت فيه في قطاع غزة لمدة ثلاثة أشهر في عام ١٩٩٩. لقد كان وقتا اتسم بالتفاؤل الحذر. أنه الوقت جري فيه احتفال تاريخي بميناء غزة. لم يسفر ذلك وغيره من المبادرات الأخرى عن شيء، ونحن جميعا نعرف لماذا. لا يمكن أن يستمر الحال على هذا المنوال. لقد مر حتى الآن ٢٣ عاماً منذ توقيع اتفاقات أوسلو، وعلى الرغم من جهود التفاوض الجديرة بالثناء للتوصل إلى اتفاق سلام دائم، لا يزال السلام بعيد المنال. فقد تردت الأحوال على أرض الواقع. وبعد عقود من المفاوضات، يبدو أن التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع نهائي أصبح بعيداً أكثر من أي وقت مضى. كثيرون فقدوا كل أمل. ويوضح التصعيد الأخير للعنف مدى خطورة الحالة. لا يمكن للسلام أن ينتظر الإسرائيليين والفلسطينيين.

لا يسعنا أن ندع بصرنا يحيد بعيداً بينما تستمر الحالة في التدهور على أرض الواقع. فُقدت أرواح الأبرياء من الجانبين. وإنني أحض الجانبين على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس. يجب أن تكون جميع الردود متناسبة وممتثلة للقانون الدولي. لا يمكن تبرير العنف ضد المدنيين الأبرياء. اسمحوا لي أن أكرر مشاركتنا الثابتة لصالح حل الدولتين، مع إقامة دولة فلسطين مستقلة وديمقراطية وقادرة على البقاء وتعيشان جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن، وباعتراف متبادل، استناداً إلى حدود عام ١٩٦٧. من المهم الحفاظ على إمكانية حل الدولتين. ولكي يحدث ذلك، أعتقد أن هناك حاجة إلى اتباع نهج جديد وتحويلي مع ثلاث مجموعات من الإجراءات.

أولاً، يجب أن نهيئ مناخا أكثر مؤاتاة للمفاوضات. يمكن أن يتم ذلك بوقف العنف وبناء الثقة، بما في ذلك الاستمرار في التعاون الأمني، وتعزيز الاقتصاد الفلسطيني وتحسين الظروف في قطاع غزة. يجب على الطرفين الامتناع عن اتخاذ الخطوات والخطب التحريضية التي تقوض الثقة، وتؤدي إلى مزيد من التصعيد. وفي ذلك الصدد، من المهم أن توقف إسرائيل جميع أشكال التوسع الاستيطاني. كما ذكر الاتحاد الأوروبي مرارا وتكرارا فإن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتمثل تهديدا خطيرا لحل الدولتين. أنني أشجب الإذن المخطط له من جانب الحكومة الإسرائيلية لمصادرة ٣٧٠ فدانا في الضفة الغربية، جنوب أريحا.

ثانيا، بينما نشيد بالتقدم المحرز في بناء الدولة الفلسطينية، أعتقد أنه ينبغي تعزيزها. إن السلطة الفلسطينية تؤدي دوراً حيويا في الحفاظ على إمكانية حل الدولتين. ولكن يجب أن تكون مقتدرة، ومساءلة واستجابية، ويجب عليها التصدي للدعاية المتطرفة. إن الحكم الصالح، وتقديم الخدمات بفعالية وإقامة حكومة تعددية وشمولية، مع ترك هامش للآراء المعارضة، كله سيعزز شرعية القيادة الفلسطينية. ويا حبذا لو تمكنت السلطة الفلسطينية من العودة إلى غزة.

أما العنصر الثالث فيتوقف على التطورات في المنطقة. هناك حاجة إلى شكل جديد للمفاوضات، يقترن بقيام الشركاء العرب والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة بأدوار كبيرة، استناداً إلى مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢. وأؤيد تماما الجهود الرامية إلى استحداث دينامية جديدة، ونرحب بالعمل الذي تقوم به مصر، والمغرب، والأردن، وجامعة الدول

العربية في إطار اللجنة الرباعية العربية. أني أحبذ التوصل إلى توافق في مجلس الأمن كأساس لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي التي يمكن أن تدمج فيها معايير لاتفاق سلام. وفي ذلك الصدد، فإن هولندا مستعدة لتقديم المساعدة حيثما كان بوسعها ذلك. فهي قريبة من الطرفين.

يتعين علينا أن نجد حلا توفيقيا، ونحن نعمل على ذلك بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي. وتماشيا مع الاستنتاجات التي توصل إليها مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن سوريا، سنعمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تحديد النهج المتعدد الأطراف لعملية السلام. ونحن أيضا نؤيد تماما عرض الاتحاد الأوروبي، الذي أعيد تأكيده، لكلا الطرفين بتقديم مجموعة من الدعم السياسي والاقتصادي والأمني الأوروبي، وشراكة متميزة مع الاتحاد الأوروبي توفر فوائد كبيرة للطرفين، في حالة التوصل إلى اتفاق سلام نهائي.

وفي الماضي، أظهر المجلس أن بإمكانه، بل ومن شأنه التوحد ضد الأخطار التي تهدد تحقيق السلام والاستقرار الدوليين. وفي مواجهة تهديدات اليوم، يمكن للمجلس أن يثبت للعالم أنه لا يتردد عن تحمل مسؤوليته الجماعية، بل إنه سيعمل جنبا إلى جنب من أجل المضي قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط وحل الصراع في سوريا بشكل نهائي. ونحن، أي دول العالم، والشعوب التي نمثلها بحاجة إلى قيادة المجلس، لأنه لا يسعنا أن نفوت تحقيق السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة زيادة (لبنان) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة.

تكلمت بالإنكليزية

واسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة وفود أوروغواي ومصر واليابان والسنغال وأوكرانيا على بداية فترة ولايتهم كأعضاء منتخبين في مجلس الأمن. كما أود أن أشيد بقيادتكم، سيدي، أثناء رئاستكم للمجلس، فضلا عن الوفود الخمسة المنتهية ولايتها – الأردن تشاد وشيلي وليتوانيا ونيجيريا – على العمل الممتاز التي قامت به. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

وفي نهاية العام ٢٠١٥، وبينما كان العالم يحتفل بالمنجزات التي جاءت تتويجا لبعض جهود الإرادة السياسية الدولية، من سينداي إلى نيويورك، ومن أديس أبابا إلى باريس، استمر الشرق الأوسط في معاناته من عام آخر كئيب ومروع يخيم عليه شبح الاحتلال الإسرائيلي والإرهاب والنزاعات والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي الواقع، فإن غياب الإرادة السياسية الجماعية يحول أرض الإيمان والأمل إلى أرض الكراهية والأسى.

اختتم عام ٢٠١٥ في بلدي بـ ١ ١٦٨ انتهاكا إسرائيليا للسيادة اللبنانية عن طريق البر والبحر والجو. وهذه حقائق. ولن تغيرها أي اتهامات لا أساس لها أو أي محاولات لإلقاء اللوم على الأطراف اللبنانية. والحقائق الثابتة تبقى حقائق ثابتة. وتثبت عملية حساب بسيطة أن إسرائيل ترتكب ما متوسطه ٣,٢ انتهاكات ضد بلدي في اليوم. وقد أحيلت جميع هذه الانتهاكات إلى المجلس وجرى تعميمها بوصفها وثائق رسمية للأمم المتحدة. وهي تبين عدم الاكتراث المنهجي من جانب إسرائيل لإرادتنا الجماعية للنهوض بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وقد أسفر التصعيد على طول الخط الأزرق في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، عن قتل إسرائيل لجندي إسباني، وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قامت إسرائيل بقصف ستة قرى لبنانية لمدة ساعة. وهذه مجرد أمثلة قليلة على الإجراءات الأحادية الجانب التي تمارسها إسرائيل، الأمر الذي يقوض عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوات المسلحة اللبنانية

ويهدد أمنهما، ويضر بالجهود الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. ومن المنذر بالخطر أن إسرائيل لا ترفض فحسب التقيد بالتزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بل أنها أيضا تواصل اتخاذ إجراءات انفرادية واستفزازية في ازدراء وقح للآلية الثلاثية التي أنشأتها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وعلى الرغم من الحالة السياسية المعقدة في بلدي، فقد أكدت حكومة بلدي مرارا وتكرارا على دعمه الثابت لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في مجمله. كما أعرب من جديد على تصميمه على مواصلة مكافحة الإرهاب ومعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية الناجمة عن استمرار تدفق اللاجئين من سورية. وذكرنا بوضوح أنه ينبغي للهجرة بدافع اليأس التي يقوم بها اللاجئون السوريون أن نستحضر كلنا قيمنا المشتركة للإنسانية والإرادة التي ستضعنا على الطريق المفضي إل عملية سياسية حقيقية من أجل إنهاء هذا الصراع الذي طال أمده. وفي هذا الصدد، ينوه لبنان باتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ويتطلع إلى مؤتمر المانحين القادم بشأن سورية المزمع عقده بلندن القادم في الشهر المقبل. وينبغي لهذا الاجتماع أن يكون فرصة لتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى تقاسم المسؤوليات فيما يتعلق باللاجئين، والتخفيف من حدة معاناتهم والعبء الواقع على كاهل المجتمعات المضيفة لهم.

وما الذي يمكن قوله بشأن الحالة في الأراضي المحتلة من دولة فلسطين في عام ٢٠١٥؟ إن حكم الإرهاب الإسرائيلي مستمر بلا هوادة. وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أكبر عدد من الخسائر البشرية في تشرين الأول/أكتوبر، حيث بلغت ٥١ قتيلا و٧٠٢٧ جريحا في صفوف الفلسطينيين. وما برحت السلطات الإسرائيلية تحتجز أكثر من ٠٠٠ ٨ طفل منذ عام ٢٠٠٠، وتحاكم أكثر من ٧٠٠ طفل في السنة. وهذا يعني أن جيلين على الأقل من الشباب الفلسطينيين لا يعرفون أي شيء آخر غير الاحتجاز الإداري والقوة الإسرائيلية. وهم يستحقون خيارات أفضل. ما هو عدد أجيال الفلسطينيين التي يجب أن تعاني من الممارسات الإسرائيلية غير القانونية – الأمر الذي يسفر في حالات كثيرة عن إعدامات خارج نطاق القضاء – قبل أن يتحرك مجلس الأمن؟ وإلى متى سيظل هذا الجهاز صامتا في حين تستمر التي تطلق على نفسها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط في هدم منازل الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم – وآخرها كانت أرضا مساحتها ٣٧٠ فدانا في الضفة الغربية – وتكثيف الأنشطة الاستيطانية، وتدابير العزل التي تفصل بين الناس في القدس الشرقية، ومنعهم من ممارسة الحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف؟ وكل ذلك جزء من محاولة واضحة ولا يمكن إنكارها لجعل الحل القائم على وجود دولتين هدفا مستحيل المنال.

ويتطلب الكشف عن هذه المأساة في دولة فلسطين المحتلة اتخاذ إجراءات فورية من جانب المجتمع الدولي لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. وينبغي لهذه المأساة أن تثير الإرادة السياسية في إطار المجلس من أجل إنشاء إطار جديد وشامل وموثوق للمفاوضات، التي ينبغي أن تتم ضمن إطار زمني محدد واستنادا إلى البارومترات المعروفة جيدا التي حددتها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة القرارات مجلس الأمن، وقراراي الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) و ١٩٤ (د-٣)، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية.

فلنجعل عام ٢٠١٦ سنة الإنجازات وتحقيق الآمال والتطلعات. ولنبين لشعوب الشرق الأوسط، بأنهم غير منسيين أو بمفردهم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن وزير الخارجية مورو فيبرا، أشكر الوزير رودولف نين نوبوا، ممثل أوروغواي على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

تكلم بالإنكليزية

كما أشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية، وأود أن أنوه ببياني الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن دولة فلسطين.

وفي أوائل هذا الشهر، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة (انظر S/PV.7606) بشأن حماية المدنيين - وهي مسألة تكتسي أهمية، ويجب أن تبقى كذلك، بالنسبة لهذا الجهاز ومناقشاته بشأن الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

وروعنا جميعا من الاعتداءات والهجمات المتعمدة على المدنيين والمنشآت المدنية في غزة وسوريا واليمن وفي أماكن أخرى. فذلك الاستخفاف بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أمر غير مقبول ويستحق أشد إدانتنا. ومن واجبنا رعاية السكان المعرضين للخطر في مناطق النزاع وحمايتهم، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ولكن من المهم بالقدر نفسه، رعاية من اضطروا للفرار من بلدانهم الأصلية للنجاة من الحرب والاضطهاد. ولا يمكننا أن ندير لهم ظهورنا ونسمح للعنصرية وكراهية الأجانب بفرض خيارات السياسات العامة والخطاب السياسي. وكما بين مفوض الأمم المتحدة السامي السابق لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريس، فإنه لا يزال يشكل مصدر قلق كبيرا كون اللاجئين يجابهون الأعمال العدائية في الأماكن التي ظنوا أنها ستكون آمنة، والأسوأ من ذلك أيضا، أنهم جعلوا كباش فداء لعدد من المشاكل القائمة، من الإجرام إلى الصعوبات الاقتصادية. وتضطلع الأمم المتحدة بمسؤولية بارزة عن تعزيز التسامح ومواجهة انتشار كراهية الأجانب والمنطلقات الطائفية. ولا تتعرض للخطر مصداقية البلدان المتأثرة وحدها، بل مصداقية المجتمع الدولي برمته.

وكان عام ٢٠١٥ عاما عصيبا على وجه الخصوص بالنسبة للشرق الأوسط. فقد شهدت النزاعات في سوريا وليبيا واليمن تدهورا كبيرا، مع آثار خطيرة على المنطقة وخارجها. وفي حين أحرز بعض التقدم في العراق، فإن الحالة الأمنية والتهديد الذي يمثله تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية لا يزال مصدرا للقلق البالغ.

وبالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين، كان عام ٢٠١٥ سنة أخرى متسمة بتزايد الخوف، وزيادة أعمال العنف والخسائر بين المدنيين. ولعدم وجود أي أفق سياسي ذي مصداقية، لا يزال احتلال فلسطين بدون تغيير، في حين استمرت التوترات والأعمال غير القانونية، مثل توسيع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية. وبكل بساطة، لا بد من وضع حد للاحتلال.

وبالرغم من هذه الظروف غير مقبولة، لم يرق مجلس الأمن مرة أخرى إلى مستوى الوفاء بمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولا يزال طلب الحماية الدولية الذي قدمه الرئيس محمود عباس بدون إجابة، وجرى تهميش مشروع القرار الذي هدف إلى استئناف المفاوضات. ونكرر دعوتنا مجلس الأمن إلى التصرف بسرعة ووضع معايير للتوصل فورا إلى حل قائم على وجود دولتين. ولا تزال البرازيل مقتنعة بأن الآفاق الفعالة لتحقيق السلام تتطلب إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ولديها مقومات البقاء من الناحية الاقتصادية ومتصلة الأراضي، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا على أساس خطوط عام ١٩٦٧. ورحبت البرازيل برفع العلم الفلسطيني في الأمم المتحدة أثناء افتتاح الدورة السبعين للجمعية العامة باعتباره تذكرة ضرورية بأن الحل القائم على وجود دولتين تأخر لفترة طويلة.

ونرحب باتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بشأن سوريا بالإجماع. وبعد سنوات من النزاع الوحشي الذي أودى بحياة أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ شخص، وسبب الخراب في المنطقة، ينبغي ألا يدخر أي جهد في سبيل المضي قدما بإجراء عملية

سياسية بقيادة سورية على أساس الاحترام التام لحقوق الإنسان واستقلال سوريا وسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وتناشد البرازيل الأطراف التنفيذ الكامل لخريطة الطريق التي حددها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك الانخراط في مفاوضات رسمية، بحسن نية، وإقرار وقف لإطلاق النار على نطاق البلد. ونؤكد مجددا على دعمنا الثابت للأعمال التي يضطلع بها المبعوث الخاص ستيفان دي ميستورا، فضلا عن دعمنا للجنة التحقيق الدولية المستقلة التي يتولى رئاستها السيد باولو سيرجيو بينهيرو.

وبصرف النظر عن التوصل إلى وقف لإطلاق النار، لا بد من وقف جميع الهجمات على السكان المدنيين، بما في ذلك استخدام البراميل المتفجرة. وإمكانية إيصال المساعدة الإنسانية بدون عائق أمر غير قابل للتفاوض. وكما أكد الأمين العام بان كي – مون بشكل صارم، فإن التجويع المتعمد للسكان المدنيين يشكل جريمة حرب. ونشيد بالأعمال التي اضطلعت بها وكالات الأمم المتحدة لمساعدة الملايين من الأشخاص المحتاجين وبسخاء بلدان المنطقة، بما في ذلك لبنان وتركيا والأردن ومصر، التي ظلت تتلقى معظم اللاجئين السوريين. وأسهمت البرازيل في هذه الجهود بإصدار ما يقارب ٩ ٠٠٠ تأشيرة دخول على أساس إنساني للسكان السوريين المتضررين من الأزمة وبتقديم الأغذية والأدوية للاجئين والأشخاص المشردين في المنطقة.

وتعرب الحكومة البرازيلية عن قلقها العميق من الهجمات الإرهابية التي وقعت في مدينة دير الزور السورية. وتدين البرازيل بأقوى العبارات أي عمل من أعمال الإرهاب والتعصب الديني والاستخدام العشوائي لأعمال العنف المرتكبة تحت أي ذريعة بحق السكان المدنيين.

وفي اليمن، أدى تصاعد أعمال القتال إلى زيادة تفاقم الحالة الإنسانية المتردية بالفعل. وألحقت الغارات الجوية الواسعة الانتشار واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، فضلا عن الهجمات على مرافق الرعاية الصحية والمدارس والهياكل الأساسية الضرورية الأخرى، خسائر فادحة بالمدنيين. ونشعر بالأسف العميق لأن المحاولات الرامية إلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار أخفقت مرة أخرى. وبعد سنة واحدة من التدخل العسكري، لم يحرز أي تقدم ملموس في المضي قدما بالعملية السياسية، في حين أُودي بحياة آلاف المدنيين، وهناك ٨٠ في المائة من السكان بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

وتدعو البرازيل جميع أطراف النزاع إلى وقف أعمال القتال فورا والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونؤكد مجددا على دعمنا الثابت لجهود المبعوث الخاص إسماعيل ولد الشيخ أحمد لجمع الأطراف إلى طاولة المفاوضات وإشراكها في السعي لإيجاد حل دبلوماسي بدون مزيد من التأخير.

وأخيرا، لا تزال إعادة الوحدة الوطنية في ليبيا تشكل تحديا، بالرغم من التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي الذي قامت بتيسيره الأمم المتحدة. وتحث البرازيل الأطراف على التنفيذ الكامل للاتفاق والعمل معا من أجل إنشاء حكومة للوفاق الوطني قادرة على مزاولة أعمالها. فهذه فرصة فريدة ينبغي ألا تفوت للمضي قدما نحو تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار في ليبيا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبد الرحمانوف (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر رئاسة أوروغواي للمجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الشرق الأوسط والأمين العام على إحاطته الإعلامية، التي ستدفع الدول الأعضاء إلى العمل بشعور بالإلحاح البالغ والمسؤولية. وإذا لم يتم التصدي بسرعةللحالة

والتطورات الراهنة، فإنها يمكن أن تزعزع استقرار الأمن الإقليمي والعالمي. وفي ذلك الصدد، أود أن ألفت انتباه المجلس إلى النقاط التالية.

أولا، تشكل الحالة المدمرة في سوريا، التي انتشرت إلى خارج المنطقة، مصدر قلق كبيرا لبقية العالم. وستواصل كازاخستان دعم التدابير التي اتخذها الأمين العام وممثله الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والفريق الدولي لدعم سوريا. وندعو الحكومة السورية والمعارضة إلى الإسراع بتحديد المستقبل السياسي للبلد بالحوار والمصالحة والمفاوضات المباشرة، التي نأمل أن تبدأ في وقت لاحق هذا الأسبوع، من أجل تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، فضلا عن التوصيات المقدمة في إطار عملية جنيف. ونعتقد أن من الضروري معالجة الأزمة الإنسانية الخطيرة، بما في ذلك استخدام الجوع بوصفه سلاحا من أسلحة الحرب، في الجمهورية العربية السورية، والهجرة الجماعية لمواطنيها. كما يلزم أن نسهل أعمال البعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

ثانيا، إن التوترات السائدة في الشرق الأوسط تركزت أيضا بالدرجة الأولى على القضية الفلسطينية. وكازاخستان مقتنعة بأن حدة النزاع لن تخف إلا إذا أُقر بحق الشعب الفلسطيني المشروع في تقرير المصير. ولذلك، يؤيد وفد بلدي إنشاء دولة فلسطين المستقلة، التي تتعايش في سلام مع إسرائيل في إطار حدود عام ١٩٦٧. كما نشجع انضمام فلسطين إلى العضوية الكاملة للأمم المتحدة، ونرحب برفع العلم الفلسطيني في مبنى الأمم المتحدة. ونعتبر الحل القائم على وجود دولتين الخيار المجدي الوحيد لتحقيق السلام الدائم وندعو القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى إبداء الالتزام السياسي وحسن النية من أجل التوصل إلى اتفاق تاريخي للسلام.

ثالثا، تدرك كازاخستان التوترات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية. وندعو قيادة هذين البلدين الشقيقين، بالترافق مع الآخرين في المنطقة، إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع المزيد من تصعيد التوترات الطائفية ومن ثم الإسراع باستئناف العلاقات الدبلوماسية.

رابعا، وفيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، ما فتئت كازاخستان تؤيد عملية المفاوضات الدولية بين بلدان مجموعة ٥+١ وإيران، وعقدت جولتان من المحادثات في عام ٢٠١٣، في ألماتي، أسهمتا في تلك المفاوضات. كما تشارك كازاخستان بفعالية في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، في جملة أمور، بإمداد إيران باليورانيوم الطبيعي باعتباره جزءا من الاتفاق الشامل.

خامسا، بالنظر لحالة التطرف العنيف، يود وفد بلدي أن يعرض الاقتراح الذي قدمه رئيس كازاخستان نزاربايف في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (انظر A/70/PV.13).

وهو صاحب فكرة إنشاء شبكة تحالف لمكافحة الإرهاب تقودها الأمم المتحدة، مع وجود آلية موحدة لهزيمة هذه الآفة، وتقديم الجناة وأنصارهم إلى العدالة. ومن شأن هذا الكيان الجمع بين هياكل الأمم المتحدة القائمة وتقويتها.

وتقترح كازاخستان أيضا أن يتم جعل آليات الأمم المتحدة الحالية، بما في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ملزمة قانونا فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونقترح الاعتماد السريع لوثيقة شاملة بشأن الإرهاب الدولي، الأمر الذي شكل تحديا لنا خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية. وندعو جميع الوفود إلى دعم هذا النهج الجرئ والاستشرافي وإلى التنفيذ الفعال لخطط عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. وفي هذا الصدد، اقترح بلدي أيضا عقد مناقشة رفيعة المستوى خلال شهر أيار /مايو برعاية رئيس الجمعية العامة بعنوان ”الأديان ضد الإرهاب“ أو ”الأديان من أجل السلام“، وذلك بهدف إظهار قوة الوحدة الدينية في مواجهة الطابع المدمر للإرهاب والتطرف العنيف.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا ندرك جميعا أن أنشطة الجماعات الإرهابية تقوض أساس النظام العالمي القائم في أماكن تبعد كثيرا عن مناطق التراع في الشرق الأوسط. ويساورنا القلق جراء امتدادها إلى منطقة آسيا الوسطى، التي تمثلها كازاخستان، وخارجها، بما في ذلك، أولا وقبل كل شيء، أفغانستان. وفي هذا السياق، فإننا نعتقد أنه من الضروري الاستفادة من إمكانات الهياكل الإقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا وغيرها، بما في ذلك منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك للحفاظ على الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الشاسعة.

ويتسبب العنف المتزايد باطراد في وقوع عدد متزايد من الضحايا المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال. كما يتسبب في الهجرة القسرية للسكان من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أوروبا على نطاق لم يسبق له مثيل. وتشكل هذه الهجرة الخارجة عن نطاق السيطرة مصدر قلق كبير ليس بالنسبة للاتحاد الأوروبي فحسب ولكن أيضا بالنسبة لنا جميعا وللأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ولذلك، فإننا نؤكد من جديد التزامنا القوي بضمان تحقيق السلام في الشرق الأوسط على أساس الحرية والعدالة للجميع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ونظرا لضيق الوقت، أود أن أدلي ببيان قصير. وسيجري توزيع النسخة الكاملة منه.

إن موقفنا بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط ثابت وواضح. فالهند تدعم التوصل إلى حل تفاوضي، يفضي إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة والموحدة وذات السيادة والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية، والتي تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل، وهو ما أقرته خريطة طريق المجموعة الرباعية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويتجلى التزامنا المستمر تجاه القضية الفلسطينية وجديتنا في ما يخص تقوية العلاقات الثنائية في زياراتنا الرفيعة المستوى المتعاقبة لفلسطين في الماضي القريب. فقد زار رئيس الهند فلسطين في زيارة رسمية هي الأولى على الإطلاق لرئيس هندي خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وزار وزير الخارجية الهندي فلسطين في هذا الشهر، وأجرى مناقشات مع القيادة الفلسطينية، بما في ذلك مع الرئيس عباس.

لقد تبلور نهجنا إزاء فلسطين في سياسة ذات ثلاثة أبعاد أساسية، تتمثل في: أولا، التضامن مع الشعب الفلسطيني؛ وثانيا، دعم القضية الفلسطينية؛ وثالثا، دعم جهود بناء دولة فلسطين وبناء قدراتها. ويظل تعاطف الهند مع القضية الفلسطينية وصداقتنا مع الشعب الفلسطيني أمرا ثابتا. وهذا جزء لا يتجزأ من سياستنا الخارجية.

وكجزء من دعمنا لجهود بناء الدولة الفلسطينية، دأبنا باستمرار على زيادة المساعدة التقنية والمالية المقدمة لها. وبالإضافة إلى ذلك، تساهم الهند سنويا بمبلغ مليون دولار في ميزانية وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وتعهدت وساهمت بمبلغ ٤ ملايين دولار استجابة للخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة.

ولا تزال الهند على اقتناع تام بأن الحوار هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق من أجل معالجة القضية الفلسطينية بفعالية. ولا

نزال نأمل ونحث الطرفين على استئناف عملية السلام قريبا من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية.

وفي اليمن، نحث جميع الأطراف المعنية على التوصل إلى حل ودي لخلافاتها وإيجاد حل توافقي. ونعرب عن قلقنا العميق إزاء أنشطة المنظمات المحظورة والجماعات المتطرفة والمتشددة في منطقة غرب آسيا والخليج، وخاصة في الأجزاء الشمالية من العراق وسورية، والتي تؤثرا تأثيرا خطيرا على السلام والاستقرار في المنطقة. ونعتقد أن توحيد العمليات والحلول السياسية، مع بناء مؤسسات دولة دائمة، سيشكل سبيلا فعالا لمعالجة هذا التطرف والغلو في المنطقة.

وبالانتقال إلى سورية، نود أن نعرب عن قلقنا المستمر إزاء العنف الدائر في البلد والخسائر في الأرواح. وقد دعت الهند باستمرار إلى إيجاد حل سياسي شامل للصراع، يحمل كل الأطراف على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. ويجب أن تكون عملية يقودها السوريون ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار التطلعات المشروعة للشعب السوري. ولا نزال نرى أنه ليس ثمة حل عسكري للصراع.

ويشجعنا القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي اتخذ في ١٨ كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٥، والذي يضع خريطة طريق للتوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري. ولا نزال نأمل أن تؤدي جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة إلى تحقيق نتائج.

ويتعين معالجة الحالة الانسانية في سورية والبلدان المجاورة بفعالية. وقد ساهمنا بأربعة ملايين دولار كمساعدة إنسانية للاجئين السوريين ونعتزم المشاركة والإسهام في الاجتماع المقبل بشأن سورية المقرر عقده في لندن خلال شهر شباط/ فبراير.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فريلاس (تكلم بالإنكليزية): اعتمد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي استنتاجات بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط قبل أسبوع، أي في ١٨ كانون الثاني/يناير. وسأتناول تلك الاستنتاجات بوصفها أحدث بيان يتعلق بسياسة الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة.

يساور الاتحاد الأوروبي بالغ القلق جراء تسبب دوامة العنف المستمرة في خسائر فادحة في الأرواح في إسرائيل والأراضي الفلسطينية خلال الأشهر الأخيرة. وندين بشدة الهجمات الإرهابية وأعمال العنف التي ترتكبها جميع الأطراف وفي جميع الظروف. إن الاتحاد الأوروبي يحث جميع الأطراف على الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يزيد الوضع سوءا من خلال التحريض أو الاستفزاز. ونثني على كلا الجانبين على استمرارهما في التنسيق الأمني. كما نرحب بالتقدم الحاصل في التحقيق في حادثة دوما وندعو اسرائيل إلى محاسبة كل مرتكبي العنف من المستوطنين. ويدعو الاتحاد الأوروبي أيضا الجانبين إلى العمل معا وبحزم في مكافحة التحريض وخطاب الكراهية.

واستعادة الأفق السياسي واستئناف الحوار هما السبيل الوحيد الذي يمكن أن يوقف أعمال العنف. حيث أنه لا يمكن للتدابير الأمنية وحدها وضع حد لدوامة العنف. ويجب معالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع. إن الاتحاد الأوروبي يؤكد دعمه لدعوات المجموعة الرباعية لاتخاذ خطوات تحويلية كبيرة من أجل استعادة الثقة وإعادة بنائها. ونحث الطرفين على تنفيذ هذه التدابير في أقرب وقت ممكن. وسيؤدي إجراء تغيير جذري في سياسة إسرائيل فيما يتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في المنطقة جيم، إلى زيادة كبيرة في الفرص الاقتصادية وإلى تمكّين المؤسسات الفلسطينية وتعزيز الاستقرار والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

إن الاتحاد الأوروبي موحد في التزامه بتحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس المعايير المنصوص عليها في

استنتاجات المجلس التي خلص إليها في تموز/يوليه ٢٠١٤. ونحن نعارض بشدة جميع الأعمال التي تقوض إمكانية تطبيق حل الدولتين ونحث كلا الجانبين على إظهار التزام حقيقي بهذا الحل من أجل إعادة بناء الثقة وإيجاد مسار للعودة إلى إجراء مفاوضات حقيقية.

سيتطلب تأمين السلام العادل والشامل، وإنهاء كل المطالبات، زيادة في الجهد الدولي المشترك. وسيعمل الاتحاد الأوروبي بنشاط مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تجديد النهج المتعدد الأطراف لعملية السلام. إن إنشاء فريق للدعم الدولي ومؤتمراً دولياً آخر هما سبيلان ممكنان للمساهمة في بلوغ تلك الغاية. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى استعداده للمزيد من العمل مع الشركاء الإقليميين على أساس مبادرة السلام العربية.

إن امتثال الدول والجهات الفاعلة من غير الدول للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المساءلة، هو حجر الزاوية للسلام والأمن الدوليين في المنطقة. وندعو إلى حماية الأطفال، وتسليط الضوء على أهمية سير عمل المجتمع المدني دون عائق، في كل من إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، ونتابع التطورات الأخيرة في هذا الصدد مع القلق.

إن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام وتهدد بجعل حل الدولتين أمراً مستحيلاً. ويكرر الاتحاد الأوروبي معارضته القوية لسياسة إسرائيل الاستيطانية والإجراءات المتخذة في هذا السياق. ونحث إسرائيل على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية وتفكيك البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١. وتهدد الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية تهديداً خطيراً إمكانية أن تقوم القدس بدور عاصمة الدولتين في المستقبل.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بضمان استمرار التنفيذ الكامل والفعال لتشريعات الاتحاد الأوروبي القائمة والترتيبات الثنائية السارية على منتجات المستوطنات. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه، بما يتماشى مع القانون الدولي، بكفالة أن تشير جميع الاتفاقات المبرمة بين دولة إسرائيل والاتحاد الأوروبي صراحة وبشكل لا لبس فيه إلى عدم انطباقها على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧. هذا لا يشكل مقاطعة لإسرائيل، الأمر الذي يعارضه الاتحاد الأوروبي بقوة.

ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الفصائل الفلسطينية على المشاركة بحسن نية في عملية المصالحة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم التطلعات الفلسطينية إلى إقامة الدولة. يجب ألا تضيع النتائج الإيجابية التي تحققت في الماضي، ويجب أن يستمر نمو المؤسسات الفلسطينية لتصبح أقوى وأكثر شفافية وأكثر خضوعاً للمساءلة وأكثر ديمقراطية. ويدعو الاتحاد الأوروبي الحكومة إلى العمل نحو إجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية لجميع الفلسطينيين.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات سريعة لإحداث تغيير جذري في الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في قطاع غزة، بما في ذلك إنهاء الإغلاق وفتح المعابر بالكامل، مع تلبية الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. إن إطلاق الصواريخ على يد الجماعات المسلحة في الآونة الأخيرة أمر غير مقبول ويؤكد مرة أخرى على خطر التصعيد. وعلى جميع أصحاب المصلحة أن يلتزموا بعدم العنف والسلام. ونحث الأطراف الفلسطينية على جعل إعادة إعمار قطاع غزة أولوية وطنية مقدَّمَةً على غيرها. ويجب على السلطة الفلسطينية الاستئناف الكامل لمهامها الحكومية في غزة.

ونرحب بالخطوات التي اتخذتها إسرائيل لتخفيف حدة بعض القيود المفروضة على غزة. ولكنّ رفع القيود المفروضة على حركة الأشخاص والخدمات والسلع – ولا سيما المواد المصنّفة على أنها ذات استخدام مزدوج – ضروري لتمكين جهود إعادة الإعمار وتقديم الخدمات الأساسية. وندعو جميع

الأطراف إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون معوقات إلى غزة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي على استعداد للعمل مع الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين من أجل تسوية الحالة.

ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد عرضه على كلا الطرفين بتقديم حزمة دعم سياسي واقتصادي وأمني وشراكة متميزة خاصة مع الاتحاد الأوروبي إذا جرى التوصل إلى اتفاق سلام نهائي. إن تطوير العلاقات المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي والشركاء الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء يعتمد أيضاً على التزامهم بالتوصل إلى سلام دائم يقوم على أساس الحل القائم على وجود دولتين.

وما زالت الحرب محتدمة في سورية، مع عواقب وخيمة على الشعب السوري. إن الأشخاص الذين يعانون والذين يموتون في مضايا ودير الزور وكفريا والفوعة وفي أماكن أخرى يظهرون لنا الاستخفاف بحياة الناس باستخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب. إن الوصول غير المشروط إلى مضايا وسائر المناطق المحاصرة هو شرط أساسي للتخفيف من المعاناة الإنسانية. وإن قصف واستهداف المناطق والمباني المدنية مثل المستشفيات والمدارس أمر غير مقبول. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى وقف جميع الهجمات وعمليات قصف الأهداف المدنية، واتخاذ جميع الخطوات المناسبة لحماية المدنيين – بما في ذلك أفراد الجماعات العرقية والدينية والمذهبية – ووضع حد لحصار المناطق المدنية، واحترام القانون الدولي الإنساني وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويشير أيضاً إلى أن المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان تقع على عاتق النظام السوري.

وهناك حاجة ملحة لوقف النزاع في سورية. وفي هذا السياق، يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييداً تاماً العمل الذي يقوم به الفريق الدولي لدعم سورية، والاتحاد طرف فعال فيه، ويحث جميع الأطراف على مواصلة جهودها في ضوء عملية انتقالية شاملة وذات مصداقية. لقد أُحرز قدر من التقدم في الكفاح ضد داعش في العراق. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق الهزيمة الكاملة لهذه الجماعة الإرهابية إذا استمرّت الحرب الأهلية في سورية. تبني داعش بقاءها ودعايتها على الصراع الطائفي والفوضى في سورية والعراق. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى التنفيذ الفوري للتدابير الملموسة لبناء الثقة دعماً للمحادثات السياسية المقبلة بين السوريين، وإطلاق سراح السجناء السياسيين وإنهاء الهجمات على المدنيين والقصف الجوي للمناطق المدنية وعمليات فرض الحصار عليها.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي هدف القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) المتمثل في جمع أوسع نطاق ممكن من أطياف المعارضة، التي يختارها السوريون، الذين سيقررون من يمثلهم في المفاوضات ويحددون مواقفهم التفاوضية وذلك حتى يتسنى للعملية السياسية أن تنطلق. ويشيد الاتحاد الأوروبي، في هذا الصدد، بالعمل الذي تقوم به المملكة العربية السعودية والدول الأخرى للتواصل مع المعارضة السورية في إطار التحضير للجولة الأولى من المحادثات، ويثني على التزام المعارضة المستمر بالتفاوض. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف السورية إلى اتخاذ موقف بناء ومرن بهدف البدء في الوقت المناسب بعملية سياسية جامعة وذات مصداقية، تمشياً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، والالتزام التام بالمحادثات السياسية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الانتقال السياسي في سورية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييداً تاماً مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية، ستافان دي ميستورا. وسيوفّر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الدعم للمفاوضات بين السوريين وكامل العملية الانتقالية بقيادة السوريين في مجالات الوساطة والخبرة الفنية وبناء التوافق في الآراء. وسنظل على اتصال وثيق مع فريق المبعوث لتحديد السبل التي يمكننا بها دعم وقف لإطلاق النار والطريقة التي يمكننا بها، بمجرد سريان وقف

لإطلاق النار، أن نعزز المعونة المقدّمة منا إلى الشعب السوري. ويشمل هذا أيضاً احتياجات الحكم المحلي وإعادة التأهيل وإعمار البلد. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تشجيع مشاركة المرأة على نحو هادف في العملية السياسية التي تتولى الأمم المتحدة تيسيرها من أجل سورية.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن الاتحاد الأوروبي أكبر المانحين للأزمة السورية. وقد التزمنا بالفعل بتقديم دعم كبير إلى تركيا ونقوم بتجميع حزم دعم شامل للأردن ولبنان. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم أن نزيد المعونة الإنسانية ولتحقيق الاستقرار داخل سورية.

ويبيّن يوم التنفيذ للاتفاق المتعلق بالبرنامج النووي الإيراني أن الدبلوماسية وتعددية الأطراف تحقق نتائج فعّالة من أجل السلام والأمن. ويبين أن التعاون يمكن أن يسود على المواجهة. إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بمواصلة مشاركته النشطة في الفريق الدولي لدعم سورية وفي التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لوذي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): يرحب وفد باكستان بهذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن الشرق الأوسط. ونشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الثاقبة إلى المجلس.

بات الشرق الأوسط اليوم، مهد الحضارة الإنسانية، محور الصراع والإرهاب والمعاناة الإنسانية الهائلة. والأسباب حالية وتاريخية على السواء. خلال نصف قرن من الاحتلال، وُعدت فلسطين مراراً بكيان الدولة، ولكن كما نعلم لم تتحقق هذه الوعود أبداً، الأمر الذي مهّد للألم والمأساة الطويلي الأمد. ولقد اشتدّت المظالم السياسية والمعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني بصورة تدريجية.

ولا يمكن للنيران التي اشتعلت في أرجاء المنطقة كلها في السنوات الأخيرة في العراق وسورية واليمن وما وراء ذلك أن تحجب القضية الفلسطينية أو تجعل الحل لمأساتها المتواصلة أقل إلحاحاً أو ضرورة. إن محنة الشعب الفلسطيني هي أحد الأسباب الأساسية لازدياد الغضب الشعبي والاغتراب وانتشارهما في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي. وسيكون من الصعب هزيمة الأيديولوجيات المتطرفة والجماعات العنيفة في الشرق الأوسط ما لم تتم معالجة جوهر خطابها – المظالم الواقعة على المسلمين، وخاصة الشعب الفلسطيني – بصورة عادلة وفاعلة.

وقد عززت الأحداث الأخيرة استنتاج مفاده أنه لن يكون هناك سلام أو استقرار في الأرض المقدسة ما لم تقم إسرائيل بالسماح بقيام دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة جغرافيا وقابلة للبقاء، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس.

والمؤسف أن إسرائيل تعتمد سياسة غير مرنة تماما، بما في ذلك استمرار الاستيلاء أكثر فأكثر على أرض فلسطينية لصالح المستوطنات غير الشرعية. ومن شأن ذلك أن يجعل تحقيق الحل القائم على دولتين أشد صعوبة بشكل متزايد. ونحن نشاطر الأمين العام قلقه العميق إزاء التقارير التي تفيد باستيلاء إسرائيل على أكبر مساحة من الأرض خلال أكثر من سنة. فيجب على مجلس الأمن أن يحشد الإرادة السياسية لكفالة تنفيذ قراراته الملزمة التي تطلب إلى إسرائيل الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، والوفاء بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولة فلسطينية آمنة وذات سيادة. وينبغي أن يدرك القادة الإسرائيليون أن استمرار الصراع في الأراضي المحتلة مع الفلسطينيين سيقوض طبيعة دولتهم في نهاية المطاف، وأن الحرب في الداخل لن تظل منفصلة عن الحروب المستعرة على الجانب الآخر من الحدود التي فرضتها إسرائيل.

إن الحروب القائمة على نطاق أوسع عبر المنطقة قد أشعلتها التدخلات الأجنبية التي حصلت مؤخرا جدا في العراق وفي أماكن أخرى، على الرغم من أن جذورها تعود إلى الانقسامات التي تمتد على مدى قرون. أمّا أسس النظام القديم في المنطقة فتآكلت، وأدت إلى الفوضى على أيدي جهات فاعلة حكومية وغير حكومية، مثل تنظيم داعش، أو الدولة الاسلامية في العراق والشام. ولقد ظهر تنظيم داعش كتهديد قائم على الشر يهدد المنطقة بأسرها والعالم. فيجب التصدي له، ويجب إيقاع الهزيمة به. وبغية النجاح في ذلك، يجب على دول المنطقة، بمساعدة المجتمع الدولي، أن تتوصل إلى القرارات السياسية اللازمة لوضع حد للحرب الأهلية والمعاناة في سوريا، وبناء طريق تفضي إلى السلام الذي يستجيب لتطلعات شعبها، وإنشاء بنية شاملة للحكم. وهناك حاجة إلى مراعاة حقوق جميع المجموعات الدينية والعرقية ومصالحها، ووقف القتال في اليمن، وإعادة بناء ذلك البلد الفقير والمحطّم.

وكما هو واضح، إن هذا المسعى ليس سهلا. فالنجاح يتطلب، أولا وقبل كل شيء، وضع حد للعداء والتنافس الإقليميين اللذين يستقطبان الشرق الأوسط. والتوترات الجديدة وتلك التي أعيد إحياؤها هي توترات فتاكة، ليس بالنسبة إلى البلدان التي تجتاحها الصراعات فحسب. فبإمكانها أن تشمل دول إقليمية أخرى هي موطن لطوائف متنوعة من الإسلام والأديان الأخرى. وبلدي، باكستان، يساهم مساهمة متواضعة في تعزيز الوئام في المنطقة، كما يتضح من مهمة الوساطة الأخيرة التي قام بها رئيس الوزراء نواز شريف إلى الرياض وطهران. وتؤيد باكستان عمليات الأمم المتحدة المعنية بسوريا واليمن. ويشجعنا أن جميع الدول الإقليمية والعالمية الكبرى ما زالت ملتزمة بدعم هذه العمليات. ونحن نعتقد أن التأخير في استئناف المحادثات السورية لا ينطوي على انهيارها. ونأمل أيضا أن تتحقق المصالحة في اليمن تحت رعاية الأمم المتحدة.

وتعتقد باكستان أن نظاما مستقرا ينبغي أن ينبثق من حالة الفوضى الراهنة في غرب آسيا وبلاد الشام. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري إجراء حوار متسق بين جميع دول المنطقة من أجل دعم مسعى الدول الكبرى. ويمكن تعزيز هذا الحوار تحت رعاية منظمة التعاون الإسلامي. ويمكنه أن يساعد في تعزيز حلول عادلة ودائمة للصراعات والنزاعات في المنطقة، وبناء توافق في الآراء حول إجراءات جماعية لمكافحة الإرهاب، استناداً إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ووحدة المسلمين الدينية في العالم، الأمة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد أنشور (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالانضمام إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بمعالي السيد رودولفو نين نوفوا، وزير الخارجية في أوروغواي، وبتوجيه الشكر إلى رئاسة أوروغواي على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الاعلامية الشاملة.

تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين سيدلي بهما ممثلا كل من إيران والكويت بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي، على التوالي.

سوف أركز في بياني على قضية فلسطين والصراع في سوريا، مع التشديد على التطورات التي حدثت فيهما عام ٢٠١٥، والإجراءات التي يجب اتخاذها بغية التوصل إلى حلول قابلة للتطبيق.

لقد كان عام ٢٠١٥ عاما آخر سبّب للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة الشعور بالكآبة. فالمضايقات، وانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأعمال العنف التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية والمستوطنون ضده

كانت تحدث بشكل يومي تقريبا. و لم تؤد دوامة العنف سوى إلى تعميق العداوة بين المجتمعات الفلسطينية والإسرائيلية. ولا تزال الأعمال الاستفزازية تحدث وتزيد من تعقيد احتمالات معاودة البدء بعملية السلام. علاوة على ذلك، كان للعنف في الأرض الفلسطينية المحتلة عواقب لا مفر منها على استقرار الشرق الأوسط. كما أن الوضع الخطير على أرض الواقع يستغله المتطرفون لتبرير قضيتهم. وعلى الرغم من هذه التطورات المثيرة للجزع، لم يستطع مجلس الأمن أن يتصدى لها بحزم.

إن إندونيسيا ثابتة في إدانتها الشديدة للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. وفي رأينا، الاحتلال ليس سوى خيانة لمبادئ العدالة وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وهي المبادئ ذاتها التي تأسست عليها هذه المنظمة، وكان المقصود أن تدافع عنها. علاوة على ذلك، كلما طال الاحتلال، من المحتمل أن يشهد العالم مزيدا من العنف. واسمحوا لي أن أكرر إذاً موقف إندونيسيا الثابت من قضية فلسطين. يجب على الاحتلال الإسرائيلي أن ينتهي دون مزيد من التأخير. ويجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته بموجب الميثاق، وأن يعمل بجدية وعزيمة أقوى لتحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة تستند إلى مختلف قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

لقد حان الوقت لإعطاء السلام فرصة، ووقف الأعمال التي تعرّض الجهود المبذولة من أجل معاودة البدء بعملية السلام لمزيد من الخطر. وريثما يتم تحقيق الحل النهائي، يجب على إسرائيل أن تتقيد بالتزاماتها الدولية بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال. وأهم الالتزامات بينها حماية الشعب الفلسطيني، ووقف أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي ترتكب ضده.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، استضافت حكومة بلدي المؤتمر الدولي المعني بمسألة القدس. وقد أكد المشاركون في المؤتمر مجددا، من بين أمور أخرى، على معارضتهم للإجراءات الإسرائيلية غير المشروعة، وضرورة تعزيز العلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وسبب ذلك هو أن روح التعايش تشكل أساسا حاسما في أي عملية مفيدة للسلام.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى الكارثة في سوريا، التي ما فتئت مستمرة لنحو خمس سنوات. إن العواقب المترتبة على الصراع في سوريا خطيرة للغاية، مع تداعيات تتجاوز الحدود الوطنية لسوريا ومنطقة الشرق الأوسط. مرة أخرى، أود أن أؤكد على الدعوة من جانب إندونيسيا إلى وضع حد للعنف، والسماح بإيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع الضحايا فورا ودون عائق. وتعي إندونيسيا أيضا أن الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام، أو تنظيم داعش، تواصل الاستفادة من الصراع في سوريا. وفي هذا الصدد، نحن نرى أن مكافحة تنظيم داعش هي بمثابة حملة موحدة لجميع الأطراف سعيا لتحقيق السلام في سوريا.

وما فتئت إندونيسيا على اقتناع بأنه لا يمكن تسوية الصراع في سوريا سوى من خلال عملية سياسية شاملة تضم جميع السوريين. ونحن نرحب بالاجتماعات التي انعقدت في فيينا الشهر الماضي، والخطة التي تقضي بإجراء محادثات للسلام في جنيف هذا الأسبوع. ونأمل أن تضع الأطراف كافة خلافاتها جانبا، وتستفيد من هذه الفرصة النادرة لإيجاد حل سياسي.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): لقد بلغت مسألة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وما نتج عنها من تداعيات على مجمل أمن المنطقة واستقرارها، مراحل خطيرة جدا في ظل التغاضي الدولي المتعمّد عن إلزام إسرائيل بإنهاء

احتلالها للأراضي العربية المحتلة، ووضع حد لانتهاكاتها الجسيمة للمواثيق الدولية.

فعلى رغم اعتماد الأمم المتحدة لمئات القرارات التي تطالب إسرائيل بإنهاء احتلالها هذا، وبالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧، فانه وللأسف لم يتم إحراز أي تقدم في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. لا بل ازداد الوضع تدهورا بسبب استمرار إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في ممارساتها العدوانية والقمعية ضد الشعب الفلسطيني، وفي أنشطتها الاستيطانية بلا هوادة، وانتهاكاتها المنهجة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي، والتي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

لقد بات من الواضح إلى أن الحماية من العقاب التي وفرتها بعض الدول في مجلس الأمن لإسرائيل قد شجعتها على الاستمرار في ممارساتها واعتداءاتها وانتهاكاتها المختلفة، الأمر الذي ينذر بعواقب كارثية ويزيد من فرص تفجر الأوضاع على حساب فرص السلام في المنطقة.

وعلى الرغم من كل ذلك، ما زال هناك في هذا المجلس من ينكر على الفلسطينيين حتى المطالبة بأبسط حقوقهم الأساسية، بما في ذلك إقامة دولتهم المنشودة فوق ترابهم الوطني. لا بل يصر هذا البعض على عدم التعامل مع التطورات الراهنة في فلسطين في إطارها الحقيقي الواسع، حيث يحاول تصوير الوضع على أنه عنف متبادل يجب تهدئته متناسيا أن جوهر وجذر هذا النزاع هو الاحتلال وتبعاته من استيطان وتهجير وغير ذلك من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي يستوجب قيام مجلس الأمن بوضع حد للانتهاكات الإسرائيلية وحماية الشعب الفلسطيني، انسجاما مع واجباته بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

في إطار ذات السياسية الإسرائيلية الهمجية التي أشرت إليها لتوي، تستمر إسرائيل في احتلالها للجولان السوري منذ عام ١٩٦٧، فارضةً على المواطنين السوريين الرازحين تحت هذا الاحتلال واقعا مريرا يستدعي إنهاءه بكافة السبل التي يضمنها القانون الدولي. ولذلك، فإن الأمم المتحدة مطالبة بتحمل مسؤولياتها للتعامل مع هذا الواقع بما يستحقه من جدية واهتمام، تنفيذا لقراراتها ذات الصلة، وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). ولا بد من إلزام إسرائيل بوقف انتهاكاتها المنهجة والجسيمة لحقوق الإنسان ووضع حد لسياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي والإرهاب والقمع والتمييز العنصري والعزل الاجتماعي وسرقة موارد الجولان الطبيعية، بما في ذلك المياه والنفط والغاز. هذا، إضافة إلى ضرورة إنهاء سياسة الاعتقال الاعتباطي بحق المواطنين السوريين.

وفي هذا الصدد، تجدد سورية مطالبتها العاجلة للأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن ببذل الجهود الإنسانية الواجبة لإلزام إسرائيل بإطلاق سراح جميع الأسرى السوريين فورا ودون أي قيد أو شرط، وفي مقدمتهم ”مانديلا سورية“، المناضل صدقي المقت، الذي أعادت قوات الاحتلال اعتقاله خلال شهر شباط/فبراير عام ٢٠١٥، لا لشيء إلا لأنه كان يعمل على توثيق علاقة قوات الاحتلال الإسرائيلي بالمجموعات الإرهابية المسلحة ودعمها غير المحدود لها في منطقة فصل القوات في الجولان السوري، علما بأنه كان قد قضى ٢٧ عاما في معتقلات الاحتلال الإسرائيلي دون أن يرتكب، هو أو أي من الأسرى الآخرين، بمن فيهم الأسيرة بشيرة محمود، أي جرم قانوني اللهم إلا تمسكهم بانتمائهم لوطنهم الأم سورية ورفضهم الجنسية الإسرائيلية شأنهم في ذلك شأن أبناء الجولان السوري المحتل.

لقد أضافت إسرائيل خلال الأزمة الحالية في سورية فصلا جديدا إلى سجل انتهاكاتها، ألا وهو تقديم كافة أشكال الدعم للإرهابيين في منطقة الفصل في الجولان السوري، بما في ذلك مساندتهم ناريا وعلاج مصابي هؤلاء الإرهابيين في

المشافي الإسرائيلية، وذلك في انتهاك لاتفاق فصل القوات لعام ١٩٧٤، وبشكل عرض حياة قوات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للخطر.

وقبل أن اختتم بياني، أود أن أستنكر بأقسى العبارات استماتة بعض الوفود في الدفاع عن إسرائيل والتغطية على جرائمها، ولا سيما عبر محاولتهم اليائسة فتح جبهات وهمية أمام مجلس الأمن، جبهات لا علاقة لها بجوهر البند المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، ألا وهو مناقشة سبل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة وإقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه فوق أرضه فلسطين.

ففي كل مرة تصد فيها إسرائيل من عدوانها على الشعب الفلسطيني، نرى هذه الوفود بالذات تدلي ببيانات تضليلية وتصعيدية حول سورية. وكل ذلك بهدف حرف الانتباه عن جرائم إسرائيل ولتخفيف الضغط الدولي عنها. ولهذا السبب، فإنني لن أرد على المزاعم الجوفاء التي ساقتها تلك الوفود ضد بلدي سورية، علما بأنه لدينا الكثير لدحض هذه المزاعم التي ذكرتها وفود ذات الدول التي تدعم وتؤوي وتسلح الإرهابيين، وتنشر التطرف والتخريب في سورية، وتعمل جاهدة على إفشال أي حل سلمي لهذه الأزمة عبر تدخلها في الشأن الداخلي السوري.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

الأسقف قصاص (الكرسي الرسولي): يثني الكرسي الرسولي على رئاسة أوروغواي لمجلس الأمن، لتسليطها انتباه المجتمع الدولي على الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية.

يود وفد بلدي التطرق أولا لعملية السلام المتعثرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ففي ظل غياب مفاوضات جدية بين الطرفين، فإن دوامة أعمال العنف ستستمر بوتيرة متصاعدة. وهذا هو ما سيدفع بالكثيرين إلى التشكيك جديا في سريان اتفاقات أوسلو.

ويرى الكرسي الرسولي أن عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا يمكن أن تتقدم إلا عبر مفاوضات مباشرة بين الطرفين، مرفقة بدعم من المجتمع الدولي. وهذا يتطلب قرارات شجاعة وتقديم تنازلات متبادلة وعادلة من كلا الطرفين. ولا يوجد خيار آخر إذا أرادت إسرائيل وفلسطين التنعم بالأمن والرخاء والتعايش بسلام جنبا إلى جنب داخل حدود معترف بها دوليا. فكلا الشعبين عانيا طويلا من النظرة السائدة والخاطئة بأن القوة ستحل نزاعهما. فوحدها المفاوضات الجدية المبنية على النوايا السليمة تبقى هي الطريق لحل الخلافات وإحلال السلام.

في خطابه أمام أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد لدى الكرسي الرسولي، تحدث البابا فرانسيس عن الفشل في دفع عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى الأمام وأعرب عن أمله في تضميد الجراح العميقة التي تفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين وأن يسمح هذا العام الجديد بإحلال التعايش السلمي بين الشعبين، وكلي ثقة بأنهما لا يطمحان في صميم القلب إلى شيء آخر سوى السلام. نعم، يجب تنحية أعمال العنف والخطابات المتشنجة جانبا ليعلو أولا صوت الحوار.

إن الاتفاق الشامل بين الكرسي الرسولي ودولة فلسطين الموقع في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ يتعلق أساسا بحياة ونشاط الكنيسة في فلسطين. وفي ظل هذا الوضع المعقد في الشرق الأوسط، حيث يعاني المسيحيون في بعض الدول من الاضطهاد، يأمل الكرسي الرسولي أن يساعد الاتفاق الموقع مع دولة فلسطين كمثال يُحتذى به للحوار والتعاون، وبشكل خاص لدول عربية أخرى ذات غالبية مسلمة.

بالانتقال إلى الحرب السورية، لم يعد النزاع منحصرا بين السوريين بل تعداه مع قدوم مقاتلين أجانب من كل أنحاء العالم، فزاد الوضع تعقيدا وتنامت أعمال العنف والإرهاب ضد المواطنين العزل، كما في سورية وكذلك في أجزاء كثيرة من العراق. إن تواجد هؤلاء المقاتلين الأجانب على الأراضي السورية قد أدى إلى العنف الطائفي والمذهبي والتطهير العرقي للأقليات الدينية، خصوصا للجماعات المسيحية المتواجدة في المنطقة منذ فجر المسيحية. أمام هذا الواقع، يعرب البابا فرانسيس للمجتمع الدولي عن اقتناعه بأن العمل السياسي المشترك والمنسق قادر وحده على احتواء التطرف والأصولية اللذين يحملان صبغة إرهابية ويحصدان أعدادا لا تُحصى من الضحايا.

لن يكرر وفد بلادي ما سبق أن ذكرته على مسامعكم اليوم وفود عدة عما يتعرض له الشعب السوري من أعمال عنف مروعة ولكن نريد تجديد الدعوة إلى كل الدول والجماعات المعنية بالصراع السوري إلى إيقاف تدفق السلاح في المنطقة وتكثيف الأعمال الإنسانية وتقديم ما يلزم للاجئين والنازحين من الغذاء الكافي والمستلزمات الطبية والمياه والكهرباء وتأمين تعليم الشباب من أجل حياة كريمة ومستقرة وآمنة في بيوتهم ووطنهم.

ويعرب وفد بلادي عن تأييده لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، والذي يدعو فيه إلى احترام سيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للصراع في سورية. فالبرغم من تراكم الخلافات العمقية بين طرفي النزاع، يتطلع الكرسي الرسولي إلى المحادثات المزمع إجراؤها في جنيف خلال الأيام القادمة كأفضل فرصة متاحة للمجتمع الدولي لتحقيق سلام مستقر ودائم في سورية والمنطقة. هذا، ويرحب الكرسي الرسولي بالمؤتمر الإنساني الرابع بشأن سورية المقرر عقده في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦ على أمل أن يُخفف من آلام ومعاناة شعوب المنطقة ويساهم في تسوية شاملة للنزاع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وأن أعرب عن تقدير الحركة لرئاسة أوروغواي على عقد هذه المناقشة المفتوحة في هذا المنعطف الحاسم بالنسبة للشعب الفلسطيني والشرق الأوسط. كما أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية.

إننا نأسف لأن الشعب الفلسطيني قد بدأ عاما آخر تحت الاحتلال الحربي الإسرائيلي. ونحن نقترب بسرعة من السنة التاسعة والأربعين لهذا الاحتلال الوحشي وغير القانوني الذي يتسبب في كم هائل من المعاناة للمدنيين الفلسطينيين، مما يزيد من تأجيج التوتر ويثير مزيدا من مشاعر الغضب والإحباط بما لذلك من عواقب خطيرة وبعيدة الأثر على السلام والأمن في الشرق الأوسط وما وراءه. والظروف الخطيرة السائدة تؤكد من جديد أن هذه المسألة يجب أن تظل ضمن أولويات مجلس الأمن، تماشيا مع واجباته المبينة في ميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن ثمة حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات لوقف التدهور وحماية السكان المدنيين الفلسطينيين وإنقاذ فرص السلام.

غير أن مجلس الأمن ما زال مصابا بالشلل، وبينما يعجز المجتمع الدولي عن محاسبة إسرائيل، يواصل الوضع في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التدهور بمعدل ينذر بالخطر بسبب جرائم إسرائيل وانتهاكاتها. وتحث حركة عدم الانحياز مرة أخرى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، على اتخاذ خطوة حاسمة وتاريخية نحو إنهاء احتلال الأرض الفلسطينية وتمهيد السبيل أمام إعمال حقوق الشعب الفلسطيني واستقلاله وإيجاد تسوية سلمية وعادلة للنزاع. إن الوضع الراهن لا يمكن تحمله. ولا يمكننا أن نقبل بسنة أخرى

من الركود في العملية السياسية واستمرار المعاناة واليأس في حياة شعب بأكمله.

وفي ما يتعلق بالفترة الحالية، تشجب حركة عدم الانحياز الأعمال المشينة التي تسببت في مقتل وجُرح عدد كبير جدا من المدنيين الأبرياء والتي تذيق الأسر الفلسطينية أشد ألوان الهلاك والأسى، وكذلك استمرار السلطة القائمة بالاحتلال في هدم المنازل الفلسطينية والاستيلاء على الأرض، مما يحرم الفلسطينيين من ممتلكاتهم ومأوهم. وتشكل أعمال العقاب الجماعي هذه انتهاكات صارخة لاتفاقية جنيف الرابعة. وعلاوة على ذلك، فإن الكوارث الإنسانية التي سببتها السلطة القائمة بالاحتلال عن عمد للشعب الفلسطيني في قطاع غزة ما زالت دون جبر. فمنذ العدوان العسكري الإسرائيلي في صيف عام ٢٠١٤، لا يزال ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ فلسطيني مشردين وبلا مأوى فيما يواصل الحصار الإسرائيلي غير القانوني عرقلة إعادة بناء آلاف المنازل التي لحقت بها أضرار أو دُمرت؛ وتواصل الظروف الاجتماعية والاقتصادية تدهورها في حين لا يزال قطاع غزة مخنوقا بفعل الحصار ومعزولا عن بقية فلسطين والعالم بأسره. وحالة الشباب في غزة ذات أهمية خاصة حيث أنهم يعانون من فقدان الأمل والفرص، فيما تتجاوز معدلات بطالة الشباب ٦٣ في المائة، على نحو ما ذكره البنك الدولي، مع كل الآثار الاجتماعية الاقتصادية والنفسية المترتبة على ذلك.

ويجب على مجلس الأمن أن يتصدى أيضا لاستمرار استعمار إسرائيل غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وذلك تمشيا مع القانون الدولي، بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات المجلس ذاته. فكيف يمكن للمجلس أن يظل صامتا عندما تستمر إسرائيل في نشاطها الاستيطاني وفي بناء الجدار ومصادرة وضم الأرض الفلسطينية بحكم الواقع على نحو متعمد ومنهجي، بما في ذلك آخر هذه الأعمال، أي نية إسرائيل المعلنة في اعتبار مساحة ٣٧٠ فدانا في الضفة الغربية ما يسمى بـ ”أرض حكومية“، وهو ما قوبل بإدانة عالمية بوصفه انتهاكا للقانون الدولي؟

إن هذه وغيرها من الانتهاكات المنهجية، بما فيها هدم المنازل والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين واعتقال واحتجاز الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، واستمرار العنف والإرهاب والاستفزازات من قبل المستوطنين والمتطرفين الإسرائيليين، بما في ذلك في المواقع الدينية الحساسة ولا سيما المسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة، مستمرة بلا هوادة مما يزيد الوضع الهش جدا على أرض الواقع سوءا، وهو أمر يجب التصدي له على الفور وبصورة جدية لتفادي زيادة زعزعة الاستقرار ولإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧. واستمرار إفلات إسرائيل من العقاب دون عواقب أمر غير مقبول. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لهذا الإجرام. وعلاوة على ذلك، فإن الوقت قد حان للعمل تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي ومسؤولياتنا الأخلاقية تجاه قضية فلسطين.

وموقف حركة عدم الانحياز إزاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، كما هو مبين في الإعلانات الصادرة عن مؤتمرات قمتها وإعلاناتها الوزارية على مدى عقود، واضح كل الوضوح.

وقد حان الوقت لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي البغيض والإفلات من العقاب اللذين جلبا الكثير جدا من المعاناة، وسبّبا العديد جدا من الأزمات، وقدرا كبيرا من عدم الاستقرار والغضب في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، وما فتئا يقوضان السلم والأمن الإقليمي والعالمي. ونحن ندعو مجلس الأمن إلى التصرف وفقا لواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وقراراتها، وأحكام القانون الدولي الواجبة التطبيق التي توفر حلا للصراع.

وفي الوقت الذي يواجه الشعب الفلسطيني تصاعد العدوان الإسرائيلي وتراجع الأمل بسرعة في إمكانية تحقيق السلام والعدالة، تغتنم حركة عدم الانحياز هذه الفرصة لتؤكد من جديد تضامنها الطويل الأمد مع الشعب الفلسطيني، وتنوّه بصموده لعقود على الرغم من الكثير من المعاناة والظلم، وتكرر دعمها لتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة وحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية في دولته المستقلة فلسطين، مع القدس الشرقية عاصمة لها، فضلا عن إيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

ولا يزال لبنان يعاني من الانتهاكات الإسرائيلية المتتالية لحدوده والغارات على أراضيه، عقب سنوات متلاحقة من الاحتلال والعدوان. والمؤسف أن إسرائيل لا تزال تنتهك المجال الجوي اللبناني، وتكثف غاراتها على لبنان. فهذه الأنشطة هي انتهاك صارخ للسيادة اللبنانية والقرارات الدولية ذات الصلة، لا سيما القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وينبغي تنفيذ أحكام هذا القرار بطريقة تضمن توطيد دعائم الاستقرار والأمن في لبنان، وتمنع إسرائيل من القيام بانتهاكاتها اليومية للسيادة اللبنانية.

وفي ما يتعلق بالجولان السوري المحتل، تدين الحركة جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل، والتي تكثفت بعد اندلاع الأزمة السورية. وتطالب حركة عدم الانحياز مرة أخرى إسرائيل بأن تلتزم بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١)، وتنسحب انسحابا كاملا من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

واسمحوا لي أن أضيف بضع كلمات ردا على الادعاءات الزائفة لممثل إسرائيل ضد حكومة بلدي. لقد أدلى بهذه الادعاءات ممثل نظام كان السبب الجذري الرئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة لأكثر من ستة عقود. إنه نظام، من خلال سياسة الاحتلال التي ينتهجها حاليا وسياساته وممارساته الإجرامية في الأراضي المحتلة، كان دائما السبب الجذري الرئيسي الذي دفع الشعب نحو التطرف العنيف. ومن السخرية أيضا أن نظاما يهدد جيرانه، ويظل العقبة الوحيدة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، يدعو مجلس الأمن إلى أن يكون شجاعا وحذرا بشأن البرنامج النووي الإيراني. وهذا ليس سوى عمل جديد من أعمال التخريب التي ترتكبها إسرائيل في أعقاب هزيمتها المدوية لجميع محاولاتها الرامية إلى إفشال المحادثات بين إيران ومجموعة ٥ + ١ بشأن الاتفاق النووي.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الاعلامية وجهوده الدؤوبة بغية التوصل إلى حل للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن جنوب أفريقيا تنخرط بنشاط في الشرق الأوسط من أجل الإسهام في تحقيق السلام الدائم في المنطقة، وتولي أهمية كبيرة لهذه المناقشة المفتوحة. بيد أن جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء أن شيئا موضوعيا لم يتحقق، الأمر الذي يلحق بنا عارا جماعيا، ويشهد على استمرار معاناة الشعب الفلسطيني. ومع ذلك، نتفق جميعا على أن الوضع الراهن غير مرغوب فيه.

وكما فعلنا في الماضي، نعلن اليوم مرة أخرى التزامنا بالحل القائم على دولتين، ونكرر أن جزءا أساسيا لتحقيق السلام في الشرق الأوسط بأكمله يكون من خلال إنشاء دولة

فلسطينية حرة وذات سيادة، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل، استنادا إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لها. كما نوافق على أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلاّ من خلال إجراء مفاوضات موضوعية حقيقية بين جميع الأطراف المتأثرة.

ومع ذلك، إن عملنا، أو بالأحرى تقاعسنا عن العمل، سوف يبيّن كلماتنا والتزاماتنا جوفاء لأن شيئا لم يحدث لتشجيع الأطراف ودفعها نحو عودة البدء بالمفاوضات المتوقفة منذ فترة طويلة، أو تمهيد الطريق أمام المضي قدما بصعوبة في التفاوض بشأن مسائل الوضع النهائي. وينبغي لنا أن نقلق جميعا إزاء أن ترددنا يجعل الحالة على أرض الواقع تزداد سوءا يوما بعد يوم بسبب استمرار أعمال العنف ضد الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، بما في ذلك النشاط الاستيطاني المتواصل، وارتفاع معدل عمليات هدم الهياكل الفلسطينية.

وفي هذا السياق، تأسف جنوب أفريقيا لإعلان حكومة إسرائيل مؤخرا تسميتها أرضا تبلغ مساحتها ٣٧٠ فدانا في الضفة الغربية، جنوب أريحا، بأنها أرض للدولة. وعلى غرار الأمين العام، نشعر بالقلق لأنه إذا جرى تنفيذ هذا القرار، فإنه سيشكل أكبر مساحة من الأرض تستولي عليها إسرائيل في الضفة الغربية منذ آب/أغسطس ٢٠١٤. فهذه الإجراءات لا تقوض إمكانية الحل القائم على دولتين فحسب، بل تعوق أيضا قدرة السلطة الفلسطينية على توسيع نشاطها الاقتصادي، الذي يؤدي بدوره إلى تقويض الاستقرار السياسي والأمن في فلسطين، الأمر الذي يؤثر على أمن إسرائيل في نهاية المطاف.

إن الأحداث التي وقعت في الأرض الفلسطينية المحتلة على مدى الأشهر الماضية زادت من الحاجة الماسة إلى إيجاد حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وكما يذكر المجلس، ثمة شواغل عديدة أثيرت بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية التي تهدف إلى تغيير التركيبة الديمغرافية والواقع الجغرافي لإقامة دولة متصلة الأراضي. ولا يزال الشعب الفلسطيني يعاني أوجه الظلم، أمّا حالة إحراق مستوطنين لأسرة فلسطينية بأكملها بينما كان أفرادها أحياء فهي أمر غير مقبول تماما ويقتضي إدانة منا. وأعمال العنف لا يمكن أيضا التغاضي عنها بأي شكل من الأشكال، وكائنا من كان مرتكبها. وفي هذا السياق، نناشد جميع الأطراف المعنية وقف أعمال العنف، واتخاذ مسار سلمي يكفل عدم فقدان أرواح بريئة. ويرى وفدي أن توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني أمر أساسي، لأنه شعب واقع تحت رحمة السلطة القائمة بالاحتلال.

وفي الختام، ترحب جنوب أفريقيا بإعلان الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن امتثال إيران للجانب الخاص بها من اتفاق عام ٢٠١٥. كما نعرب عن تأييدنا للمبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، السيد ستافان دي ميستورا، الذي يسعى إلى عقد مفاوضات بين الأطراف السورية في ٢٩ كانون الثاني/يناير. ونأمل أن تؤدي العملية إلى أفق جديد للبلد، ووضع حد للصراع الرهيب.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد هاهن (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية الأولى لهذا العام بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

إن الحالة في الشرق الأوسط تؤثر تأثيرا هائلا على خارج المنطقة. فملايين اللاجئين من سوريا واليمن والعراق يتجهون نحو أوروبا ومناطق أخرى. والتطرف العنيف آخذ في التوسع على الصعيد العالمي. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهدا متضافرا أكثر من أي وقت مضى لمنع نشوب الصراعات في المنطقة. وفي هذا السياق، نؤيد بقوة خطة العمل لمنع التطرف العنيف، بمبادرة من الأمين العام بان كي – مون، كإطار عالمي مفيد لمنع تلك الطفيليات الخطيرة من أن تتجذر، ومن تدمير

المنطقة وما وراءها. ونأمل أيضا من بدء تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة في إيران بتاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير أن يكون بمثابة حفاز يؤدي إلى أن تصبح منطقة الشرق الأوسط أكثر سلما وازدهارا، استنادا إلى نزع السلاح النووي.

وهذا العام، لا تزال الحلقة المفرغة للهجمات والانتقام بين الفلسطينيين والإسرائيليين تشكل مرة أخرى مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. وفضلا عن ذلك، لا توجد أية علامات على بذل أي مسعى جدي للعمل من أجل إحلال السلام بين الطرفين المتنازعين. ومرة أخرى نناشد قادة كلتا إسرائيل وفلسطين أن يضعوا في الاعتبار أن الأعمال العدائية والعنف لا تشوه الحاضر فحسب، بل تؤدي أيضا إلى تقويض المستقبل، بدفعها الشباب إلى أعماق اليأس والقنوط. ونحث جميع الأطراف على وضع حد للعنف والعودة إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى وضع إطار عملي لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وتقوم حاجة عاجلة إلى اتخاذ تدابير بناء الثقة، بما في ذلك وضع حد لتوسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة، إذا أريد لنا تهيئة بيئة مؤاتية بشكل أكبر للحوار من أجل تحقيق السلام الدائم بين الأطراف.

وإذ أتناول سوريا، فإننا نرحب بإعلان بدء الحوار بين الأطراف السورية في ٢٩ كانون الثاني/يناير، ونقدر الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، السيد ستيفان دي ميستورا، للمضي قدما بهذه العملية مع الالتزام الثابت بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وكما يوضح القرار، لا بد أن يكون الحوار شاملا لجميع الأطراف وعملية سياسية يقودها السوريون. وفي الوقت نفسه، على جميع الأطراف الإعداد لوقف لإطلاق النار على نطاق البلد لكي يتسنى له أن يصبح ساري المفعول حالما تبدأ العملية السياسية. ويجب ألا نسمح مرة أخرى للعداءات والتوترات الدينية والقومية في المنطقة، بشل الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء النزاع السوري.

وتزداد معاناة السوريين التي لا يمكن وصفها سوءا كل دقيقة. ولا بد من كفالة إيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق وبدون شروط ومراعاة القانون الدولي الإنساني من جانب جميع الأطراف. وستواصل جمهورية كوريا المشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى وضع حد للمعاناة. وفي ذلك الصدد، سنعلن خطتنا لتقديم المساعدة الإنسانية لعام ٢٠١٦ إلى سوريا وجيرانها في المؤتمر الذي سيعقد في لندن في ٤ شباط/فبراير.

وفي اليمن، من الأمور الملحة أن نعقد جولة أخرى لمحادثات السلام في أقرب وقت ممكن. ونناشد الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة الكف عن أية أنشطة يمكن أن تؤجج النزاع، والتعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، في العمل على إعادة الأطراف المتحاربة إلى طاولة المفاوضات.

ويجب ألا تبقى منطقة الشرق الأوسط بؤرة لعدم الاستقرار بعد الآن. وعلينا ألا ندخر وسعا هذا العام في فتح فصل جديد لتحقيق السلام المستدام والازدهار الجماعي في تاريخ المنطقة. وستواصل جمهورية كوريا دعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ومجلس الأمن لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة والاضطلاع بدور بناء لتحقيق تلك الغاية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب): أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر. وأنوه بمبادرتكم برمجة مناقشة الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، على مستوى وزاري. وهو ما يؤكد بجلاء مدى حرص بلدكم على إيلاء هذا الموضوع، في الظرف الحالي، الأهمية اللازمة والمطلوبة. كما أشكر السيد الأمين العام على

إحاطته الإعلامية الشاملة حول آخر المستجدات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

وينعقد اجتماعنا هذا بعد توديع سنة أخرى من فشل المجتمع الدولي في حلحلة الوضع في الشرق الأوسط، وبخاصة القضية الفلسطينية، التي أصبحت محوريتها تتلاشى يوما بعد يوم على حساب صبر الفلسطينيين الذين علقوا آمالهم على مسلسل السلام وتطلعوا إلى غد أفضل تتحقق فيه أحلامهم وآمالهم بإنشاء دولتهم المستقلة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وبالرغم من مضي أكثر من ٢٤ عاما على بدء المفاوضات، لم يتم تحقيق التسوية السلمية المنشودة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو ما يؤدي إلى حالة اليأس لدى الفلسطينيين. إن المملكة المغربية، التي يتولى عاهلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس رئاسة لجنة القدس، يؤرقها ما آلت إليه الأوضاع بفلسطين عامة والقدس خاصة، ذلك أن استمرار تدهور الوضع في فلسطين جراء التهويد، وإقامة المستوطنات، وتهجير السكان، والاعتداءات المتكررة على الحرم القدسي وعلى المصلين، ومحاولة نسف الوضع القانوني للقدس الشريف، كما حددته قرارات الشرعية الدولية كجزء لا يتجزأ من الاراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، لا يخدم السلم والسلام في المنطقة ولن يعمل إلا على تأجيج العنف والكراهية والارتماء في أحضان الإرهاب الذي يتربص بالمنطقة ككل.

لقد كان اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني فرصة أخرى ليؤكد من خلالها جلالة الملك محمد السادس على الحقوق التاريخية والمشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها الحق في إقامة دولته المستقلة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، دولة قابلة للاستمرار والحياة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام، وفقا لقرارات الشرعية الدولية. لقد أكد جلالته أن الاستخفاف برمزية القدس الشريف ومكانته المتميزة عند جميع المسلمين أو الاستمرار في تهويدها أو محاولة الاستحواذ عليها سيؤدي حتما إلى عواقب وخيمة. وأقتبس من رسالة جلالة الملك، ”وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، فإننا ما فتئنا نطالب بحماية القدس الشرقية من المخططات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير طابعها القانوني والديمغرافي ومحاولة طمس هويتها الحضارية ومعالمها الدينية والثقافية. وتجسيدا لموقفنا التضامني الثابت مع أشقائنا الفلسطينيين، فإننا لن ندخر جهدا في مواصلة وكالة بيت مال القدس الشريف لأعمالها الميدانية الملموسة من أجل دعم صمود سكانها وتمكينهم من العيش بكرامة على أرضهم والحفاظ على المقدسات الإسلامية بها وصيانة موروثها الحضاري والإنساني لتظل القدس كما كانت دائما رمزا للتسامح والتعايش بين الديانات والثقافات“. إن الوضع في الأراضي المحتلة يستوجب الإسراع في التجاوب مع المتطلبات والاحتياجات الملحة المستعجلة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك مد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) بالإمكانات المالية الضرورية لمواصلة تقديم الخدمات الأساسية للفلسطينيين. كما يستوجب أيضا دعم جهود السلطة الفلسطينية.

وقد أكد جلالته دعم المملكة المطلق للسلطة الفلسطينية بقيادة فخامة الرئيس محمود عباس. وفي إطار الدعم المغربي غير المشروط للقضية الفلسطينية، تم على إثر زيادة العمل الناجحة التي قام إلى المملكة المغربية السيد وزير الشؤون الخارجية الفلسطيني، الدكتور رياض المالكي، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، إنشاء لجنة مشتركة للتعاون بين المملكة المغربية وفلسطين بهدف التشاور والتنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والبحث العلمي وقطاع الصحة والخدمات.

إن السبيل الوحيد والسلمي لحل القضية الفلسطينية لن يتأتى بالحرب وإراقة الدماء وقتل المدنيين الأبرياء، بل بالعودة

إلى طاولة المفاوضات وبنية حسنة داخل إطار محدد المعالم لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلم ووئام وأمان وتعايش وتعاون. ويبقى موقف المغرب من هذا الصراع ثابتا ويرتكز على مبادرة السلام العربية وأسس ومبادئ مرجعيات تحقيق السلام على أساس قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. لذا، فإن المجتمع الدولي مدعو أكثر من أي وقت مضى إلى العمل على تحريك عملية السلام ووفق جدول زمني محدد وعلى أسس ومبادئ الشرعية الدولية. وإن المغرب لعلى استعداد للانخراط بكل فعالية في كل المبادرات الهادفة إلى الدفع قدما بعملية السلام بغية التوصل إلى تسوية تحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيكاراغوا.

السيدة روبايالس دي شامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ وفد أوروغواي ووزير خارجيتها على القيادة الناجحة والروح المفعمة بالنشاط التي يقود بها فريق أوروغواي بأكمله عمل مجلس الأمن. أود أن أتقدم بتهنئة خاصة لصديقتي، كريستينا.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي سيدلي به ممثل كوبا بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

قد يكون عام ٢٠١٦ سنة جديدة، ولكن ما زالت مستمرة نفس الحالة المجحفة وغير الإنسانية وغير المقبولة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني الذي لا يزال ضحية احتلال استثار نزوحا فلسطينيا جماعيا في عام ١٩٤٨. واليوم، هناك ما يزيد على ٥,٥ مليون من اللاجئين الفلسطينيين الذين يمثلون أكبر أزمة لاجئين في العالم، وهي أزمة تتميز بالمعاناة الهائلة واليأس وعدم اليقين. سبعون عاماً مرت علينا منذ أن التزمنا بالسلم العالمي ووقعنا ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، للأسف، لا تزال في يومنا هذا دول أعضاء تتسامح مع هذا الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني والوحشي وتقدم له الحماية. لما يقرب من ٧٠ عاماً ما انفك هذا الجهاز يسمح بالقصف بالقنابل، وشن الهجمات، والغزوات والاحتلال الإسرائيلي. إني أسأل أعضاء المجلس كم سيطول ذلك بعد؟

إن مجلس الأمن غير قادر حتى الآن على حماية السكان الفلسطينيين، مظهرا بذلك ازدراء تاما لمعاناة الفلسطينيين وسياسة الكيل بمكيالين بالمقارنة مع الحالات الأخرى التي نعرفها جميعا. ومن المخزي أنه عند هذه النقطة، ما زالت فلسطين تواجه حصارا اقتصاديا إجراميا يواصل خنق شعبها ويفرض عليه العيش في ظروف لا تليق بالبشر، ولا تحترم حقوقه، ويُحرم السكان من احتياجاتهم الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والسكن اللائق الذي يضم سقفا فوق رؤوسهم.

اعتمدت الأمم المتحدة في الذكرى السنوية السبعين لتأسيسها أهداف التنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، وكان ذلك مسعى من جانبها للقضاء على البؤس والفقر وتهيئة ظروف لائقة للرفاه المشترك لجميع الشعوب. ومع ذلك علينا أن نتساءل: هل سيكون من الممكن للشعب الفلسطيني أن يمارس نفس الحق في التنمية؟ وما هو أكثر من ذلك أننا ما زلنا نتساءل عما إذا كان سيكون بوسعه تحقيق أهداف التنمية المستدامة من دون أن يُعطى الحيز السياسي الذي تحتله إسرائيل حاليا. ما هي المؤشرات التي ستتوفر لهذا الشعب لقياس مدى الوفاء بتلك الأهداف؟ الجواب واضح: أن الاقتصاد الفلسطيني يشكله الاحتلال، لا سيما في قطاع غزة، حيث يخترق جميع جوانب حياة الشعب الفلسطيني، بما في ذلك، في جملة أمور، الاحتلال غير الشرعي للأراضي والموارد الطبيعية فيها، وحرمان الشعب من حقه في حرية

الحركة ومن عودة اللاجئين، واحتجاز المواطنين والتدمير اليومي لهياكلهم الأساسية.

نأسف إذ نجتمع مرة أخرى في هذه المناقشة. بدلاً من الاحتفال بالذكرى السبعين لمنظمتنا وفلسطين دولة عضو كامل العضوية تجلس جنبا إلى جنب معنا، فقد غادرنا عام ٢٠١٥ مخلفا لنا الآلاف من القتلى، والجرحى والمشردين والمنازل المدمرة. الحالة السائدة في القدس الشرقية أكثر خطورة مع مرور كل يوم.

يجب أن يطالب مجلس الأمن إسرائيل بأن تنُهي بالكامل احتلالها لفلسطين وجميع الأراضي العربية، ورفع الحصار الإجرامي عن غزة، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والمحتجزين الذين نقف معهم في تضامن كامل. تدعو حكومتنا الأمم المتحدة إلى الوفاء بمسؤولياتها التاريخية باتخاذ قرار على جناح السرعة يتضمن مهلة زمنية نهائية لإقامة دولة فلسطين، واحترام حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لها، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، وبذلك ترسي الأساس لسلام عادل ودائم في المنطقة، وهو الحل الوحيد للنزاع في الشرق الأوسط

في الختام، نؤكد من جديد الحاجة إلى الحوار والتفاوض، بدلاً من فرض الحرب والتدخل الأجنبي، وتغيير النظام في جميع النزاعات في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك الوضع في جميع الأراضي العربية المحتلة، مثل سوريا وغيرها، بينما ينبغي أن تؤخذ في الحسبان المصالح المشروعة لجميع الدول والشعوب في المنطقة من دون تدخل أجنبي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد ساندوفال كوهوليون (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفدي بالإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها الأمين العام بان كي – مون، وينوه في هذه المناقشة بوجود وزير خارجية أوروغواي والسيد رودولفو نين نوفوا، وغيرهما من الوزراء ونواب الوزراء الموجودين هنا معنا في هذه المناقشة الهامة للغاية.

نعلن عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن ما نشهده حاليا من تصعيد خطير للعنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين والخسارة المأساوية في الأرواح البشرية أمر غير مقبول حقاً. فالأحداث التي وقعت مؤخرا، كالهجومين على النساء في القدس وفي الضفة الغربية، يجب أن لا يحدثا مرة أخرى. نحض السلطات الإسرائيلية والفلسطينية على تقديم المسؤولين عن تلك الأعمال إلى العدالة. وتبرز هذه الحوادث الحاجة الماسة إلى العمل معا من أجل الحد من دوامة العنف والهجمات على السكان المدنيين. ونرى أن من المهم مساءلة الذين يرتكبون جرائم في كلا الجانبين. ونرحب بتأكيد الشرطة والشين بيت الإسرائيلية القبض على عدة من المتطرفين اليهود الشباب المتهمين بحرق أفراد عائلة فلسطينية أحياء بينما كانوا نائمين في منزلهم الواقع في الجزء الشمالي من الضفة الغربية. وندعو الأطراف إلى تعزيز السلام، والامتناع عن الإدلاء بتصريحات يمكن أن تحرض على أشكال أخرى من العنف والأعمال الانتقامية.

كما كررنا في مناسبات سابقة، فإن بناء المستوطنات غير قانوني ويشكل خرقا للقانون الدولي ويجب إلا يستمر. ونشعر بالقلق إزاء الخطط الإسرائيلية لتوسيع المستوطنات. ونعتقد أن هذا عمل يعرقل بوضوح طريق تحقيق حل الدولتين، دولتان تعيشان في سلام جنبا إلى جنب. من المهم أن نشدد على حقيقة أن إسرائيل مسؤولة عن تلبية احتياجات الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال وفقا للقانون الإنساني الدولي، ويجب تيسير تقديم المساعدة الإنسانية، وعدم عرقلتها.

في هذا الصدد، نشعر بالقلق إزاء المبادرة الإسرائيلية التي يمكن أن تحد من أنشطة منظمات حقوق الإنسان. وهذا هو حال قانون الشفافية الذي يتطلب من المنظمات غير الحكومية التي تتلقى ما يزيد على نصف تمويلها من الحكومات الأجنبية بأن تعلن صراحة عن هذا التمويل.

كما قلنا في مناسبات سابقة أمام المجلس، فإن إقامة الجدار، ونقاط التفتيش، والردود العنيفة من جانب قوات الأمن، وهدم المنازل، وفرض القيود على المنظمات غير الحكومية، وشن هجمات عنيفة على الأفراد والجماعات، وإطلاق الصواريخ كلها أعمال لن تعزز التوصل إلى حل لهذا النزاع.

إذ انتقل الآن إلى الحالة الراهنة في سوريا، نلاحظ أن المفاوضات على وشك أن تبدأ بين الحكومة السورية والمعارضة.

وفي ذلك الصدد، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الانخراط في مفاوضات بناءة وبحسن نية من أجل وضع حد لهذا الصراع، الذي كانت له عواقب وخيمة على الشعب السوري. وعلاوة على ذلك، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء التوترات التي ظهرت جراء الحالة بين إيران والمملكة العربية السعودية. ويجب ألا ننسى أنه في حال استمرار هذه التوترات، فإن المنطقة كلها ستجد نفسها متورطة في المزيد من الصراعات.

وفي الختام، تدعو غواتيمالا الأطراف إلى مواصلة الحوار، سعيا لتحقيق الاستقرار في المنطقة واحترام حقوق الإنسان، والحد بوجه خاص من مستوى العنف الذي يمارس ضد المدنيين في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد الجار الله (الكويت): يشرفني أن ألقي هذه الكلمة بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وأشكركم على هذه الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

إن جلسة اليوم تكتسي أهمية خاصة لانعقادها في وقت تستمر فيه وتيرة الجرائم والإعدامات الميدانية التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي، ومجموعات المستوطنين المتطرفين بالتصاعد دون رادع سياسي أو قانوني او أخلاقي. حيث سقط منذ بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر ما يزيد عن ١٦٠ فلسطينيا، أكثر من ثلثهم من الأطفال والنساء، وجرح ما يزيد عن ٧ ٠٠٠ شخص، بالرصاص الحي والمطاطي، بالإضافة إلى اعتقال آلاف الفلسطينيين في ظروف صعبة تتناقض وأبسط حقوق الإنسان، وبشكل مخالف للقوانين والمواثيق الدولية.

وتؤكد منظمة التعاون الإسلامي بأنه لا يمكن النظر لهذه التطورات الراهنة والخطيرة بمعزل عن ما تقوم به إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في مدينة القدس من إجراءات وممارسات عنصرية تستهدف تغيير معالم المدينة الجغرافية والديموغرافية، وطمس هويتها العربية ومكانتها الدينية والتاريخية، ومحاولاتها الرامية لعزلها عن محيطها الفلسطيني، إضافة إلى الاعتداءات المتكررة على المقدسات الإسلامية والمسيحية وخصوصا الحرم القدسي الشريف والمسجد الأقصى المبارك.

وتؤكد منظمة التعاون الإسلامي في هذا الصدد، بأن هذه الإجراءات الإسرائيلية تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية، ومن شأنها أن تغذي التطرف والعنف والعنصرية، وتسهم في إشعال صراع ديني يعرض آفاق السلام والأمن الدوليين للخطر.

إن جسامة الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي والتي فاقت كل الحدود، تستوجب تحركا دوليا مختلفا فلا يعقل أن تبقى إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، تتصرف كأنها دولة فوق القانون ترتكب انتهاكاتها وجرائمها دون أن تخشى ردا أو تتوقع عقوبة. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو مجلسكم

الموقر إلى تحمل مسؤولياته تجاه تأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإلزام إسرائيل بوقف عدوانها المستمر وأنشطتها الاستيطانية غير القانونية، وسياساتها التهويدية والعنصرية في مدينة القدس المحتلة ووضع حد لاعتداءاتها المتكررة على المقدسات المسيحية والإسلامية، ووقف مسلسل القتل اليومي والدموي لأبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، باعتبار أن ذلك يشكل أولوية ملحة لحماية رؤية حل الدولتين.

إننا نؤكد بأن الخروج من الأزمة الراهنة، يتطلب وجود إرادة سياسية لدى مجلس الأمن لتحقيق رؤية حل الدولتين، من خلال تبني قرار يعزز الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ضمن برنامج زمني محدد وفقا للمرجعيات الدولية المتفق عليها وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وذلك من أجل استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة وتحقيق السلام الدائم والشامل والعادل الذي يمكّن الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وتحقيق استقلال دولته الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف.

كما لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يسمح للجهود التي بذلت على الصعيدين الدولي والإقليمي على مدار أكثر من عشرين عاما أن تضيع هباء وعبثا بسبب غطرسة إسرائيل وتعنتها، السلطة القائمة بالاحتلال، وبالتالي فإننا نؤكد أهمية الدعوة لعقد مؤتمر دولي بمشاركة الأطراف الدولية الفاعلة والمؤثرة من أجل العودة بالعملية السلمية إلى القواعد والمبادئ التي انطلقت على أساسها، وللدفع باتجاه تأطير الجهود الدولية الرامية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، من أجل تحقيق رؤية حل الدولتين.

في الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على دعم وتعاون منظمة التعاون الإسلامي مع الشعب الفلسطيني في سعيه لاستعادة حقوقه الوطنية الثابتة بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وتحقيق استقلال دولته ذات السيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، والتوصل إلى حل عادل فيما يخص مسألة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا لوفد أوروغواي على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، مع التركيز على فلسطين.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ودولة الكويت بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

لا تزال أعمال العنف والصراعات في مختلف أنحاء الشرق الأوسط تثير قلق المجتمع الدولي. وقد أدت النزاعات التي طال أمدها بالفعل إلى سقوط عدد كبير من الضحايا، مع وجود العديد من النساء والأطفال بين الضحايا المدنيين. وقد أدى النزوح الجماعي للشعوب عبر وداخل الحدود، إلى حالة إنسانية متردية، تتفاقم جراء الحرمان من الوصول لبعض السكان المتضررين بشدة. وعززت الصراعات الدائرة في الغالب بين الأشقاء والطوائف، قوة الإرهابيين والمتطرفين، الذين استغلوا موارد المنطقة وشعور الشعوب باليأس وعدم الاستجابة لاحتياجاتها. وبالتالي، فإن الحالة في الشرق الأوسط لا تطاق، وتستدعي اهتمام المجلس بشكل كبير.

تظل المسألة الفلسطينية في صلب اضطرابات الشرق الأوسط. وهي تنطوي على مجموعة من الخلافات السياسية والأخلاقية والأيديولوجية التي نراها على نطاق أوسع في واقعنا الجيوسياسي الحالي. وليس من شك في أنه من المناسب بالنسبة للعديد من الجماعات توسيع نطاق تلك الخلافات والانقسامات، في تجاهل تام لإرادة وضمير الشعوب في جميع أنحاء العالم.

ويجب علينا أن نرفض مثل هذه المخططات المحدودة الفكر، والتي ستأتي بنتائج عكسية، ونستمر في البقاء على الجانب الصحيح من التاريخ، فيما يخص القضية الفلسطينية.

وتماشيا مع التزامنا الدستوري، تستمر حكومة وشعب بنغلاديش في تقديم دعم لامحدود للنضال العادل والمشروع للشعب الفلسطيني، من أجل استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، مع القدس الشريف عاصمة لها. ونحن نعتقد أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وتوسيع المستوطنات والهجمات العشوائية ضد المدنيين تشكل كلها انتهاكات منهجية لمبادئ القانون الإنساني وحقوق الإنسان الدولية. ونواصل حث جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية على الاستمرار في سعيها للتوصل إلى حل شامل للقضية الفلسطينية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

ومن هذا المنطلق، فإننا ندعم مقترحات منظمة المؤتمر الإسلامي للعمل على استصدار قرار من المجلس لإحياء الجهود السياسية الرامية إلى تحقيق الحل المنشود القائم على دولتين، وعقد مؤتمر دولي لمعالجة الجوانب المتعددة الأبعاد للقضية الفلسطينية بطريقة مركزة ومنظمة وشاملة. ويجب تحويل التضامن الجماعي مع الشعب الفلسطيني إلى إجراءات مستدامة، موجهة نحو تحقيق النتائج وهادفة.

ونلتزم في إطار الأمم المتحدة، بمواصلة بذل جهودنا لتعزيز صوت ومكانة لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، كما نقوم بذلك، من خلال منابر دولية أخرى ذات الصلة.

ويقف شعب بنغلاديش على أهبة الاستعداد لمد يد الدعم إلى الشعب الفلسطيني الشقيق في أي وقت تدعو إليه الحاجة.

وغالباً ما تستخدم الرسائل الخبيثة والهدّامة التي يطلقها العديد من الإرهابيين والجماعات المتطرفة العنيفة في جميع أنحاء العالم القضية الفلسطينية لإبداء المبررات وإضفاء الشرعية على خططهم المضللة. ومسؤوليتنا المشتركة بطبيعة الحال هي الكشف عن نفاقهم المحض وحججهم الجوفاء والقضاء عليها من خلال توليفة من الاستراتيجيات الراسخة في مبادئ حقوق الإنسان. غير أن هذه المبادئ قد تكون قاصرة عن الوصول إلى أهدافنا النهائية، إذا فشلنا جدياً وبصورة لا لبس فيها في أن نُدخل في حساباتنا الحاجة إلىحشد جهودنا السياسية، بما في ذلك عن طريق المجلس، لإيجاد حل سلمي للأزمة في الشرق الأوسط ونحرم بالتالي معارضينا من إحدى خططهم الأساسية لحشد التأييد. وفي بنغلاديش، وبتوجيه مستمر من نهج عدم التسامح إطلاقاً لرئيسة الوزراء الشيخة حسينة، نظل يقظين بحيث أن المتطرفين الذين يمارسون العنف لا يمكن أن يستغلّوا أي قضية، مهما كانت مشروعة، لصالح أيديولوجياتهم وأعمالهم المشوهة.

وقد أظهر المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة، بما في ذلك من خلال اتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، أن من الممكن بالفعل تنحية الخلافات وإيجاد حلول خلاقة واستشرافية في البحث عن السلام، على الرغم من التحديات الشاقة السياسية والدبلوماسية. واستلهاماً من بعض الإنجازات التي تحققت مؤخراً، تشجعنا الالتزامات الثابتة الرفيعة المستوى التي استمعنا إليها في قاعة المجلس طوال اليوم وتجدد الآمال في استئناف مبكر لعملية السلام في الشرق الأوسط رغم كل الصعاب. وينبغي لنا أن نتطلّع إلى العزم والمشاركة المستمرّين لأعضاء المجلس للوفاء بالالتزامات من هذا القبيل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد بيريرا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي

بلدكم رئاسة مجلس الأمن. كما أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الإشادة بالرئيس على عقد مناقشة اليوم الهامة والحسنة التوقيت.

تؤيد سري لانكا البيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وتؤكد سري لانكا من جديد دعمها الثابت للقضية الفلسطينية. وتذكرنا هذه المناقشة مرة أخرى بالحاجة الملحة إلى إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية ومعالجة محنة الشعب الفلسطيني. وخاصّة في هذا الوقت من الاضطرابات التي لم يسبق لها مثيل في الشرق الأوسط، عندما ينصبّ تركيزنا على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وأزمة اللاجئين الملحة في سورية، يجب ألا ينسى العالم الحالة الإنسانية المتردية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، وبخاصة غزة، حيث يتعذّر تبرير الظروف. كما نشدد على الحاجة الملحّة إلى إنهاء تهميش الفلسطينيين واضطهادهم في أرضهم.

وتؤيد سري لانكا عمل وكالات الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التي تحافظ على إمداد معظم السكان في غزة بالاحتياجات الأساسية، بما في ذلك التعليم. ونكرر التأكيد على الحاجة إلى مواصلة التمويل من الجهات المانحة لتمكين الأونروا من العمل بفعالية.

إن سري لانكا، بصفتها رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، قلقة جدا إزاء تصاعد العنف، وعدد الإصابات التي تشمل الأطفال. إن السبب الجذري للعنف المتصاعد هو الاستمرار في سياسة توسيع المستوطنات ومناخ الإفلات من العقاب المتعلق بأنشطة المستوطنين.

تنتهك أنشطة الاستيطان الإسرائيلية القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف، وتؤدي إلى تفاقم حوادث العنف التي وقعت في المنطقة. وقد دعا المجتمع الدولي مراراً إلى تجميد النشاط الاستيطاني. وقد أدان كل من مجلس الأمن، والجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن محكمة العدل الدولية، بشكل قاطع النشاط الاستيطاني بوصفه نشاطاً غير قانوني. إن إنهاء هذه الممارسات، التي تساهم في المعاناة الإنسانية واستمرار التوتر في الأراضي المحتلة، هو خطوة يتعين اتخاذها لتحسين الحالة على أرض الواقع.

وبسبب الحصار المفروض على غزة، يعتمد ما يقرب من ٨٠ في المائة من الأسر الآن على المعونة الإنسانية من الأمم المتحدة للبقاء على قيد الحياة. ولا تزال مستويات البطالة في حدود ٤٠ في المائة والقيود المفروضة على الحركة من غزة وإليها لا تزال تشكل مشكلة رئيسية للاقتصاد الشعب الفلسطيني ورفاهه. إن القيود المفروضة على الواردات والصادرات تخنق النمو الاقتصادي. وينبغي رفعها في إطار القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، لأن ذلك سيسهم بشكل كبير في التقدم الاقتصادي لغزة وفي رفاه شعبها.

ويدعو وفد بلدي إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية ووضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني. والحصار المفروض على قطاع غزة هو عقبة أخرى في طريق السلام. وبعد أكثر من عام واحد على التدمير الواسع النطاق في غزة، لا تزال آلاف الأسر تعيش منازلها التي لحقت بها أضرار، حتى في أثناء شهور الشتاء. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، لم يُصرف سوى الثلث من مبلغ الـ ٤ بلايين دولار المتعهد به، وظلّ ما يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ من الفلسطينيين مشردين ويعيشون في ظروف لا يمكن تبريرها. ويكافح المدنيون للحصول على الكهرباء والمياه والرعاية الصحية.

ويجب على طرفي النزاع تهيئة البيئة اللازمة لتيسير إحلال السلام. وهناك حاجة ملحة إلى تدابير بناء الثقة المتبادلة في دعم للجهود الرامية إلى استئناف الحوار والمفاوضات الموضوعية. ويجب على إسرائيل حماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والامتناع عن الأعمال التي تتعارض مع القواعد الراسخة للقانون الدولي والممارسة الدولية. وندرك أيضاً الاحتياجات الأمنية لإسرائيل. إن الهجمات العشوائية ضد المدنيين الإسرائيليين ستؤدي إلى دائرة عنف ذات نتيجة عكسية. ونشجع الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس من أجل سلامة المدنيين وهدف السلام الأكبر.

ومن المهم مواصلة العمل للتوصل إلى حل عادل ودائم للحالة في الشرق الأوسط. وتؤيد سري لانكا تنفيذ قرارات الجمعية العامة فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في إقامة دولته وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧. وسترهن إمكانية تحقيق حل الدولتين بالوحدة السياسية والتقدم الاقتصادي للشعب الفلسطيني. ونحن على ثقة بأن جهود المصالحة الداخلية الفلسطينية سوف تستمر. إن التقدم الذي أحرزته السلطة الفلسطينية، على الرغم من القيود الاقتصادية والسياسية الحادة، يستحق الثناء.

وتؤيد سري لانكا تماماً عمل وكالات الأمم المتحدة التي تخدم الفلسطينيين، ولكن من المهم أن ندرك أن استمرار الهجمات العشوائية ضد المدنيين لن يؤدي إلا إلى زيادة مشاعر اليأس وانعدام الأمن. إن قضية فلسطين لا تزال تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإن التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية هو أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. وعلى الرغم من عقود من خيبة الأمل، يشجعنا أن شعب فلسطين حافظ بقوة على معنوياته وقوة هدفه من أجل نيل حقوقه المشروعة والتغلب على التحديات الكبيرة التي تواجهه. ويحدونا الأمل في أن يعمل الشعب الفلسطيني معاً للحفاظ على الوحدة الوطنية، وهو أمر حتمي لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة.

وأخيراً، فإننا نرحب أيضاً بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يقرّ خارطة طريق لعملية سلام في سورية ويحدد جدولاً زمنياً لإجراء محادثات. وسيكون التنفيذ الفعال له أمراً حيوياً للحالة بشكل عام في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد فورادوري (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً وقبل كل شيء أن أهنئ جمهورية أوروغواي على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وأنا ممتن للدعوة إلى المشاركة في المناقشة المفتوحة اليوم بشأن مسألة لها هذه الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي – الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

ويسرنا مرة أخرى أن أوروغواي قد انتخبت عضواً غير دائم في المجلس بعد غياب طويل الأمد استمرّ ٥٠ عاماً. وبما أننا على دراية بنوعية الدبلوماسية في أوروغواي والمساهمات التي قدمتها إلى الأمم المتحدة من خلال الشخصيات البارزة التي كان لها دور في وضع السياسات الدولية، والقانون الدولي العام على وجه الخصوص، فنحن على اقتناع بأن بلدكم، سيدي الرئيس، ستُسهم خلال ولايتها لفترة السنتين إسهاماً كبيراً في أعمال المجلس.

ويصادف عام ٢٠١٦ الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لعقد مؤتمر مدريد للسلام، وستصادف السنة المقبلة مرور نصف قرن على اتخاذ القرار التاريخي ٢٤٢ (١٩٦٧).

ويساور الأرجنتين بالغ القلق حيال انتشار النزاعات في الشرق الأوسط. وسببت تلك النزاعات والتوترات وأعمال

العنف أزمة إنسانية على نطاق لم يسبق له مثيل، مع مئات الآلاف من القتلى والمصابين والمشردين داخليا واللاجئين. ونؤيد بقوة جميع الجهود التي هدفت، بقدر من الصعوبة، إلى توطيد السلام في سوريا والعراق وليبيا واليمن، والدور الفعال الذي تضطلع به الأمم المتحدة في جميع هذه العمليات باعتبارها ضامنا للجهود التي يبذلها كل بلد لإيجاد طريقه الخاص نحو تحقيق السلام.

إن الأرجنتين، بوصفها من البلدان التي تشارك بفعالية في تقديم المساعدة الإنسانية الدولية من خلال مبادرة ذوي الخوذ البيض، ملتزمة بدعم السلام والتنمية في المنطقة ليس على الصعيد السياسي والدبلوماسي فحسب، بل أيضا من خلال الإمدادات الإنسانية وأعمال الرعاية التي يقوم بها متطوعونا. وفعلا، وفيما يتعلق بالأزمة في الجمهورية العربية السورية وحالة اللاجئين فيها، لم تعرب الأرجنتين عن تضامنها معهم فحسب، بل أوفدت فريق خبراء من متطوعي ذوي الخوذ البيض إلى المخيمات في إطار توجيه مكتب الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين كما أرسلت إمدادات إنسانية إلى الجمهورية اللبنانية، لتحقيق الغرض ذاته المتمثل في دعم المساعدة التي تقدم هناك إلى اللاجئين السوريين.

وفضلا عن ذلك، يقوم بلدنا بإضفاء الطابع الرسمي على تقديمه للأمين العام أفرقة خبرا من متطوعي ذوي الخوذ البيض من أجل إدارة مخيمات اللاجئين، وتوزيع الأغذية والأدوية وغيرها من الهبات، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي واللوجستيات العامة، وتدريب الموظفين المحليين على هذه المسائل. ومن المقرر أن ينشر المتطوعون لمساعدة اللاجئين السوريين في الأردن والعراق ولبنان وتركيا وأي مكان ترى الأمم المتحدة أنه أنسب، مما يؤكد تضامننا والتزامنا بتحسين الحالات الإنسانية التي تؤثر على الشعوب الشقيقة في المنطقة.

وكما هو الحال في أي نزاع، فإن المسؤولية الرئيسية عن إيجاد حل تقع أولا وقبل كل شيء على قادة الأطراف المعنية مباشرة، وفي هذه الحالة دولتا إسرائيل وفلسطين، اللتان عليهما أن تظهرا أنها مستعدتان للعمل على بناء السلام المستدام والأمن لمصلحة شعبيهما. ولكن ينبغي أيضا أن يكون واضحا أن المجتمع الدولي الممثل هنا، ولا سيما مجلس الأمن، يتحمل مسؤولية جماعية، ولا يمكن أن يقف موقف المتفرج على نزاع مستمر على الدوام بدون أي آفاق للتوصل إلى حل. وطوال السنوات أشرنا إلى أنه لا يمكن إيجاد حل عسكري لهذا النزاع، ولذا، علينا نحن بوصفنا المجتمع الدولي أن نكرس أنفسنا على سبيل الأولوية لوضع خطة سياسية حقيقية ولمضاعفة جهودنا لكي يتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون من استعادة الأمل بأن تحقيق السلام لا يزال ممكنا.

وحددت معايير التوصل إلى حل عن طريق التفاوض في مناسبات عديدة في مجلس الأمن، وفي الجمعية العامة، وأيضا في الاتفاقات التي وقع عليها الطرفان، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية، والصكوك الدولية الأخرى. ويجب على إسرائيل إنهاء احتلالها للأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ وإيجاد حل مقبول للطرفين لمركز القدس وتسوية قضية اللاجئين على نحو منصف. وعلى إسرائيل إنهاء سياستها لبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهي غير شرعية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام تحقيق السلام. فالآثار السلبية للمستوطنات على أرض الواقع آثار هائلة وتعمل على تقويض الحل القائم على وجود دولتين.

وفي الوقت نفسه، على القادة الفلسطينيين أن يعالجوا بصدق الشواغل الأمنية الإسرائيلية. وعلى حركة حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية أن توقف التحريض والهجمات على المدنيين الإسرائيليين. ويجب الوقف الفوري لإطلاق الصواريخ

من قطاع غزة على إسرائيل. وبناء على ذلك، يدين بلدي بشدة تلك الأعمال الإرهابية ضد إسرائيل، وهو على اقتناع بأنه تماما مثلما لا يوجد أي حل عسكري لهذا النزاع، كذلك لا يمكن فرض أي حل بالأساليب الإرهابية.

ويجري تأجيج عدم الاستقرار الإقليمي بالتهديد الإرهابي الأكثر تعقيدا بكثير مما كان عليه في الماضي. فهو تهديد يشمل التطرف العنيف وتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى الشرق الأوسط، ولا سيما إلى سوريا والعراق. وهذا التهديد الخطير يزلزل أسس البشرية ذاتها. وبهذه الصفة، يجب إدانته بشكل صارم وواضح بجميع أشكاله ومظاهره ويجب مواجهته على نحو فعال من خلال العمل المشترك للمجتمع الدولي.

وعلاوة على ذلك، تعتقد الأرجنتين أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط سيمثل خطوة رئيسية إلى الأمام في عملية السلام في المنطقة. وفي ذلك الصدد، يشعر بلدي بالأسف لأن الإخفاق في التوصل إلى اتفاق بشأن الموضوع في المؤتمر التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٥ هنا في نيويورك، حال دون اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء.

ونرى أن إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط يمكن أن يسهم بشكل حاسم في تحقيق المزيد من الاستقرار في المنطقة. ومن الضروري أن يستأنف فورا حوار موضوعي وملتزم من أجل تحقيق السلام، مع الهدف الواضح المتمثل في إنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال الكامل والسيادة لدولة فلسطين، بحيث يمكنها أن تصبح دولة قوية، تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، على أساس الشروط المقبولة من المجتمع الدولي، أي، الحل القائم على وجود دولتين، في حدود ما قبل ١٩٦٧، وضمان حق إسرائيل في العيش في سلام مع جيرانها، وفي إطار حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

فالسعي لتحقيق السلام المنشود هدف عزيز على جميع الأطراف. إن أمثلة من قبيل تمدد ما يسمى بالدولة الإسلامية/داعش لم يكن ممكنا إلا نتيجة لفشل الدول في تسوية النزاعات الداخلية والخارجية ولفراغ القوة الناجم عن ذلك. وبقدر ما تحرز الدول من تقدم في تسوية نزاعاتها، ستختفي الفجوات التي تعمل على تأجيج نمو الأصولية والعنف المفرط.

وأود الآن أن أعرب عن شعور الأرجنتين بالقلق حيال الحالة الإنسانية في سوريا، التي لا شك أنها أسهمت في تدهور الحالة في المنطقة وأضافت ضغطا غير عادي على البلدان المضيفة للاجئين. ويصادف آذار/مارس المقبل الذكرى السنوية الخامسة للمأساة التي تروعنا يوميا، بعد أن أدت إلى أسوأ أزمة إنسانية في عصرنا. والأرقام معروفة جيدا ولكنها لا تزال مأساوية: وهي أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ من القتلى، نصفهم من المدنيين، و ٦,٦ ملايين من المشردين داخليا و ٤,٣ ملايين من اللاجئين. ويتطلب نصف السكان السوريون، ما يقرب من ١٣,٥ ملايين شخص، تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة. وهذه الأرقام تجعلنا ندرك حجم النزاع وآثاره، التي خلفت وراءها بلدا مدمرا، وشعبا يشهد معاناة لا مثيل لها ومنطقة وصلت إلى درجة الغليان.

ولكن تماما حينما كنا نظن أننا قد رأينا جميع صنوف المعاناة في سوريا، اهتز ضميرنا مرة أخرى من الصور الواردة من مضايا قبل بضعة أيام. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن استخدام الغذاء أداة من أدوات الحرب يشكل جريمة حرب بموجب القانون الإنساني الدولي. ومن المرجح أن تكون هناك حالات أخرى في سوريا مثل حالة مضايا، الأمر الذي يجعل من الضروري منح إمكانية الحصول العاجل وبدول شروط على المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء أرض البلد. وتتطلب الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي تتجاوز بقدر كبير ما حدث في مضايا إخضاع المسؤولين

عن ارتكابها للمساءلة. ويمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تضطلع بدور فعال للغاية في ذلك الصدد.

وسيتعين أن يكون أي حل للنزاع في سوريا سياسيا، وليس عسكريا، ومن باب أولى ليس إرهابيا، وهو ما يسلم به القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي اتخذه المجلس بالإجماع في ١٨ كانون الأول/ديسمبر. ويسر الأرجنتين أنه، بعد سنوات من حالات سوء الفهم والشقاق فيما يتعلق بسوريا، تمكن أعضاء مجلس الأمن من الكلام بصوت واحد دعما لهذا الحل السياسي، الذي ينبغي أن يؤدي إلى الحفاظ على سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وإلى احترام المبدأ الذي مفاده أن للشعب السوري وحده الحق في تقرير مصيره بالذات.

وبعد عامين من مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا، يسرنا أن المفاوضات بين الأطراف السورية ستستأنف في بضعة أيام، في إطار الوساطة التي يقوم بها المبعوث الخاص للأمين العام. وينبغي أن تؤدي لمفاوضات إلى عملية للانتقال السياسي يقودها السوريون أنفسهم وتحدد شروطا لوقف إطلاق النار التام في جميع أنحاء البلد. ومن المأمول أن تتحقق كلتا النتيجتين بسرعة، بالعمل المتضافر لجميع البلدان التي لها تأثير على الأطراف بغية التوصل إلى اتفاق مبكر. وفي ذلك الصدد، نؤيد الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستيفان دي ميستورا.

في الوقت نفسه، يجب علينا منع المزيد من العسكرة للحالة، وبالتالي فإننا نناشد وضع حد لتوريد وتدفق الأسلحة إلى جميع الأطراف. وفي هذه المرحلة، يتعين أن تركز الجهود على القضاء على التهديد الإرهابي الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة، من أجل حماية السكان المدنيين، والتقيد الصارم بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ستحتفل جمهورية الأرجنتين هذا العام، بالذكرى المئوية الثانية لاستقلالها. وقد قامت هوية الأرجنتين دائما على التنوع والتعايش السلمي والمتناغم بين مجتمعاتها المحلية التي تنتمي إلى جهات منشأ مختلفة ومجموعاتها العرقية وأديانها المختلفة. وأدت هذه السمة إلى تكوين مجتمع فريد من نوعه، نفتخر به. ولهذا السبب أيضا، تشعر الأرجنتين بالمأساة التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط. إننا نحث على التوصل إلى حل عادل وسلمي وتفاوضي ودائم، يتيح للشعوب العيش في وئام، وقبول الاختلافات، وتحقيق النمو بفضل التنوع، وتعلم أن الحوار أفضل من المواجهة، وأن الأهم هو توسيع آفاقنا بدلا من الانغلاق على أنفسنا. وآمل، رغم أن ذلك يمكن أن يكون نوعا من السذاجة، في أن تسود الحكمة وتتغلب على اللاعقلانية، وحيثما هناك اليوم الموت والدمار، سيتم غدا بناء سلام وطيد مع العزيمة القوية للشعوب المستعدة لتولي زمام مصيرها بنظام وفي إطار العدالة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): نشكركم على عقد هذه الجلسة، ونشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية التي قدمها صباح اليوم. كما ننضم إلى البيانين اللذين ألقيا باسم منظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

تستمر الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية، بما في ذلك استمرار الإجراءات الأحادية الجانب التي تتخذها إسرائيل واستمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي والحصار المفروض على قطاع غزة، ومواصلتها فرض القيود على الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس، واستمرارها في تهويد القدس وطمس هويتها وغير ذلك من الانتهاكات التي تخالف قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأحكام القانون الدولي، وإن ما يدعو إلى القلق أن هذه الانتهاكات الجسيمة تستمر دون مراعاة للنتائج التي تترتب عليها من تصاعد في حدة

وخطورة التوتر وتقويض أسس الحل السلمي للنزاع العربي الإسرائيلي.

إن وفاء مجلس الأمن بمسؤوليته المتعلقة بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، يتطلب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة وتحقيق حل عادل وشامل ومستدام، على أساس حل الدولتين وإقامة دولة فلسطين المستقلة القابلة للحياة، على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن وبما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية وعودة اللاجئين واسترجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وفي هذا الصدد، فإننا نطالب المجلس بإلزام إسرائيل احترام أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ورفض جميع الممارسات والإجراءات غير القانونية، التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، كما ندعو المجلس إلى اتخاذ تدابير لوقف تلك الممارسات، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، والدفع باتجاه تحقيق تقدم ملموس في عملية السلام، بما يحقق الأمن والاستقرار لشعوب المنطقة، ونزع الذرائع التي يستخدمها المتطرفون لتأجيج المشاعر وزيادة التطرف.

لم تدخر دولة قطر أي جهد يصب في تحقيق السلام والاستقرار في منطقتنا، وتحقيقا لهذا الهدف، وظفت قدراتها المختلفة للمساعدة في الجانب الإنساني لمعالجة النتائج التي دفع ثمنها المدنيون جراء استمرار العدوان والحصار على غزة، ووفاء بالتزاماتها الإنسانية، نفذت حتى الآن مشاريع لإعادة إعمار غزة بقيمة ٢٣٠ مليون دولار، شملت إنجاز ١٠٦٠ شقة سكنية في مدينة سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في غزة، وإنجاز ٢٥ في المائة من مشروع بناء ١٢٠٠ وحدة سكنية أخرى وإنشاء مستشفى للتأهيل والأطراف الصناعية، وتنفيذ ٤٥ مشروعا للطرق الداخلية في غزة.

تستمر معاناة المدنيين السوريين، في ظل عجز المجتمع الدولي عن رفع تلك المعاناة، وعن وقف جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية التي يستمر النظام السوري والميليشيات الموالية له في ارتكابها، وعن إنفاذ قرارات الأمم المتحدة. إن الصور المرعبة التي نقلتها وكالات إغاثة المدنيين الذين يصارعون الموت، جراء سياسة التجويع التي ينتهجها النظام وصور أشلاء الرضع الذين حرموا من الحق في الحياة جراء استهانة النظام بحياتهم، واستخدامه للقصف العشوائي بالبراميل المتفجرة، تمثل وصمة عار على جبين الإنسانية التي أخذت على عاتقها الاستفادة من دروس الماضي، وضمان عدم تكرار مثل تلك الفظائع. لقد طالب قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية المدنيين في سورية، ودعا إلى إتاحة وصول الوكالات الإنسانية بشكل فوري وآمن، ووصول المساعدات الإنسانية إلى جميع من هم في حاجة إليها، والإفراج عن المحتجزين بشكل تعسفي، والوقف الفوري لأي هجمات موجهة ضد المدنيين، والأهداف المدنية، والتنفيذ الكامل لقرارات المجلس المعنية بالحالة الإنسانية في سورية. وللأسف، لم تنفذ أي من تلك المطالب، مما يتطلب النظر في اتخاذ إجراءات إضافية، امتثالا للفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٢٢٥٨ (٢٠١٥).

تشدد دولة قطر على ما ورد في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، من تأكيد على أن الحل الوحيد الدائم للأزمة في سورية يتم من خلال عملية سياسية جامعة بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري الشقيق بغية التنفيذ الكامل لبيان جنيف، وتنص على إنشاء هيئة حكم انتقالية جامعة تخول سلطات تنفيذية كاملة، كما يتطلع بلدي إلى انعقاد مؤتمر دعم سورية والمنطقة في لندن، خلال الشهر المقبل وتؤكد مشاركتها بوفد رفيع المستوى في هذا المؤتمر الهام.

في الختام، ستواصل دولة قطر دعمها للجهود الدولية لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، والذي ستجني

جميع شعوب المنطقة ثماره، ونجدد استعدادنا للإسهام في أي جهد لتحقيق هذا الهدف، استنادا للمرجعيات القانونية والدولية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد بيدرسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): رغم استمرار الاضطرابات في الشرق الأوسط، تبعث بعض التطورات السياسية على التفاؤل الحذر. ويشكل تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة مؤخرا، انتصارا للدبلوماسية ومعلما هاما لجهود نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على الصعيد الدولي. يوضح الاتفاق قوة الجهود السياسية المشتركة وأهمية الإرادة السياسية والقيادة. ومن دواعي سرور النرويج إسهامها في التنفيذ، تمشيا مع العمل الذي يجري القيام به تحضيرا لمؤتمر قمة الأمن النووي الذي سيعقد في الربيع.

إننا نأمل أن تسهم المحادثات المقبلة في جنيف في التوصل إلى تسوية سياسية للصراع في سورية. وندعم كل الجهود الرامية لتحقيق هذه الغاية، ونحن مستمرون في الإسهام في الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص ستيفان دي ميستورا لتيسير المحادثات. مع ذلك، وفي الوقت الذي نعمل فيه على إيجاد حل سياسي للصراع، يجب علينا تكثيف عملنا من أجل التخفيف من حدة الحالة الإنسانية الخطيرة. لذلك، تحث النرويج المجتمع الدولي على أن يكون مستعدا لقطع تعهدات عندما نجتمع في لندن الأسبوع المقبل لحضور المؤتمر المتعلق بدعم سورية والمنطقة. ونحن بحاجة إلى أن نبين بوضوح تضامننا مع الملايين من الناس الذين في حاجة إلى دعمنا. ونحث المجتمع الدولي على تعبئة الموارد اللازمة للتخفيف من الحالة الإنسانية.

إسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى أصدقائي الفلسطينيين والإسرائيليين. تماشيا مع الجهود السياسية المبذولة في جميع أنحاء المنطقة، تحث النرويج طرفي النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لاستئناف الحوار السياسي وإنهاء المأزق الحالي. ويتمثل السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين، في عملية سياسية ذات مصداقية تهدف إلى تحقيق حل الدولتين. وتقع المسؤولية، وبالتالي مفتاح حل الصراع، أساسا على عاتق الطرفين نفسيهما.

وتشجع النرويج مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤولياته، وتقديم مساعدة بناءة في هذه العملية.

لا يمكن للحالة الراهنة أن تستمر. والتوترات الحالية تقتضي من جميع الأطراف اتخاذ خطوات سياسية فورية ومنسقة. وبغية إحراز تقدم، يجب اتخاذ الخطوات الأربع التالية.

أولاً، يجب أن تتوقف أعمال العنف. ويجب على الجميع السعي بكد لتقليص حدة النزاع.

ثانيا، ينبغي على إسرائيل وقف بناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة، ووقف توسيع المستوطنات القائمة. وعلى إسرائيل أن تمتنع عن مصادرة الأراضي وهدم المنازل. إذ أن هذه الأعمال ما من شأنها إلا أن تؤدي إلى تقويض أي عملية سياسية.

ثالثا، تحتاج فلسطين إلى تعزيز المؤسسات السياسية وهياكل الحكم فيها وتنفيذ الإصلاحات الضرورية لديها. يجب على وجه الخصوص، بذل الجهود على نطاق أكبر بكثير مما نراه اليوم لتحسين الوضع في غزة. وفيما يتعلق بإعادة إدماجها في إطار الحكم تحت سلطة واحدة، يجب إيلاء الاحترام الكامل لمعايير الاتفاقات الأمنية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

رابعا، تمس الحاجة إلى التعاون بين الأطراف بشأن اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني وإعادة إعمار غزة، للمضي قدما في العملية السياسية. خلال حالة الجمود الحالية،

ستعمل النرويج مع المجتمع الدولي من أجل بذل كل جهد ممكن لتشجيع الأطراف على الإبقاء على رؤية حل الدولتين.

بينما ندرك أن البلدان المانحة تواجه تخفيضات في مخصصات الميزانية الجارية وتخفيضات في ميزانية التنمية، نهيب بجميع المانحين الحفاظ على المستوى الحالي للمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية. وهذا ينطوي على أهمية كبيرة خلال هذه الفترة المضطربة في الشرق الأوسط. لا يسعنا أن نرى مؤسسات السلطة الفلسطينية تتفكك. إن دعم بناء المؤسسات في الأجل الطويل عنصر رئيسي في تحقيق الاستقرار. فدعم بناء دولة فلسطينية قادرة على البقاء لايزال في صلب مشاركتنا في إحلال السلام والتزامنا به. هذه الجهود حيوية من أجل التحضير للاجتماع المقبل لمجموعة المانحين الدوليين الذي تنظمه لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين والمقرر عقده في نيسان/أبريل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة.

إن الشرق الأوسط اليوم أكثر من أي وقت في التاريخ الحديث من حيث حالة عدم الاستقرار، وهي حالة لا يمكن التنبؤ بها. ومع ذلك، فإن انتشار الأزمات في المنطقة الأوسع يجب ألا يصرف انتباهنا عن الحاجة الماسة إلى حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي ما زال يشكل تحديا أساسيا.

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته في تناقض مع القانون الدولي، مثل القرار الذي اتخذه مؤخرا بشأن مصادرة الأراضي في الضفة الغربية يعرقل الجهود الرامية إلى إحلال السلام الدائم. وإن توسيع المستوطنات غير القانونية، وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم في استخدام الموارد الطبيعية، والاعتقالات التعسفية، وقمع حرية تكوين الجمعيات والتجمع، والاستخدام المفرط للقوة، فضلا عن الجهود الرامية إلى تقويض مركز وقدسية الحرم الشريف بالنسبة للمسلمين، كلها أعمال يجب أن تتوقف فورا.

كذلك لا تزال الحالة في غزة تبعث على القلق. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي أزاء هذه المأساة التي تشمل ١,٨ مليون شخص ما انفكوا يعانون تحت حصار غير إنساني لمدة تسع سنوات. ينبغي على إسرائيل أن تستجيب للدعوات المستمرة، وأن تعمل على رفع الحصار المفروض على قطاع غزة لتمكين سكان غزة من بناء سُبل كسب العيش.

إن الظلم التاريخي ضد الشعب الفلسطيني والذي تعززه الممارسات الإسرائيلية غير المشروعة على أرض الواقع، يعمل على إذكاء نيران الكراهية والعزلة والتطرف في المنطقة وخارجها. الأمر الذي حمل الشعب الفلسطيني على فقدان الأمل وزيادة رد فعله. إن المخرج الوحيد من هذا المأزق يتمثل في إقناع الفلسطينيين بأن مستقبلهم سيكون أفضل مما عليه اليوم، وبأن دولة فلسطين سوف تتبوأ مكانها على طاولة المفاوضات على قدم المساواة مع إسرائيل.

نتفق جميعا على أن الوضع الراهن غير مقبول ولا يمكن تحمله. إن الاتجاه الدولي نحو الاعتراف بدولة فلسطين تجسيد لذلك الإحباط. فالقرار الأخير للاتحاد الأوروبي بشأن وضع علامات على منتجات المستوطنات، ورفع العلم الفلسطيني في مقر الأمم المتحدة خطوتان في الاتجاه الصحيح. وغني عن القول أن السبب الجذري للمشكلة يكمن في احتلال إسرائيل غير القانوني للقدس الشرقية وبقية الأراضي الفلسطينية. وفي هذا الصدد، فإن الحل الوحيد يكمن في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على حدود ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لها. ينبغي أن يضطلع مجلس الأمن أيضا بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

يمثل الوضع في سوريا اليوم أكبر كارثة واجهناها منذ الحرب العالمية الثانية. إن تركيا بوصفها بلدا مجاورا، تشعر بقلق بالغ جراء الآثار الإنسانية والأمنية للأزمة التي تشكل تهديدا كبيرا للأمن الوطني. وفي هذا الصدد، نبقي على موقفنا الحازم في مكافحة الإرهاب، دون تمييز بين المنظمات لإرهابية.

نشهد حاليا أوقاتا عصيبة في سوريا. إذ لا يمكن التغلب على هذه الأزمة إلا من خلال التوصل إلى حل سياسي. إن عمل الفريق الدولي لدعم سورية واتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي تلا تشكيله عجّلا في الجهود الرامية إلى إنعاش العملية السياسية. وينبغي أن تؤدي العملية السياسية إلى مرحلة انتقالية ذات جداول زمنية محددة، ووضع دستور جديد وإجراء انتخابات. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يتولى المجلس تنفيذ جميع التدابير، بما في ذلك تلك المتعلقة بوقف إطلاق النار في جميع أرجاء البلاد، ووصول المساعدات الإنسانية، وتلك المنصوص عليها في قراره بالذات ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

لا يمكن للشعب السوري أن يستعيد إيمانه بالمجتمع الدولي إلا إذا شهد تحسنا في الأوضاع الإنسانية على أرض الواقع. وما القصص المأساوية للمجاعة والموت في مدينة مضايا المحاصرة إلا أمثلة على أحدث انتهاك للمبادئ الأساسية للقانون الدولي. ولا بد من وقف السياسات الوحشية لهذا النظام والهجمات العشوائية ضد سكانه، فضلا عن الضربات الجوية الأخيرة التي يشنها حلفاؤه والتي تستهدف المدنيين والمعارضة المعتدلة تحت ذريعة محاربة داعش. فهذه الهجمات لا تقوض احتمالات التوصل إلى حل سياسي فحسب، بل تسهم أيضا في تفاقم آفة الإرهاب.

لا يمكن أن يتوقع من المعارضة المعتدلة أن تتفاوض تحت النيران. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون لها الحق في تعيين ممثليها. إن عدم تدخل طرف ثالث في تكوين فريق تفاوضي للمعارضة أمر حتمي من أجل مصداقية واستدامة العملية. فالمحاولات الرامية إلى إضعاف المعارضة ستضر بالعملية قبل حتى أن تبدأ.

لن تنتهي المأساة الحالية ما لم تكن لشعب سوريا حكومة شرعية تمثل حقاً إرادته وتحظى بموافقته الكاملة. لقد تكلم بالفعل الشعب السوري في هذه النقطة. والآن حان الوقت بالنسبة لنا، نحن أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية، لكي نمهد الطريق أمام عملية حقيقية تؤدي إلى تغيير سياسي حقيقي.

يرتبط الأمن في سوريا أيضا بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمواجهة داعش في العراق، كذلك لا يمكن تحقيق انتصار دائم ضد داعش إلا إذا اقترنت تلك الجهود باستراتيجية شاملة. ونرحب بالتقدم الذي أحرزه مؤخرا الجيش العراقي في تحرير الرمادي. ومع ذلك، من المهم تعزيز هذه المكاسب، وزيادة قدرة القوات العراقية. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بدعم العراق في جهوده لمكافحة داعش.

أثبتت بعض التطورات الأخيرة مرة أخرى جدوى الدبلوماسية. وفي هذا الصدد، نرحب بالإعلان عن تحديد تاريخ للبدء بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالتوقيع على الاتفاق السياسي الليبي، والخطوات الأخيرة أيضا نحو تشكيل حكومة الوفاق الوطني الليبية تبشر باستعادة الاستقرار في ليبيا.

أكدنا دعمنا الكامل للحكومة الليبية المقبلة خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء المكلف فايز السراج إلى أنقره في ١١ كانون الثاني/يناير. ونحن على أهبة الاستعداد للاستجابة لطلبات حكومة الوفاق الوطني في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد ساريو (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): يتقدم وفدي بالتهنئة إلى أوروغواي على شغل مقعدها في مجلس الأمن.

نشكر أوروغواي بصفتها رئيسا لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، مع التركيز على فلسطين. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على جهوده المتفانية لحل النزاع في الشرق الأوسط. تحيط ملديف علما برحلته إلى فلسطين في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي.

وتشير ملديف بقلق بالغ إلى أن الحل السلمي للحالة في فلسطين يصبح أبعد منالا على نحو مطرد. وبالرغم من أن إسرائيل قد أعربت عن التزامها بالحل القائم على وجود دولتين، فإن أفعالها لا تدعم أقوالها. بل على العكس من ذلك، فإنها تواصل تعزيز وتوسيع نطاق سيطرتها على أرض فلسطين المحتلة، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، دون أي اعتبار لحدود عام ١٩٦٧. ويدعو وفد بلدي إسرائيل إلى أن تترجم أقوالها إلى أفعال ملموسة، وألا تقدم وعودا جوفاء لمجرد تحقيق مكاسب دبلوماسية وسياسية.

ويسر وفد بلدي أن ينوه بزيادة الدعم للاعتراف بفلسطين كدولة مستقلة وذاتية الحكم في إطار الحل القائم على وجو الدولتين، وهو ما رمز إليه رفع علم فلسطين كدولة لها مركز المراقب في مقر الأمم المتحدة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وفي حين أن هذا يشكل خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، ما زال أمامنا طريق طويل قبل تأكيد ذلك الاعتراف على الصعيد الدولي. وتواصل ملديف دعم فلسطين في رحلتها لتصبح دولة عضوا كاملة العضوية في الأمم المتحدة. فقد حُرمت من الامتيازات والاحترام الذي تستحقه كدولة لفترة طويلة للغاية.

ويدين وفد بلدي أيضا بشدة القيود غير المبررة التي تفرضها إسرائيل على الشعب الفلسطيني، والتي تعوق إمكانية حصوله على الضروريات الأساسية وتهدد حياته وسبل عيشه. وهذا أمر شديد الأهمية في ضوء استمرار العنف المُرتكب ضد التجمعات السكانية الفلسطينية. ومن المؤسف أنه في بداية هذا الشهر، وجد مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية نفسه مضطرا لتقديم استقالته لأن إسرائيل كررت رفض السماح له بالدخول بصفة مراقب محايد وموضوعي. ودأبت ملديف على دعم وتيسير عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، ونعتقد أنه ينبغي عدم وضع عراقيل أمام قيامهم بواجابتهم بوصفهم مُحكمين موضوعيين بالنيابة عن المجتمع الدولي. ويدعو وفد بلدي السلطات الإسرائيلية إلى التعاون مع المكلفين بولايات وغيرهم من مسؤولي الأمم المتحدة وذلك لتمكينهم من أداء المهام المسندة إليهم.

إن الصراع الفلسطيني قد استمر على مدار معظم مراحل التاريخ، وعلى مدى العقود الخمسة الماضية يعيش الشعب الفلسطيني خاضعا للاحتلال. وإنه لأمر غير إنساني أن نسمح باستمرار معاناة هؤلاء الأشخاص وخضوعهم للمعاناة بوصفها شيئا طبيعيا. فالأسر تعيش حالة مستمرة من الخوف ويكبر الأطفال دون أن يفهموا أو يدركوا معنى السلام والاستقرار. وفي مثل هذه الظروف، حيثما يتبدد الأمل تماما ويسود الظلم، يبدأ ذلك في إفراز التطرف والإرهاب.

وقد حدثت زيادة مثيرة للقلق في أعمال العنف والعداء في الشرق الأوسط خلال الأشهر القليلة الماضية. وحكومة ملديف تدين بشدة الهجوم البغيض الذي شنه مشاركون في مظاهرات عنيفة على سفارة المملكة العربية السعودية في إيران. ونحث على تقديم الجناة إلى العدالة، وتؤكد أهمية احترام الالتزامات الدولية الملزمة، بما فيها تلك المنصوص عليها في اتفاقيات فيينا ذات الصلة. ويدين وفد بلدي بشدة أيضا الهجمات الشنيعة التي شنها ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في بيروت في تشرين الثاني/نوفمبر. ونؤكد مجددا أن أيديولوجيات وأنشطة تلك الجماعة الإرهابية تتعارض تماما مع مبادئ الإسلام ومعتقداته.

ونرحب بالمبادرات التي اتخذها المجتمع الدولي لوضع حد لهذا الشر قبل أن يحصد عددا أكبر من الأرواح البريئة.

ويدعو وفد بلدي أعضاء مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء أقوى وأكثر جدوى لإنهاء الصراعات في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك في فلسطين. ونرحب بالمبادرات الرامية إلى إيجاد حلول سلمية ودائمة بدلا من النُهج التدريجية التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الصراعات القائمة. ونرحب أيضا بالمساعدة الإنسانية الجاري إرسالها للتخفيف من الظروف السلبية في البلدان التي مزقتها الحروب. ومن الأهمية بمكان أن ندرك أن السلام والأمن هما، في نهاية الأمر، ما يصبو كل بلد في المنطقة إلى تحقيقه لمواطنيه. وبمراعاة ذلك الهدف المشترك، يجب علينا معرفة أقصر طريق غير عنيف لتحقيق ذلك الغرض.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد رييس رودريغيث (تكلم بالإسبانية): يشرفنا أن ترأس جمهورية أوروغواي الشرقية مجلس الأمن هذا الشهر، ومما يضاعف سرورنا أن يضطلع اثنان من بلدان أمريكا اللاتينية، أوروغواي وجمهورية فنزويلا البوليفارية، بتلك المهمة في عام ٢٠١٦.

الآن وقد انتهى عام ٢٠١٥، ما زالت الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، مقلقة للغاية. وتستمر أعمال العنف التي يدفع اليأس السائد الشباب الفلسطيني إلى القيام بها، وتواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الرد بقوة ساحقة ومفرطة. وفي حين أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه المنطقة فضلا عن تأثيرها على العديد من الدول الأعضاء خارجها، يظل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني أولوية عليا ولا يمكن دفعه إلى مرتبة ثانوية جراء أزمات أخرى تبدو أكثر إلحاحا.

فما يغفله العديد من الذين تكلموا لسبب وجيه عن أخطار التطرف العنيف هو أن عدم حل قضية فلسطين يمثل أحد أدوات التجنيد الرئيسية التي يستخدمها المتطرفون، وأن احتلال إسرائيل لأراضي فلسطين وسوء معاملة شعبها من الأسباب الرئيسية التي تجذب الشباب المثالي والسريع الانقياد إلى تلك الأشكال المتطرفة والتي لا تُغتفر للتمرد. وإذا كنا، نحن دول العالم، ملتزمين بشكل كامل بمنع التطرف العنيف داخل حدودنا وبمكافحته أينما وُجد، يجب علينا القيام بما في وسعنا لإيجاد حل سلمي شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين، من شأنه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف داخل دولته ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، والتي تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل.

إن المسار نحو تحقيق هذا الحل واضح، وهو كذلك منذ وقت طويل. وأساس ذلك هو مرجعية مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية التي اعتمدتها جامعة الدول العربية في عام ٢٠٠٢ وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية للتوصل إلى حل دائم قائم على وجود دولتين للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني والتي أقرها مجلس الأمن في عام ٢٠٠٣. والمجتمع الدولي يقبل بذلك بوصفها السبيل الأفضل بل والوحيد للتوصل إلى تسوية سلمية.

إن الحالة على أرض الواقع اليوم ما زالت قاتمة والإغراءات كبيرة للتخلي عن القضية، أو على الأقل وقف الجهود بشأنها في الوقت الحاضر للتعامل مع غيرها. ولا تزال غزة تحت حصار شبه تام وتسير عملية إعادة إعمارها ببطء للغاية. ولم يتوقف بناء المستوطنات الإسرائيلية؛ ويواصل المستوطنون الإسرائيليون أعمالهم المتطرفة؛ وتواصل الحكومة الإسرائيلية تطبيق المعايير المزدوجة تجاه أعمال العنف التي يرتكبها الإسرائيليون ضد الفلسطينيين مقابل كفاح الفلسطينيين ضد الاحتلال الإسرائيلي. ولا تزال القدس بؤرة توتر ملتهبة

تقليدية، توشك أن تشعل حربا دينية يمكن أن تحول الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني إلى جزء من الصراعات الإقليمية الأخرى.

نعم، تبدو الحالة بالفعل قاتمة. ولكن في هذه اللحظة – في وقت لا يمكن للشعب الفلسطيني التطلع إلى مستقبل تتوافر له مقومات الاستمرار وفي وقت فقد فيه الشعب الإسرائيلي كل أمل في عملية السلام وفي وقت تبددت فيه الثقة المتبادلة عقب أكثر من ٢٠ عاماً من استئناف وتوقف المفاوضات – في هذه المرحلة تحديدا يجب علينا نحن شعوب العالم الذين اجتمعنا معا في هذه الأمم المتحدة، أن نكثف جهودنا وأن نضع المخطط العام للمضي قدما.

ويجب علينا إنارة شمعة الأمل وكفالة عدم انطفائها أبدا. وتلك هي مسؤوليتنا، ويجب ألا نخفق في القيام بها. وفي نطاق المنظمة، يجب على مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الذي أسند إليه الميثاق المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يتحمل هذه المسؤولية وأن يعمل من أجل النهوض بقضية السلام من أجل فلسطين وإسرائيل.

وقد بذلت جهود ومناقشات وراء الكواليس على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية، ولكن آن الأوان لوضع كل ذلك في دائرة الضوء وأمام المجلس. إن قرارا يحدد معايير واضحة وإطار زمني لإنهاء الصراع سيشكل الخطوة المناسبة. إن الشعب الفلسطيني لا يستطيع الانتظار أكثر من ذلك. وكل تأجيل يزيد من احتمال أن تصبح الأضرار على الأرض غير قابلة للإصلاح. وإذا سمحنا بحدوث ذلك، فإننا لن نخذل الشعب الفلسطيني وجيرانهم فحسب، بل سنخذل دول العالم التي عهدت إلينا بسلامها وأمنها.

وترحب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بجميع الجهود التي يضطلع بها المجلس وأعضاؤه، والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وجميع الجهات الفاعلة، وذلك سعيا إلى إيجاد مخرج من الحالة الراهنة وإيجاد حل لقضية فلسطين وفقا لصيغة وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وستبذل اللجنة قصارى جهدها لدعم تلك الجهود من خلال عملها، وتؤكد من جديد التزامها بمبدأ التوصل إلى حل سلمي للنزاع استنادا إلى تلك الحيثيات.

وبعد المناقشة السابقة بشأن الحالة في الشرق الأوسط في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (S/PV.7543)، نظمت اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر، اجتماعات بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد عقدنا بالاشتراك مع منظمة التعاون الإسلامي، مؤتمرا بشأن مسألة القدس، ومنتدى للمجتمع المدني بشأن قضية فلسطين، في جاكرتا. والجانب الذي سلط الحدثان الضوء عليه هو أن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ليس نزاعا دينيا، وأن أي شخص يحاول استغلاله لإشعال مواجهات دينية فإنه يعمل على تشويه القيم الخاصة بدينه. وهذان الحدثان يؤكدان مجددا القيم العالمية المشتركة للتعايش السلمي بين جميع شعوب الأرض.

وسنعقد اجتماع مائدة مستديرة في آذار/مارس بعمان، بشأن المسائل القانونية من أجل تعزيز قدرات دولة فلسطين على الوفاء بالتزاماتها في ضوء انضمامها مؤخرا إلى سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية. وسنواصل العمل طوال العام، على إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وإلى إيجاد حل عادل لجميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي وتعبئة وتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وفق التكليف الصادر عن الجمعية العامة.

ولا تزال اللجنة مفتوحة أمام جميع من يرغبون في الانضمام إلينا – ممثلو الحكومة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني – في هذه المهمة النبيلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد كاسترو كوردوبا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): نرحب بحضور الوزير رودولفو نين نوبوا ونحن سعداء جدا أن نراه يترأس المجلس، وخصوصا بوصف بلده أحد ممثلي مجموعتنا الإقليمية. ونهنئه ونهنئ بعثة أوروغواي على عملهما في رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

كما نشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية.

وما زالت المسألة المعروضة علينا اليوم تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لكوستاريكا، وخاصة في الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأن الحالة في الشرق الأوسط ينبغي أن تظل من بين أولويات المنظمة. ولهذا السبب، فإننا لن نكل أبدا عن الدعوة إلى حل سلمي للتراعات بين الشعوب والدول، يتسم باحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان. وسأركز ملاحظاتي على ثلاثة مواجهات في المنطقة: التراع الإسرائيلي – الفلسطيني، والحالة في سورية، والحالة في اليمن.

ولا يزال تصاعد العنف في المنطقة يشكل مصدراً للقلق. ويواصل المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، دفع ثمن باهظ، الأمر الذي ندينه بشدة. وكما قال السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، في خطابه أمام مجلس الأمن في ١٦ كانون الأول/ديسمبر:

> ”لا ينبغي قبول الظروف الراهنة بوصفها الوضع الاعتيادي الجديد. ويجب ألا يذعن الإسرائيليون والفلسطينيون للعيش تحت تهديد العنف“. (S/PV.7584، الصفحة ٢)

ويؤكد بلدي من جديد على أن استئناف المفاوضات بشأن المسائل الأساسية المعلقة هو من الأمور الملحة، استنادا إلى الالتزامات المقطوعة بالفعل وإلى الاتفاقات التي سبق التوصل إليها بين الأطراف، وبدعم من القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. ومن الضروري التوصل إلى حل سياسي لهذا التراع وإنشاء هيكل جديد للسلام من أجل حل الخلافات. وعلاوة على ذلك، ينبغي مقاضاة المسؤولين عن هذه الأفعال، ولا بد من تآزر الجهود من أجل إيقاف دوامة العنف ومنع استمرار معاناة السكان المدنيين. ونحن ندعو إلى بذل جهود من قبيل تلك التي قام بها وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، جون كيري، التي سيكون قد مر عليها سنتان في آذار/مارس القادم، ونأمل في الحصول على نتائج جيدة كالتي تحققت أثناء عملية التفاوض مع إيران.

وتعرب كوستاريكا عن أسفها لدخول التراع في سورية سنته السادسة ولاستمرار الحالة في التدهور. ومن الضروري أن يتم وضع حد للتراع المسلح والسعي للتوصل إلى حل سياسي سريع، وفي المقام الأول للأزمة الإنسانية. وكما ذكرت السيدة كيونغ – وا كانغ الأمينة العامة المساعدة ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أمام مجلس الأمن في ١٥ كانون الثاني/يناير، فإن خطورة الحالة الإنسانية في سورية آخذة في الازدياد، وجميع أعضاء مجلس الأمن مسؤولون عن تلبية الاحتياجات الأساسية لضحايا التراع السوري. ”لا يمكن للمجلس أن يسمح بموت المزيد من الناس على مرأى منه“ (S/PV.7605، الصفحة ٤).

إن إلقاء البراميل المتفجرة واستخدام المدنيين كسلاح من أسلحة الحرب في التراع، فضلا عن استمرار الاتجار في الأسلحة، بما في ذلك باستخدام الأنفاق السرية، هي أعمال لا يمكن تبريرها. والواقع أنها تضر بالحالة. ويجب أن نكفل التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) المؤرخ ٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، (٢٠١٥)، الذي سيتم من خلاله، للمرة الأولى، محاسبة الجهات المسؤولة عن استخدام الأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين في سورية.

ونرحب أيضا باتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ دعما لعملية السلام في سورية، بتوافق آراء نموذجي. وهذه هي المرة الأولى التي يؤيد فيها مجلس الأمن مفاوضات فيينا وبيان جنيف. ومن المهم أن يسعى مجلس الأمن إلى تنفيذه للقرار، لصالح وقف إطلاق النار وإشراك المعارضة، بحيث يمكن إقامة حوار رسمي بغية تحقيق العملية الانتقالية، فضلا عن عقد الانتخابات الحرة والنزيهة.

ونأمل أن تتمخض مفاوضات السلام المقرر أن تبدأ في جنيف في ٢٩ كانون الثاني/يناير عن تحقيق أفضل النتائج الممكنة، وكما قال المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، أن تبدأ بداية سليمة. ونأمل أن تمثل المفاوضات حقا بداية عملية سلام حقيقية.

وفيما يتعلق بالحالة الراهنة في اليمن، فإن وفدي يساوره القلق إزاء التطورات في النزاع والحالة التي تعرض فيها حتى مستشفى الثورة للهجوم عدة مرات. الخدمات والمستلزمات الأساسية، مثل المياه والدواء، شحيحة. وفي ضوء هذه الحالة، نضم صوتنا إلى نداءات الأمم المتحدة للسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المنطقة ومن أجل وقف دائم لإطلاق النار. ونرحب بتصريحات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي أعلنت أن الحكومة اليمنية عدلت موقفها وسوف تسمح للمبعوث الخاص إلى اليمن بمواصلة عمله في البلد.

وتؤكد كوستاريكا مجددا قلقها إزاء تصاعد التوتر بين القوى الإقليمية الذي يزيد من تصاعد مسار الاقتتال، ومن ثم توجه نداء قويا من أجل السلام في الشرق الأوسط. ولا نزال على ثقة بأنه يمكن لمجلس الأمن أن يمارس على نحو كامل ولايته لصون السلم والأمن الدوليين، ويتقيد تقيدا تاما بالعدالة الدولية وسيادة القانون.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

لا تزال الحالة في الشرق الأوسط مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، من المثير للقلق بوجه خاص أن مجلس الأمن يواصل عقد مناقشات مفتوحة بشأن الشرق الأوسط، يعرب فيها عن تأييد ساحق للقضية الفلسطينية، لكنه لم يعتمد قرارا يطالب إسرائيل بوضع حد فوري للاحتلال العسكري لفلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، والحصار المفروض على قطاع غزة، وبناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية والجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمساءلة عن جرائم الحرب والعقوبات الجماعية التي ارتكبتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

لماذا لا يضطلع هذا الجهاز بمسؤولياته؟ ماذا ينتظر؟ من يحاول أن يحمي بالتقاعس عن اتخاذ إجراء؟ لماذا لا تتخذ، حتى في مواجهة خرق واضح للسلام والأمن الدوليين، أي تدابير ملموسة، ورغم ذلك هناك عدد متزايد من المناقشات التي تعقد في المجلس بشكل يومي بشأن مسائل لا تدخل في نطاق اختصاصه؟ للأسف، فإن استمرار المعارضة من الولايات المتحدة، من خلال استخدام حق النقض الذي عفا عليه الزمن، حال دون اتخاذ قرار بشأن قضية فلسطين في المجلس.

ينبغي للمجلس أن يتخذ الخطوات اللازمة لضمان إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وضمان التعايش السلمي بين دولتين، على أساس إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية، تمشيا مع حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). نحن مقتنعون بأن حل هذا الصراع الطويل الأمد من شأنه أن يساعد على تقليص التوترات الحالية في الشرق الأوسط إلى حد كبير.

مرة أخرى، يؤكد وفدي من جديد إدانته القوية للحملة الاستعمارية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وجميع التدابير، السياسات والممارسات المرتبطة بالحملة، والتي تشمل، بالإضافة إلى بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية والجدار، تدمير ومصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية، والتشريد القسري لمئات الآلاف من الأسر الفلسطينية ونقل المستوطنين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، من بين انتهاكات أخرى للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة. هذه الأعمال تعرض للخطر إمكانية إقامة دولة فلسطينية والقدرة على حل الصراع بطريقة منصفة ومتوازنة.

كما ندين، ونطالب بوضع حد نهائي للعنف والاستفزاز والتحريض على الكراهية والترويع من جانب المستوطنين الإسرائيليين والاعتقالات الجماعية التعسفية وحالات السجن.

وتؤكد كوبا من جديد تأييدها الكامل لقبول فلسطين بوصفها عضوا كامل العضوية في المنظمة وتدعو مجلس الأمن إلى أن يتخذ قرارا ويقبل دون تأخير طلب فلسطين في عام ٢٠١١ للاعتراف بها كدولة عضو في الأمم المتحدة، وفقا للرغبة الواضحة للأغلبية الساحقة من أعضاء المنظمة. للشعب الفلسطيني دين ضخم ينبغي تسديده. يجب على المجلس أن يتحمل مسؤوليته وأن يتخذ الإجراءات لإنهاء هذه الفترة الطويلة من الظلم.

ولا تزال الحالة في سورية مبعث قلق للمجتمع الدولي. لن يمكن تحقيق السلام في ذلك البلد إلا عن طريق احترام حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه. الحل السياسي عن طريق الحوار والتفاوض هو الخيار الوحيد لإنهاء النزاع في سورية. نحن نطالب بوقف التدخل في الشؤون الداخلية لسورية. إن الجهات التي تؤجج الصراع من الخارج، بالهدف المعلن المتمثل في تغيير النظام، مسؤولة عن الآلاف من الخسائر التي سجلت في صفوف المدنيين خلال أربع سنوات من القتال. ومرة أخرى، تؤكد كوبا مجددا قلقها إزاء الخسائر في الأرواح البريئة نتيجة النزاع السوري، وتُدين جميع أعمال العنف التي ترتكب ضد السكان المدنيين في ذلك البلد. لا يمكن استخدام الحماية المزعومة للحياة البشرية ومكافحة العناصر المتطرفة ذريعة للتدخل الأجنبي. ولهذا السبب نطالب بإنهاء الوجود الأجنبي في سورية، إذ ليس لديه موافقة من حكومتها ولا يعمل بالتنسيق مع سلطاتها.

إن دور مجلس الأمن بالغ الأهمية في تحقيق التطلعات إلى الرفاه والسلام والتنمية التي تستحقها جميع الشعوب في الشرق الأوسط. ينبغي أن تدعو دوله الأعضاء إلى حلول سلمية، من دون تدخل أجنبي، تصون سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وتسهم إسهاما حاسما في الحفاظ على حياة الناس المتضررين من الصراع في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): أود في البداية، السيد الرئيس، أن أهنئكم على رئاستكم لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم دوام التوفيق. كما أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأشكر معالي وزير خارجية بلدكم الصديق على حضوره وترؤسه جانبا من أعمال هذه الجلسة. كما أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية القيمة والهامة في بداية هذه الجلسة. وأود أيضا أن أهنئ الدول التي باشرت عضويتها في المجلس هذا العام، أروغواي ومصر والسنغال وأوكرانيا واليابان، ونتمنى لها التوفيق في مهامها.

وأتوجه إلى مجلسكم الموقر بالشكر الجزيل على موقفكم المشرف المتمثل في إدانتكم القوية للعدوان الهمجي الذي تعرضت له سفارة المملكة العربية السعودية في طهران والقنصلية

العامة في مشهد. ونأمل أن يستمر المجلس في مطالبة حكومة جمهورية إيران الإسلامية باحترام مسئولياتها القانونية الدولية تجاه حماية البعثات الدبلوماسية ومحاسبة كل من كان له دور في هذه الهجمات، بمن في ذلك من حرض عليها ومن خطط لها ومن نفذها، وعدم الاكتفاء بعبارات الأسف العمومية التي أصدرتها السلطات الإيرانية.

يؤكّد وفد بلادي على أن القضية الفلسطينية كانت وما زالت في صدارة اهتمامات المملكة العربية السعودية وأنه مهما عصفت بمنطقتنا الصعوبات والتحدّيات، إلا أنها لن تثنينا أو تشغلنا عن الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في صموده ودفاعه المستمرّ عن أرضه ومقدّساته وتصدّيه لاحتلال إسرائيل وممارساتها الاستعمارية وانتهاكاتها المخالفة للشرعية الدولية.

لقد جئنا إلى مجلسكم الموقر المرة تلو الأخرى، نطالبكم بإدانة الإرهاب الرسمي المنظم الذي تمارسه إسرائيل وما يرتكبه جيشها الاستعماري ومستوطنوها الإرهابيون من قتل ممنهج واستيطان وتهويد وتطهير عرقي مستمر يرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، جميعها موثقة لديكم في تقارير الأمم المتحدة، كل ذلك دون مساءلة ولا أدنى خوف من محاسبة.

وكانت النتيجة هي أن إسرائيل ماضية في استخدام القوة المفرطة والمميتة ضد الفلسطينيين والتعريض بهم وتعذيبهم واستغلالهم، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والقُصّر. كما أن آلة التدمير الإسرائيلية ماضية في تنفيذ الإخلاء والتهجير القسري ضد الفلسطينيين وسرقة الأراضي ونهبها والتوغل في النشاط الاستيطاني، في تجاهل تام لأي تبعات قانونية، كل ذلك دون مساءلة ولا أدنى خوف من محاسبة.

وما زالت السلطات الإسرائيلية تعمل على تهويد القدس الشريف والأماكن الإسلامية والمسيحية التاريخية ونزع هويتها العربية وتغيير الوضع التاريخي للمسجد الأقصى المبارك والحرم الشريف، وكل ذلك دون مساءلة ولا أدنى خوف من محاسبة، وتتحدى إسرائيل إرادة المجتمع الدولي وتستمر في بناء جدار الفصل العنصري فضلاً عن استغلالها لموارد الجولان العربي المحتل وممارسة التجارة غير الشرعية في بضائع ومنتجات المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية في مخالفة صريحة للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كل ذلك دون مساءلة ولا أدنى خوف من محاسبة.

أما الحصار الجائر الذي تفرضه إسرائيل – قوة الاحتلال – ضد قطاع غزة فها هو مستمر سنة بعد الأخرى، فضلاً عما تمارسه إسرائيل من سياسات تعسفية في الضفة الغربية، وما نتج عن ذلك من تفاقم حدة الفقر وغياب أبسط سبل العيش الكريم، وكل ذلك دون مساءلة ولا أدنى خوف من محاسبة.

لن نكل ولن نمل من تذكير مجلسكم الموقّر بمسؤوليته وواجبه تجاه مساءلة إسرائيل ومحاسبتها على جرائم الحرب التي ما زالت ترتكبها، بل ونطالبكم مجدداً بإعداد نظام حماية دولية خاص بالدولة الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف، وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة وما يتصل بذلك من قرارات الشرعية الدولية. كما ندعوكم إلى اتخاذ الإجراءات الفورية اللازمة لتدارك انحسار أي فرص حقيقية للسلام وتهديد حل الدولتين، وضرورة إلزام إسرائيل بالتوقف الفوري لجميع مشاريع الاستيطان والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وتنفيذ جميع الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والأمنية التي وقعت عليها ونكثت بها. كما نطالبكم بدعم الجهود الرامية لوضع جدول زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة والجولان العربي السوري المحتل والانسحاب لحدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وتحقيق السلام العادل والشامل، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، ومنح الاستقلال للشعب الفلسطيني وإقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف.

لم يتمكن مجلس الأمن، وعلى مدى خمس سنوات، من القيام بواجبه تجاه حماية الشعب السوري من أعمال القتل والترويع والتجويع والإبادة الجماعية التي ترتكبها السلطات السورية بحق شعبها والتي أدت إلى قتل أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ ألف إنسان وتشريد أكثر من ١٢ مليون سوري وتدمير البلاد وإشعال فتيل الإرهاب الذي أصبح يهدد العالم أجمع. ويؤسفنا أن مجلس الأمن لم يتمكن، بالرغم من قراراته العديدة ذات العلاقة، من رفع الحصار عن مضايا والغوطة الشرقية وغيرها من المدن المحاصرة وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها، وترك ما يفوق عن ٤٠٠ ٠٠٠ شخص معرضين للموت جوعاً، عائدين بنا إلى ممارسات عصور الظلام والعصور الوسطى.

لقد شاهدتم أمام أعينكم صور البشر في مضايا وقد أصبحوا هياكل عظمية، أفلم تحرك هذه الصور ضمائركم وإنسانيتكم؟ ألم تحرك هذه الصور ضمائركم وإنسانيتكم؟! لقد شاهدنا كيف أثمرت الجهود التي بذلت مؤخراً للضغط على النظام السوري عن إيصال بعض المساعدات الإنسانية إلى هذه المناطق المحاصرة. وإنه لأمر معيب أن يضطر المجتمع الدولي لممارسة الضغط على السلطات السورية لتوفير الغذاء والدواء لأبناء شعبها، بل إن منع السلطات السورية لإيصال هذه المساعدات الإنسانية أمر غير إنساني ويرقى إلى أن يكون من جرائم الحرب.

إننا نؤكد على إدانة جميع أنواع الحصار واستخدام التجويع كأداة للحرب من أي جهة كانت، ونُذكر بأن ٤٩ من المناطق الـ ٥٢ المحاصرة تخضع للحصار من قبل السلطات السورية وحلفائها من جماعة حزب الله والعصابات الطائفية الإرهابية. كما نؤكد أن حجم المساعدات الإنسانية ليس كافياً ولا يعدو كونه ذراً للرماد في العيون، ولا يغني عن إلزام السلطات السورية وحلفائها برفع الحصار الفوري عن جميع المدن والقرى السورية.

إننا لا نرى سبيلاً إلى حل هذه الكارثة الإنسانية في سورية إلا من خلال حل سياسي، وفقاً لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) وبياني فيينا. وعليه، فإننا نجدد دعمنا للمبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، في مهمته التي أوكلت إليه بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي يدعو إلى التنفيذ الكامل لبيان جنيف والبدء في مفاوضات رسمية بشأن عملية انتقال سياسي وإنشاء هيئة حكم انتقالي ذات صلاحيات تنفيذية واسعة. وإننا ندعم الجهود التي تسعى إلى وقف إطلاق النار التي نص القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) على أن تكون مساراً موازياً للمسار السياسي، وعلى السعي نحو اتخاذ خطوات وقف إطلاق النار بعد البدء في اتخاذ الخطوات الأولية نحو عملية الانتقال السياسي برعاية الأمم المتحدة استناداً إلى بيان جنيف.

كما أننا سنواصل عملنا من خلال الفريق الدولي لدعم سورية لضمان عملية الانتقال السياسي التي نص عليها بيانا فيينا وبيان جنيف، حيث قامت المملكة العربية السعودية بتفويض من الفريق الدولي بجمع أوسع طيف ممكن من المعارضة، ليختار السوريون من يمثلهم في المفاوضات، وليقرروا مواقفهم التفاوضية بأنفسهم دون تدخل من أي جهة خارجية.

لقد تمكنت المعارضة السورية على مختلف أطيافها، في مؤتمر الرياض من جمع كلمتها وتوحيد موقفها. فيما يمثل منعطفا هاما في سبيل إيجاد حل سياسي للأزمة السورية.

إننا نشيد بجهود المعارضة السورية وتشكيلها للهيئة العليا للمفاوضات وسنستمر في تقديم الدعم الكامل غير المشروط للشعب السوري، لتلبية جميع احتياجاته والتخفيف من معاناته وتحقق تطلعاته، بما يحافظ على وحدة سورية وسلامة أراضيها وحقوق أبنائها بمختلف فئاتهم وطوائفهم ومعتقداتهم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد بوسا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يشكر وفد بلدي رئاسة أوروغواي على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الواضحة وعلى قيادته في السعي إلى تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط.

إن نيجيريا تشعر بالقلق إزاء تصاعد أعمال العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة. يطرح ذلك خطر تصعيد أوسع نطاقا للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. كما يعمل على تعقيد السعي إلى إحلال السلام. يجب منع المتطرفين من الجانبين من إملاء خطة سياسية. ويجب تجنب الأعمال الاستفزازية والخطاب العدائي. ولا بد من أن يضطلع الزعماء السياسيون بدور قيادي في كفالة استعادة الهدوء.

والتقارير عن قرار الحكومة الإسرائيلية بمصادرة ١٥٠ هكتارا من الأراضي في الضفة الغربية تبعث على القلق العميق. وإن نفذت، سيشكل نزع الملكية أكبر عملية استيلاء على الأراضي من جانب إسرائيل في الضفة الغربية منذ آب/أغسطس ٢٠١٤. إن نزع ملكية الأراضي وبناء المنازل وغيرهما من الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ينتهك القانون الدولي ويؤجج غضب الفلسطينيين. كما يقوض إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، الذي يقبله المجتمع الدولي على نطاق واسع بوصفه السبيل الوحيد لحل قضية فلسطين. ويجب على السلطات الإسرائيلية تجميد جميع الأنشطة المتعلقة بالمستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، امتثالا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

لا يزال الدور الذي تضطلع به المجموعة الرباعية حاسم الأهمية في عملية السلام في الشرق الأوسط، وتواصل نيجيريا متابعة أنشطة المجموعة عن كثب. وفي ذلك الصدد، نرحب بالزيارة التي قام بها مؤخرا مبعوثو المجموعة الرباعية إلى المنطقة وانخراطهم مع المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين. ونحيط علما مع الارتياح بالمناقشات التي أجروها، التي ركزت من بين مسائل أخرى على ضرورة نبذ الطرفين للتحريض وتهدئة الحالة واتخاذ تدابير ملموسة لإظهار التزامهما بالحل القائم على وجود الدولتين. ونحث إسرائيل وفلسطين على مواصلة بل وتعزيز عملهما مع المجموعة الرباعية في السعي إلى إحلال السلام.

إن حالة الجمود الحالية في عملية السلام في الشرق الأوسط ليست مثالية ولا يمكن استمرارها. يجب على الطرفين اتخاذ خطوات ملموسة للعودة إلى المفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية والاتفاقات ذات الصلة التي توصلا إليها. ونيجيريا تعيد تأكيد دعمها القوي للحل القائم على وجود دولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد المؤمني (الأردن): اسمحوا لي بداية أن أتقدم لكم بالتهنئة على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر، وأن أتقدم بالشكر لوفد الولايات المتحدة على رئاسته لأعمال المجلس بكفاءة واقتدار خلال الشهر الماضي. وأن أتقدم بالتهنئة للأعضاء الجدد في مجلس الأمن مؤكدا دعم الأردن الكامل لجهود جمهورية مصر العربية الشقيقة العضو العربي في مجلس الأمن.

سأقوم بتعميم بيان الأردن استغلالا للوقت، ولكني أرغب أن أؤكد على ما يلي:

طرأت تغييرات جوهرية على البيئة الأمنية الدولية خلال السنوات الماضية انعكست بطبيعة الحال على جدول أعمال مجلس الأمن وممارساته.

فيلاحظ عند النظر في الإحصائيات الخاصة بممارسات المجلس، والتي نشرتها مشكورة الأمانة العامة، أن منطقة

الشرق الأوسط شكلت وحدها ما نسبته ٣٠,٥٪ من مجمل اجتماعات المجلس التي خصصت ”لدول محددة وحالات إقليمية“ خلال عام ٢٠١٥ ناهيك عن تناول شؤون المنطقة في الاجتماعات المفاهيمية تحت بنود أخرى تناولت مكافحة الإرهاب، وحماية المكونات الدينية والتراث الحضاري. وكانت الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وسورية واليمن من أكثر المواضيع التي تمت مناقشتها خلال المشاورات المغلقة لمجلس الأمن خلال العام الماضي كما كان الحال عليه في العام الذي سبقه.

إن تلك الأرقام تعكس خطورة الأوضاع في الشرق الأوسط، تلك المنطقة التي يعيش الملايين من الناس فيها حالة من النزاع يزيد عمره عن الستين عاما، وهو الصراع العربي – الإسرائيلي وفي جوهره الفلسطيني – الإسرائيلي.

ما زال النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي مستمرا رغم أن الإرادة الدولية قد عبرت عن ذاتها في قرارات مختلفة حددت الأسس لحل هذا النزاع. إلا أن تلك القرارات بقيت مهملة ليومنا هذا وبعيدة عن التنفيذ والالتزام.

ولئن كان العيش بحرية وكرامة وسلام هو حق أساسي وحاجة لكل شعب يريد أن يبني مستقبلا كريما ومزدهرا لأبنائه، فإن لاستمرار تجاهله عواقب وخيمة على المنطقة والعالم بأسره. إن السبيل الأمثل والوحيد لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ومنع تكرار العنف الدموي يكون من خلال عمل المجتمع الدولي بجدية لمباشرة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة في العيش بحرية وكرامة وأمن دون احتلال في دولته المستقلة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية استنادا إلى حل الدولتين ومرجعيات عملية السلام المعتمدة ومبادرة السلام العربية بعناصرها كافة. لتعيش بأمن وسلام مع دول المنطقة وشعوبها جميعا.

إن الأردن يعيش القضية الفلسطينية ولا يطل عليها من الخارج وليس وسيطا بل صاحب دور تاريخي في حمل تلك القضية وخدمتها، وسيستمر بدوره في السعي لإحياء مفاوضات جادة تفضي إلى تجسيد حل الدولتين على النحو الذي أشرت إليه وفي إطار زمني محدد، وتعالج جميع قضايا الوضع النهائي وفقا للشرعية الدولية ومبادرة السلامة العربية، وبما يتسق ويلبي بالكامل المصالح الحيوية العليا للأردن المرتبطة بهذه القضايا كلها، وخصوصا قضيتي اللاجئين والقدس.

ويتطلب ذلك تهيئة لمناخ إيجابي يخلو من الاستفزاز والإجراءات الأحادية الجانب ومن أهمها الاستيطان ووقف سلطات الاحتلال الإسرائيلي كل إجراءاتها الأحادية في القدس الشرقية المحتلة وبشأن المقدسات المسيحية والإسلامية في القدس وخصوصا الحرم القدسي الشريف/المسجد الأقصى المبارك.

وأؤكد في هذا الصدد على أن الأردن سوف يستمر في التصدي للانتهاكات والاستفزازات والاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف المقدسات الإسلامية والمسيحية وخصوصا الحرم الشريف/المسجد الأقصى المبارك، انطلاقا من الوصاية التي يضطلع بها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله على المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها في إطار الرعاية الهاشمية التاريخية لها.

ويتعين على إسرائيل أن تتوقف عن هذا النهج غير القانوني أصلا، وعلى المجتمع الدولي تكثيف جهوده خلال هذه المرحلة لدعم جهود السلام والاستمرار في التأكيد على رفضه لأي إجراءات أحادية وغير قانونية تعرقل مسار السلام.

يشدد الأردن على ضرورة المحافظة على الزخم الدبلوماسي الدولي الرامي لتحقيق الحل السياسي الشامل للأزمة المأساوية في سورية وتعزيزه، فقد كان موقف الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم ومنذ بداية الأزمة ثابتا وواضحا في التشديد على وجوب العمل على إنجاز

هذا الحل السياسي. ويجب أن يرتكز هذا الحل للأزمة السورية على أساس جنيف ١ كإطار سياسي شامل والبيانات الصادرة عن المجموعة الدولية لدعم سورية في مسار فيينا كما تضمنه قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وعلى البدء الفعلي في مسار مستدام وواضح للحل السياسي الذي يتبناه القرار.

إن الإعلان عن انطلاق المفاوضات في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ أمر مشجع ويجب دعمه.

وأعيد التذكير هنا بأن بلدي يستضيف ما يقارب ١ ٣٠٠ ٠٠٠ سوري نتقاسم وإياهم موأردنا المحدودة أصلا. ويرتب هذا الأمر علينا أعباء مادية واقتصادية واجتماعية كبيرة نتحملها بالنيابة عن الإنسانية جمعاء. ويجب على العالم أن يساعدنا في التصدي لها. وبهذا الصدد، فإننا نناشد المجتمع الدولي دعم خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية للأعوام ٢٠١٦-٢٠١٨، التي قد تصل قيمتها إلى ١٠ بلايين دولار للأعوام الثلاثة القادمة.

إن خطر الإرهاب في العالم قد تمدد بشكل خطير وإن الحرب على العصابات الإرهابية الضالة وخوارج العصر ذات المسميات المختلفة باتت حربا عالمية بأساليب أخرى تستدعي تنسيقا دوليا مشتركا يجمع دول العالم بأسرها. وقد قال حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم، حفظه الله ورعاه، إن هذه معركتنا كمسلمين ضد من شوه ويشوه صورة الإسلام العظيم. والعمليات الإرهابية في دول العالم تؤكد على أهمية التنسيق والتعاون من المجتمع الدولي لمواجهة الإرهاب والفكر المتطرف على المستويات كافة، بما فيها الأيديولوجية الطويلة الأمد.

نحن على ثقة بأن السلام والأمن والاستقرار يمكن أن تتحقق في شرق أوسط هدفه تحقيق التقدم والرخاء لشعوبه. ونحن في الأردن مصممون على القيام بدورنا لتحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد ريغيس (هايتي) (تكلم بالفرنسية): ربما لم يسبق إطلاقا في التاريخ الحديث للحالة في الشرق الأوسط أن كانت المنطقة محفوفة بهذا العدد الكبير من التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. ولذلك، فإن من دواعي شرف مجلس الأمن وواجبه، إذ يدرك مسؤوليته الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين، أن يسعى جاهدا لمواجهة التحديات الذي تمثلها الحالة الراهنة. وفي ذلك الصدد، من المناسب الإشادة بمبادرة رئاسة أوروغواي للمجلس، التي تمثل خطوة ابتكارية وشجاعة في ذلك الاتجاه.

ولا شك أن الإرهاب، بعواقبه الوخيمة، يأتي في طليعة العدد الكبير من المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. فالتهديد الذي تمثله الجماعات الإرهابية والمتطرفة للاستقرار الإقليمي، والأمن الدولي، وحقوق الإنسان يلقي بظلاله في كل مكان. وغمرت الأعمال الهمجية المقززة الشرق الأوسط في بحر من الدماء – وأغرقت السكان والأقليات، لا سيما في سوريا والعراق، في كابوس. ويشكل الإرهاب إهانة لضمير البشرية. فالهجمات التي وقعت مؤخرا في باريس واسطنبول وبيروت وجاكرتا، وسان برناردينو وباماكو وواغادوغو تؤدي جميعا إلى تفاقم قائمة طويلة من الفظائع التي ترتكبها تلك الجماعات، التي تمتد براثنها الآن لتشمل جميع القارات.

وترافق ذلك التمدد الهائل الكبير موجة متزايدة باستمرار للاجئين ولاضطهاد الطوائف الدينية والعرقية، وللانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن تزايد احتمال وقوع الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية في أيدي تلك الكيانات الإرهابية يزيد بقدر كبير نطاق التهديد وحدته على السواء.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المأزق الحالي في عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين يبدد أي احتمالات للتوصل إلى حل عن طريق التفاوض، وبالتالي يفاقم الأخطار التي تجابه المنطقة. فالآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن تعليق محادثات السلام بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية واضحة. وهي تسهم على وجه الخصوص في تأجيج التطرف، الذي، كما نعلم، يستخدم النزاع الذي لم تتم تسويته ذريعة لارتكاب أعماله المتطرفة. ويشكل اندلاع أعمال العنف الأخيرة التي عصفت على نحو عشوائي بالمدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين دليلا مؤلما على ذلك. ويمكن تفاقم تلك الحالة في أي وقت من الأوقات وهي تبين بوضوح مدى عدم القدرة على تحمل الوضع الراهن.

ولا شك أن حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني أمر رئيسي لتحقيق الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط. ويسر جمهورية هايتي أن تشارك في هذه المناقشة المفتوحة، التي تتيح لنا فرصة للتأكيد مجددا على موقفنا إزاء هذا النزاع الذي استمر لفترة أطول مما ينبغي؛ وأن تعرب عن احترامها المطلق لمبادئ القانون الدولي الرئيسية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، التي لا يمكن ضمان التوصل غلى تسوية دائمة للنزاع إلا باحترامها؛ وأن تقدم دعمها لنهج المجلس الرامي إلى تجديد الحوار وتمكين الطرفين من استئناف طريق المفاوضات، التي لا تزال شرطا مسبقا ضروريا لتحقيق السلام.

ويقوم موقف وفدي على أساس المبادئ الأساسية، أي، أنه لا بد من الإقرار الشامل ولا لبس فيه بحق إسرائيل في الوجود وفي العيش في أمان، داخل حدود آمنة ومعترف بها، تماما مثل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة في إطار دولة لديها مقومات البقاء وديمقراطية. ويرى وفد بلدي أن التعايش بين دولتين تعيشان في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا، مع مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، يشكل حجر الزاوية في أي حل للنزاع. وانطلاق من ذلك الموقف ووفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، فإن هايتي، التي ترتبط بإسرائيل من خلال علاقات الصداقة التاريخية التي يعود تاريخها إلى إنشاء إسرائيل في عام ١٩٤٨، اعترفت أيضا بالدولة الفلسطينية، إيمانا منها بأنه لا بد من تحديد حدود هذه الدولة وتخومها من خلال التوصل إلى اتفاق في سياق التسوية الشاملة وعن طريق التفاوض والنهائية بين الدولتين. وتحقيقا تلك الغاية، يؤيد وفد بلدي تاييدا تاما الحل القائم على وجود دولتين – وهو الحل الوحيد الذي يستحق العناء – ويدعم جميع المبادرات الدولية، سواء كانت مقدمة من الأمم المتحدة أو غيرها من الهيئات، التي تهدف إلى التوصل إلى حل عادل ومنصف ومستدام، وتقع المسؤولية عن حسم طرائقه في المقام الأول على عاتق الطرفين .

و لم يسبق أن كانت دينامية التزام الأمم المتحدة نحو الشرق الأوسط ضرورية ومرغوبة كما هي اليوم. ولمواجهة التحدي المزدوج المتمثل في مكافحة الإرهاب وتسوية النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء. فمن ناحية، من الضروري اتخاذ وتعزيز التدابير الجماعية التي تمس الحاجة إليها لمواجهة التهديد المتزايد للإرهاب والتطرف. ومن الناحية أخرى، من الأهمية بمكان أن تبذل الأمم المتحدة كل الجهود لاستعادة زخم عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين.

ولا بد من اتخاذ كلا الإجراءين بنفس العزم.

ويرى وفد بلدي أن الأمم المتحدة، بما لديها من خبرة طويلة في الميدان والجهود المبذولة لحل المشاكل الهيكلية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، هي الآن في أفضل وضع للتشجيع على استئناف المحادثات، التي تشكل الطريق الوحيد إلى السلام. وهذا الحل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تحقيق السلام عن طريق التفاوض. ويتطلب العودة إلى طاولة المفاوضات قبل كل شيء. ولا يمكن أن يكون هناك أي شروط.

إن عقد هذه الجلسة لدليل على أنه سيكون من الممكن التوصل إلى حل من خلال وساطة الأمم المتحدة. ويتفق وفد بلدي تماما مع هذا النهج من جانب مجلس الأمن. ويعرب عن خالص تمنياته لهذه الجلسة، ويأمل أن تفضي إلى أفكار جديدة ونهج مبتكرة يمكنها أن تمهد الطريق لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، وللتعجيل باستئناف العملية الدبلوماسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، باعتبارها السبيل الوحيد إلى تحقيق تسوية عن طريق التفاوض، تكون عادلة وشاملة ودائمة ومطلوبة من جميع الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلبت ممثلة إسرائيل الإدلاء ببيان آخر. وأعطيها الكلمة الآن.

السيدة ميزتاد (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشير إلى بعض الاتهامات التي استمعنا إليها هنا اليوم.

جلست هنا ممثلة لبنان واتهمت إسرائيل بمحاولة تقويض الآلية الثلاثية، وشككت في التزامها بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومن المثير للاهتمام أنه ليس هناك أي دليل في تقارير الأمم المتحدة يدعم هذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة. وفي الواقع، لقد كان الجانب اللبناني هو من اتهمه مؤخرا رئيس البعثة وقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، الجنرال بورتولانو بانتهاك القرار بعد إطلاق الصواريخ على إسرائيل من جنوب لبنان. فقد أطلقت الصواريخ من جانب حزب الله، وهو منظمة إرهابية المسلحة ما زالت تعمل بحرية في جنوب لبنان وتشغل مقاعد في البرلمان اللبناني، الذي لم يتمكن من انتخاب رئيس للبلد على مدى السنة ونصف السنة الماضية. ومع ذلك، تجرأت ممثلة لبنان على انتقاد ديمقراطية إسرائيل. وللتذكير فقط، فإن منظمة حزب الله الإرهابية، التي تحتل مقاعد في البرلمان اللبناني، هي نفس منظمة حزب الله التي تساعد قوات الأسد في حصار بلدة مضايا السورية، وفي تجويع سكانها حتى الموت.

والعنصر الذي يرعى الأنشطة الشنيعة لحزب الله هو إيران. ولكن الحقيقة المؤلمة هي أنه حيثما يقع إرهاب في الشرق الأوسط، فإنه يمكننا أن نكون متأكدين من أن إيران وراء ذلك. وما زالت التدخلات الإيرانية في سورية ولبنان واليمن، تعيث دماراً في المنطقة.

بالنسبة للمملكة العربية السعودية، وبوصفها دولة تواصل الهجوم بالقنابل على السكان المدنيين في اليمن بشكل عشوائي، فإنها قد ترغب في الامتناع عن إلقاء المحاضرات عن انتهاكات الدولي القانون الإنساني.

وبالنسبة لسورية، فأنني أنصح ممثلها لتوجيه الوقت والطاقة التي يمضيها في كتابة البيانات التآمرية والكاذبة والبغيضة، إلى الموافقة على طلبات الأمم المتحدة لتسيير قوافل المساعدة الإنسانية.

وقد تطلب الأمر الكثير من الجرأة لممثلي ماليزيا وفنزويلا – وهما بلدان من أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم – لانتقاد سجل حقوق الإنسان في الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن تتمتع شعوب بلدانهم يوما ما، بنفس حرية التعبير التي يتمتع بها ممثلو بلدانهم هنا في الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بزملائي الفلسطينيين، فبعد الاستماع إلى المراقب الفلسطيني هذا الصباح، فأنا لا زلت بلا إجابات على الأسئلة الأساسية. لماذا لا يأتي الفلسطينيون إلى طاولة المفاوضات؟ ولماذا ترفض السلطة الفلسطينية إدانة أعمال الإرهاب ضد الإسرائيليين؟ لقد قرأت بيانهم وأعدت قراءته. وهو لا يتضمن كلمة إدانة واحدة للإرهاب، كما أنه لا يتضمن أي إشارة إلى قبول عرض رئيس الوزراء نتنياهو للتفاوض.

وفي حين أن الفلسطينيين يظهرون هذا الحماس والطاقة لتشويه صورة إسرائيل هنا في الأمم المتحدة، فإنهم يتجاهلون

مسؤوليتهم تجاه سكان قطاع غزة. ومن أجل هؤلاء، ومن أجل الدول المختلفة التي لم تتمكن للأسف من معرفة الحقائق قبل تأخذ الكلمة هنا اليوم – بما في ذلك بنغلاديش ونيكاراغوا – اسمحوا لي أن أتشاطر معكم معلومات حقيقية حول جهود إسرائيل الرامية إلى إعادة تأهيل غزة وتحسين حياة سكانها. وهذه مجرد أمثلة قليلة على التزام إسرائيل.

فقد وافقت الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ مجموعة من التدابير، القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، لمعالجة احتياجات غزة من المياه والطاقة، بما في ذلك إضافة خط طاقة كهربائية مؤقت وزيادة فرص الحصول على الغاز. ويقوم آلاف الأشخاص يوميا بدخول إسرائيل من قطاع غزة، وذلك من أجل العمل والأعمال التجارية والحصول على العلاج الطبي في إسرائيل. وما زال هذا الأمر مستمرا على الرغم من أننا نعلم أن حماس تستغل هذه السياسة لتشجيع الإرهاب. حتى أن حماس استغلت أحد مرضى السرطان، الذي يعالج في مستشفى إسرائيلي، لتمرير معلومات إلى الإرهابيين.

وكما ذكرنا مرارا وتكرارا، فإن إسرائيل ملتزمة بالحل القائم على وجود دولتين، وتؤمن بمستقبل أفضل للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلبت ممثلة ماليزيا الإدلاء ببيان آخر. وأعطيها الكلمة الآن.

السيدة عبد الحميد (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): تأخذ ماليزيا الكلمة للرد على التعليقات التي أدلت بها ممثلة إسرائيل.

أود في البداية أن أرفض رفضا قاطعا الادعاءات التي أثارتها ممثلة إسرائيل ضد بلدي. إن هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة ولا تخدم أي هدف غير تحويل انتباه مجلس الأمن عن المسألة الحقيقية المطروحة – وهي الحالة في فلسطين المحتلة. أود أن أذكر ممثلة إسرائيل بأن ماليزيا تحترم بأقصى قدر حقوق الإنسان والقانون الدولي. وهذا يتناقض مع حال إسرائيل التي تواصل انتهاك القرارات والمقررات العديدة جدا الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان وحتى المحكمة الجنائية الدولية.

وتواصل إسرائيل أيضا عدم احترام حقوق الإنسان بعدم التعاون مع العديد من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. إن استقالة المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في وقت سابق من هذا الشهر، وهو ما عزاه إلى الإحباط لامتناع إسرائيل عن إتاحة إمكانية الوصول إلى الأراضي المحتلة، هي مثال آخر على سياسة ما يسمى بالديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط.

كما أود أن أؤكد من جديد أن ماليزيا ليست السلطة القائمة بالاحتلال، على عكس إسرائيل، التي هي موضع إدانة صريحة لممارساتها غير القانونية التي تتعلق باستمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية. وماليزيا هي عضو في اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. وهذا يضعنا في وضع فريد يمكننا من أن نرى بأم أعيننا الطابع الحقيقي للانتهاكات الجسيمة التي لا حصر لها التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال.

وقد تم الإعراب بوضوح عن موقف وفد بلدي بشأن المسألة قيد النظر في البيان الذي ألقاه في وقت سابق. ولذلك، نحث الوفد الإسرائيلي على تركيز طاقتها لمعالجة مختلف الشواغل التي أثارتها اليوم ماليزيا وغيرها من الدول الأعضاء بدلا من محاولة تحويل انتباهنا بادعاءات كاذبة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.